

مُصْطَلَحُ الْقَلْبِ

وَهُوَ بَحْثٌ فِي نَقْدِ الْأَصُولِ
وَتَحْرِى الْحَقَائِقِ التَّارِيخِيَّةِ وَأَيْضًا جُلُوعِهَا
وَفِي مَا يَقَابِلُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

لِلْمُؤَلِّفِ
الدُّكْتُورِ أَسَدُ الدِّينِ
أَحَدُ أَسَاتِذَةِ التَّارِيخِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

مَنْشُورَاتُ الْمَكْتَبَةِ الْعَصْرِيَّةِ
صَيْدَا - بَيْرُوتَ

مُضْطَلَحُ الْقَتْلِيخِ

وَهُوَ بَحْثٌ فِي نَقْدِ الْأَمْثَلِ
وَتَحْرِي الْحَقَائِقِ التَّارِيخِيَّةِ وَأَيْضًا جُحْمًا وَعَرَجُهَا
وَفِي مَا يُقَابِلُ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

لِلْمُؤَلِّفِ
الدُّكْتُورِ أَسَدِ مُسْتَم
أُحَدَاثِ أَسَايِدَةِ التَّلَاوِيخِ فِي الْجَامِعَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ

الطبعة الثالثة

مَنْشُورَاتُ الْمَكْتَبَةِ الْعَصْرِيَّةِ
مَسِيدًا - بَغْدَادُ

المطبعة العصرية للطباعة والنشر
مسجد الحسين - بغداد ٧٢-٦٢٩

المقدمة

وأقدم التواريخ المدونة أسفار موسى الحجة وأسفار يشوع وصموئيل فانها دونت فيما يظهر حوالي السنة ٩٠٠ قبل الميلاد . وأول من حاول نقد الروايات التاريخية هكتايوس الملطي اليوناني . فانه كتب في القرن السادس قبل الميلاد في أصل الشعب اليوناني وفي تجوالاته الاولى . وقال : « ولست أثبت هنا إلا الحكاية التي اعتقد صحتها . فإت أساطير اليونان كثيرة وهي عندي حديث خرافة » . وجاء بعده عدد من أبناء جنسه يؤرخون فينظرون الى الأشياء على حقيقتها ويتعدون عن الحرافات والاساطير شأنهم في كل عمل فكري قاموا به ولكن أحداً منهم فيما نعلم لم يحاول أن يجعل من هذا النظر الى الروايات التاريخية على حقيقتها « علماً بأصول » .

وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الاسلامي فانهم اضطروا اضطراً الى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل . فقالوا « ان هو إلا وحي يوحى ما تلي منه فهو القرآن وما لم يُتلَ فهو السنة » فانبروا لجمع الاحاديث ودرسها وتدقيقها فانحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الاوساط العلمية حتى يومنا هذا . وهو ما سيتاح لنا الاطلاع عليه في تضاعيف هذا الكتاب في حينه .

وجاء عبد الرحمن ابن خلدون في القرن الرابع عشر (١٣٣٢ - ١٤٠٦) فكتب في مقدمته في « طبائع العمران » وجعل من هذه الطبائع محكاً علمياً لنقد الاخبار التاريخية وتمحيصها فسجل بذلك فوزاً كبيراً . ونحن وان خالفناه في صحة هذه الطبائع وفي وجوب تطبيقها على حوادث الماضي لا يسعنا إلا أن نعتز بفضله وبثقافته على سائر من كتب في التاريخ قبله وسنعرض على القارئ شيئاً من هذا في حينه في فصل لاحق من فصول هذا الكتاب . وعاصر ابن خلدون فلافيوس بلوندوس الايطالي (١٣٨٨ - ١٤٦٣) الذي كتب في تاريخ رومه وحكم عقله وطبق منطق الفطري فحذف بأساطير زملائه السابقين الى حيث بطرح سقط المتاع . فكان خير زميل لجاره التونسي الكبير .

وأدت الاكتشافات الجغرافية واليقظات العلمية الفنية والمنازعات الدينية والمطامع السياسية والوثبات الفلسفية في القرون الحديثة في أوروبا الى الرجوع الى الماضي وتقليب صفحاته والاهتمام بأخباره اهتماماً شديداً ولكن رائد المؤرخ الاوربي في القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر بقي طوال هذه العصور مجرد استغلال الماضي لوسائل سياسية أو دينية . ولم يدرس لذاته أي للوصول الى الحقيقة المجردة .

وأول من نادى بنقل التاريخ من ميادين الحصار والنزاع والحرب الى مجالس الدرس والتدقيق العالم الايطالي جيوفني فيكو (١٦٦٨ - ١٧٤٤) فانه درس افلاطون وغروتوس فدفعه الاول الى درس بعض كبريات مسائل التاريخ والفلسفة وبعثه الآخر على درس فلسفة القانون . وفي السنة ١٧٢٥ أصدر كتابه « أصول علم جديد » اعتبر به التاريخ فرعاً من علم المجتمع الانساني . وذهب الى ان البحث التاريخي الحقيقي يقوم على أصول منطقية دقيقة . وقال ببدأ التطور

وسكت عن تدبير الخالق . ونوه منتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) بفضله وقال انه اسبق وأعظم من حاول التاريخ ، ودرس مونسكيو نفسه بتجرد هاديء تطور الحكم في فرنسا وانكلترة ووازن بين الاثنين . وجاء فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) بنقده اللاذع فنقد الى صميم عناصر القوة والضعف في فرنسا وحاول وضع تاريخ حرر للثقافة . ولكن الاثنين اصرا الى الكتابة قبل اكمال نقد المصادر واستيعابها .

وانتظمت الممالك في أوروبة في القرن السادس عشر . وقامت عصية وطنية جديدة ونشأ شعور قومي حديث فقام علماء مؤرخون في دول الغرب يعنون بجمع المصادر بدافع الاعتزاز بالماضي . واهم مجموعة من هذه المجموعات التاريخية الوطنية مجلدات تواريخ العصور الوسطى التي بدأ بنشرها الرهبان البندكتيون من جماعة القديس مور وذلك في منتصف القرن السابع عشر . والواقع الذي لا مفر منه هو أن رسالة جان مايبون في الديبلوماسية (١٦٨١) هي فاتحة البحث العلمي الحديث للمخطوطات وظهر في القرن الثامن عشر سلاسل أخرى من نوع هذه منها مجلدات موراتوري الخمسة والعشرون من كتاب الشؤون الإيطالية (١٧٢٣ - ١٧٥٠) ومجموعة توما هيون الانكليزي للتواريخ الانكليزية القديمة . ختيسر لمؤرخي القرن التاسع عشر ما لم يتيسر لغيرهم من سهولة الرجوع الى المراجع وانعام النظر فيها ومقابلتها ومقارنتها بما لا بد منه للوصول الى الحقيقة .

وفي السنة ١٧٩٥ أصدر العلامة وولف الالماني مقدمته الشهيرة لمجموعة هوميروس الشعرية فأحدث ضجة في الأوساط اللغوية الأدبية التاريخية في ألمانيا وخارجها لأن وولف ذهب فيها الى ان الالباذة والافيسية لم يكتبها هوميروس ولا غيره بهذا الاسم بل جماعة من الشعراء في فترات متباعدة من الزمن . ودفعت هذه الضجة التي أحدثتها مقدمة وولف بتلميذه أوغست بوخ ان ينقد المصادر

التاريخية اليونانية في موضوع الاقتصاد السياسي في اثنة (١٨١٧) . وقام برتولد نيور الألماني (١٧٧٦ - ١٨٣١) وهو ابن الرحالة كارستن نيور صاحب المجلدات الثلاثة في وصف الجزيرة العربية نقول قام برتولد نيور بغربل المراجع الرومانية بغريال وولف فوضع كتابه تاريخ الرومات ونهج به نهجاً علمياً جديداً فلم يبق من اقايص الرومان واساطيرهم سوى راسب يسير من الحقيقة . « فأخيا التاريخ الروماني وبرأه مكانة علم مستقل » .

وآمن بالنقد الجديد رهط من علماء الألمان في القرن التاسع عشر جعلوا من ألمانية معاملة اساتذة للعالم بأسره في فن التاريخ الحديث . وزعيم هؤلاء دون منازع هو ليوبولد فون رانكي (١٧٩٥ - ١٨٨٦) الذي ولد في فيهي وتوفي في برلين . وقد كان مثال النزاهة والعدالة رائده الحقيقة العارية دون أي التواء . ودأب كثيراً وطرق مواضيع شتى فصنف في تاريخ ايطالية وتركية والصرب وانكارتة وفرنسة والكنيسة وفي الثائين من العمر بدأ تاريخه العام فآتم منه سبعة مجلدات . وعندما توفي في الحادية والتسعين من العمر هب جماعة من تلاميذه الأوفياء فأكلوا هذا التاريخ . وتسلم شلة نيور الماني آخر تيودور مومسن (١٨١٧ - ١٩٠٣) فوضع تاريخاً عاماً لرومة وآخر لولاياتها لا يزالان مرجعين هامين لكل من يعنى بالتاريخ الكلاسيكي حتى يومنا هذا .

وسام المؤرخون الافرنسيون مساهمة قيحة في نقد المراجع الأولية بعملمهم العظيم في مدرسة الوثائق التاريخية التي اسسوها في سنة ١٨٢١ فعنوا عناية فائقة بنقد وثائق العصور الوسطى ووضعوا القواعد الاساسية لعدد من العلوم الموصلة لعلم التاريخ كعلم الديبلوماسية وعلم السفراجيسيتيك وفن الباليوغرافية وغير ذلك مما لا بد لمؤرخ العصور الوسطى من التذرع به لفهم مراجعه الأولية ونقدها نقداً علمياً ثابتاً . ومن اشهر تلامذة هذه المدرسة بنيامين غيوار وغريال مونو وفوستيل ده سكو لانج .

ومرت عدوى هذا التدقيق في المراجع من ألمانية وفرنسة الى بريطانية فقام
ص فرنيسيس بالغرايف (١٧٨٨ - ١٨٦١) وجون ميتشل كامبل (١٨٠٧ -
١٨٥٧) بعينيات بتاريخ الجزر البريطانية في العهدين السكسوني والنورماندي
بالدقة المطلوبة ففتحوا بذلك عصراً جديداً في التاريخ في الجزر البريطانية . وفي
منتصف القرن التاسع عشر أتم مدارس ألمانية عدد من الطلاب الاميركيين
يدرسون التاريخ بالاسلوب الجديد واشهر هؤلاء قدماً هنري ادمز الذي درس في
جامعة هيدلبوغ ودرس في جامعة جونس هوبكنز وجون برجس الذي عاد من
ألمانية فأسس في جامعة كولومبية مدرسة العلوم السياسية على طراز ما شاهد في
برلين .

وعلى الرغم من العناية بالمصادر وجمعها ونشرها ونحو الروح البريء من الهوى
وتقدم الطريقة العلمية في البحث وازدياد احترامها في جميع الأوساط في اوروبة
الغربية وفي الولايات المتحدة ظل البعض من رجال التاريخ والفلسفة يتدفع بالعاطفة
فيضل ويضل . ولا يزال رجال الفلسفة حتى يومنا هذا يتذرعون بالتاريخ لتأييد
نظرياتهم دون تبصر فيما يقرأون او تروي في الاستنتاج . وما اكثر الفلاسفة الذين
يجهلون التاريخ ولا يكلفون انفسهم مشقة الاستشارة فيجعلون التاريخ ينطق بما
ليس فيه !

ولس بعض اساتذة التاريخ هذا الضعف وهالهم امر هذا الشطط فنهوا اليه
وردعوا عنه . وبين هؤلاء غبريال مونوفانه ما فتى منذ السنة ١٨٧٦ عندما ظهر
العدد الاول من مجلته التاريخية الافرنسية نقول ما فتى يردع عن التعميم قبل
الاحاطة وينذر بالخطر الذي ينجم عن تقبل مذهب معين من مذاهب الفلسفة
وكتابة التاريخ على ضوءه قبل التثبت من الحقائق التاريخية تثبتاً مستقلاً عن كل
رأي فلسفي وذلك حتى وفاته في السنة ١٩١٢ . وقال غيره من المؤرخين
الاساتذة بوجوب تربية المؤرخين المبتدئين الصغار تربية علمية واقعية تتفق في جوها

واسلوها وتربية طلاب العلوم الطبيعية . واشهر من اقدم على هذا العمل الشاق
واعرقهم شرفاً العلامة الالمانى الاستاذ الدكتور ارنست برنهايم . فانه أعد في
الثمانين من القرن الماضي مؤلفاً خاصاً لهذه الغاية أبان فيه الخطوات الصائبة التي يجب
على المؤرخ ان يخطوها والعقبات التي تعترضه وكيفية تذليلها والمهالك التي قد يقع
فيها وكيفية تجنبها . وادرف كلامه فيها كلها بالأمثلة الدقيقة المفصلة . ثم نشر
هذا المؤلف لأول مرة في السنة ١٨٨٩ واعاد طبعه مراراً . وهو لا يزال حتى
يومنا هذا اكمل ما صنف من نوعه . وانبرى بعده المؤرخان الافرنسيان
الكبيران شارل سينيويوس وشارل لانغلوا فأصدرا في السنة ١٨٩٨ مقدمتها في
الابحاث التاريخية فجاءت مختصراً دقيقاً مفيداً . اما علماء الانكليز فانهم آثروا
ولا يزالون التعليم بالأمثلة دون اللجوء الى كتاب خاص بالقواعد .

ولست اذكر تماماً متى بدأ عهدي بهذا العلم ، ولكنني اذكر تماماً اني لما عدت
من جامعة شيكاغو سنة ١٩٢٣ وبشرت عملي في جامعة بيروت توليت تدريس
علم المتودولوجية فيها . وأول ما علمته اني اخذت اجمع اهم المؤلفات التي تدور
جوله . فتوفر لدي عدد منها في اللغات الاجنبية . ولكنني لم اعثر على شيء في
العربية . فصممت آنئذ ان أتلأف هذا الفراغ واكتب شيئاً في هذا الموضوع .
ورأيت ان أترث في الامر فابداً بتدريس الموضوع بلغة اجنبية ربما تتوفر
لدي الأمثلة التاريخية المحلية والاصطلاحات الفنية العربية . فاضطرت ان ارجع
الى مصطلح الحديث لسبيين اولها الاستعانة باصطلاحات المحدثين والثاني ربط ما
أضعه لأول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الائمة المحدثين .

فاكبت على مطالعة كتب المصطلح . وجمعت اكثرها وكنت كلما ازددت
اطلاعاً عليها ازداد ولعي بها واعجابي بوضعيها . ولا أزال اذكر حادثاً وقع لي
عام ١٩٣٩ في دمشق يوم احتفلت الحكومة السورية بمرور ألف سنة على وفاة
المتنبي . فاني كنت من جملة الوافدين الى عاصمة الامويين والمحتفلين بذكرى شاعر

العرب . وأتمت فيها مدة من الزمن اقلب في اثنائها مخطوطات المكتبة الظاهرية . وما ان بدأت بالعمل حتى ايقنت اني امام اعظم مجموعة لكتب الحديث النبوي في العالم . ففي خزائن هذه المكتبة عدة لا يستهان به من امهات المخطوطات في هذا العلم وقسم منها يحمل خطوط اعظم رجال الحديث . ومن اهم ما وجدت فيها نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح كتبها ابن اخيه سنة ٥٩٥ للهجرة . وكنت قد قرأت شيئاً عنها في بعض رسائل المصطلح . فاستسجتها بالفوتوستات وبدأت في درسها وفهم معانيها . فاذا هي من انفس ما صنف في موضوعها وقد سماها القاضي عياض الى اعلى درجات العلم والتدقيق في عصره . والواقع انه ليس بامكان اكبر رجال التاريخ اليوم ان يكتبوا احسن منها في بعض نواحيها وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها . فان ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان « تحري الرواية والهجاء باللفظ » يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرغة في اوروبة واميركة . وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئاً كثيراً اوردناه في باب تحري النص والهجاء باللفظ في كتابنا هذا .

والواقع ان المتودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث بل تمت اليه بصلة قوية فالتاريخ دراية اولاً ثم رواية كما ان الحديث دراية ورواية . وبعض القواعد التي وضعها الامة منذ قرون عديدة للتوصل الى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الانظمة التي اقرها علماء اوروبة فيما بعد في بناء علم المتودولوجية . ولو أن مؤرخي اوروبة في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الامة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المتودولوجية حتى اواخر القرن الماضي .

وبامكاننا ان نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا . ونحن احق الناس بتعليمه والعمل بأسسه

وقواعده .

وها أنا الآن اضع بين يدي القاريء رسالتي في مصطلح التاريخ متوخياً خدمة لغتي وبلادي ومحاولاً ان افتح باباً جديداً لطلاب التاريخ العربي ينفذون منه الى مجاهله ويتوصلون به الى فهم الروح العلمية الحديثة التي تتجلى في مؤلفات علماء الغرب اليوم . فكأني من قضية في تاريخنا لا يزال مؤرخونا يخطون في حلها خبط عشواء وكأني من ناحية في حياة القدماء في العصور السالفة مجهولونها تمام الجهل . وحسبنا ان نذكر ان اكثر مؤرخينا اليوم يزعمون ان كتابة التاريخ لا تتعدى نقل الرواية والامام بقواعد اللغة . ففي عرفهم انك اذا اجدت الانشاء وفهمت بعض النص فقد هيئت لك العدة لكتابة التاريخ . ولقد فات هؤلاء ان التاريخ هو علم ايضاً يعوزه ما يعوز سائر العلوم الاخرى من طب وهندسة وفقه وغيرها وانه لا بد لصاحبه من ان ينشأ نشأة علمية خالصة يتربى فيها على الشروط الفنية التي يقتضيها كل علم بما اوردنا في تضاعيف هذا الكتاب . ولعلي اول من حاول ان يربط ما توصل اليه علماء الحديث بما وضعه علماء الغرب اليوم في هذا الحقل من العمل .

امدو رستم

من الشوير لبنان في ١٢ أيلول سنة ١٩٣٩

عن رأس بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٥٥

الباب الأول

التقديم

إذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها . هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها ، وذلك ان التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف أو أيديهم . فاذا سطت بحنُ الدهر أو عوادي الزمن على بعض هذه الآثار وأزالت معالمها فقدّھا التاريخ وكانت كأنها لم توجد . وبفقدھا يحهل تاريخ عصرها ورجالها . اما اذا بقيت وحفظت فقد حُفظ التاريخ فيها . لهذا يرى المؤرخون لزماً في أعناقهم ، قبل كل شيء ، أن يتفرغوا للبحث والتفتيش عن شق الآثار التي تخلفت عن السلف ، والتي اصطَلَحنا أن نسميها أصولاً .

والاصول لدى المؤرخ هي جميع الآثار التي تخلفت عن السلف . فالرسائل الواردة الى مجلس محمد علي باشا والصادرة عنه هي أصول لتاريخ هذه الحقبة من تاريخ العرب . ومجموعة المدافع والأسلحة التي ترجع الى عهده التي لا تزال محفوظة في وزارة الحربية في مصر وفي سراي عابدين هي أيضاً أصول بعرف المؤرخ واصطلاحه . وكذلك جامعہ

الشهير القائم اليوم على هضبة المقطم الذي يطلّ ويشرف على مدينة القاهرة . وقل الأمر نفسه عن عظامه المحفوظة في مثواه في داخل هذا الجامع العظيم ، وعن بقايا ألبسته وأدواته الشخصية التي لا تزال محفوظة لدى أحفاده في سراي عابدين وسائر قصورهم . وما يصح من هذا القبول على الآثار الشخصية المتخلفة عنه يصح أيضاً على آراء غيره من المعاصرين وآثارهم . فتاريخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الذي عاش في القاهرة وعاصر عزيز مصر هو أيضاً أصل من الاصول وكذلك كتاب الدكتور كلوت بك الذي أستخدم في حكومة الباشا الذي أسس كلية الطب في القصر العيني ، وكتاب الدكتور مخايل مشاقة الدمشقي الذي درس الطب في القصر العيني والتحق بخدمة الأمير بشير الثاني وغيره من الأمراء الشهابيين الذين عاصروا عزيز مصر ودخلوا تحت حكمه رداً من الزمن ، كل هذه في عرف المؤرخين ضروب من أصول . وهم جراً .

فاذا صحت القاعدة العامة — وهي صحيحة دون جدال — في انه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ أقول اذا صحت هذه القاعدة لزم على المؤرخ أن يبدأ عمله دائماً بجمع الاصول . وهي لعمري حقيقة أساسية لازمة عرفها علماء الحديث قروناً عديدة وعملوا بها قبل أن يُدرك فائدتها وينوه بصحتها ويحبذ العمل بها المؤرخون الحديثون ان في اوروبا أو في غيرها من مراكز العلم الحديث .

قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازي^(١) من أعيان القرن الثالث « إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش »^(٢) وقد جاء في المحيط قَمْشَ الْقَمَاشِ يَقْمُشُهُ قَمْشًا جَمْعُهُ مِنْ هَهْنَا وَهَهْنَا وَالْقَمَاشُ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ فِتَاتِ الْأَشْيَاءِ وَتَقْمِشُ الرَّجُلَ أَكَلَ مَا وَجَدَ وَإِنْ كَانَتْ دُونَ . فَاحْيَاءَ لِذِكْرِ الرَّازِيِّ وَاعْتِرَافًا بِجُحُودِ الْمُحَدِّثِينَ وَفَضْلِهِمْ عَلَى عِلْمِ التَّارِيخِ نَرَى مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نَسْمِيَ أَوَّلَى خُطُواتِ الْمُؤَرِّخِ الْمُدَقِّقِ الْمُتَقَبِّحِ التَّقْمِيشِ فَنَقُولُ عَلَى الْمُؤَرِّخِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ يُعْنَى بِتَقْمِيشِ الْأَصُولِ لِأَنَّهُ إِذَا ضَاعَتْ الْأَصُولُ ضَاعَ التَّارِيخُ مَعَهَا .

والآن وقد ثبت لدينا وجوب التقميش ننقل الى النظر في كَيْتِهِ فَنَتَسَاءَلُ أَيُّجِبُ أَنْ نَجْمَعَ كُلَّ الْأَصُولِ أَمْ نَكْتَفِي بِبَعْضِهَا ؟ وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ يَصْبِحُ هَذَا الْبَعْضُ مَا يَسْهَلُ عَلَيْنَا الْوُصُولُ إِلَيْهِ - مَا قَدْ نَجِدُهُ مِثْلًا فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي تَقِيمُ فِيهَا أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَكَاتِبِ إِلَيْنَا . نَتَسَاءَلُ فَنَجِيبُ إِذَا كَانَتْ غَايَةُ الْمُؤَرِّخِ الْوُصُولَ إِلَى الْحَقِيقَةِ فَالْحَقِيقَةُ هِيَ كُلُّ الْحَقِيقَةِ لَا بَعْضُهَا وَهِيَ وَحْدَةٌ تَامَةٌ لَا تَتَجَزَأُ .

أو ليس مما يثلج الصدر ويبهج النفس أَنْتَ يَكُونُ عِلْمَاءُ الْحَدِيثِ قَدْ سَبَقُوا الْغَرْبَ فِي هَذَا أَيْضًا فَتَوَهَّأُوا بِهِ . قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ مِفْتَی الشَّامِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الشَّهْرَزُورِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ الشَّهِيرَةِ وَبِمُنَاسَبَةِ الْكَلَامِ فِي مَعْرِفَةِ آدَابِ طَالِبِ الْحَدِيثِ^(٣) :

(١) محمد بن إدريس المولود في الري والمتوفي سنة ٢٤٧٧ هـ . صاحب كتاب طبقات التابعين

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٢

« ليكتب وليسمع ما يقع اليه من كتاب او جزء على التمام ولا ينتخب . فقد قال ابن المبارك ، رضي الله عنه ، ما انتخب على عالم قط إلا ندمت . وروينا عنه انه قال لا ينتخب على عالم إلا بذنب . وروينا او بلغنا عن يحيى بن معين انه قال سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة » .

وبما لا بد من الإشارة اليه ، قبل اختتام هذا الفصل ، مساس الحاجة في العالم العربي اليوم الى المشتغلين في التعميش في شتى العلوم العربية . ولا يختلف اثنان ، فيما نعلم ، في أن علماء العرب يعيشون في القرن العشرين ، وانهم مع احترامهم لما أنتجه السلف الصالح ، ومفاخرتهم به ، ينوون النهوض بثقافتهم وتراثهم القومي ، الى مستوى الامم الراقية كي يتمكنوا من خدمة العلوم التي يشتغلون فيها ، ومن السير مع زملائهم الغربيين في مضار التقدم والعمران . فالعلوم العربية اليوم في بدء نهضة مباركة . وعلماء العرب في بدء عمل عظيم . فليس أفيد والحالة هذه من الاشتغال في التعميش ان في اللغة أو في الأدب أو في التاريخ أو في الفلسفة أو في الفنون العربية .

والجمال واسع من هذا القبيل . فانه بإمكان البعض أن يتعاضدوا في تأسيس أو تشجيع المكتبات العمومية . وفي مقدور البعض الآخر أن يعنوا في التفتيش عن المخطوطات العربية في جميع المواضع . ومن المستحب أن يقوم البعض في نشر مجلة أو مجلات ببلوغرافية أو في نشر فهراس بعض المكتبات العمومية والخصوصية .

وقد قلنا منذ عشر سنوات عندما بدأنا بنشر الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا - قلنا ولا نزال نقول ان مؤرخي العصر الحاضر وان حسبتهم على مستوى واحد مع رصفائهم في العصور السالفة فهم يفوقونهم بما توافر لديهم من المصادر والمراجع الأولية ، التي لم يتسنّ لاولئك الأسلاف الوقوف عليها .



الباب الثاني

العلوم الموصلة

لابد للمؤرخ العصري المدقق من ولوج باب آخر كي يتمكن من الوصول الى الحقيقة . عليه أن يقلّب ما قش وينعم النظر فيه ليرى اذا كان بإمكانه أن يدرك كنهه فيستعمله في تشييد ما يبني من صروح التاريخ واذا فعل سرعان ما يشعر بحاجة الى ما نريد أن نسميه بالعربية العلوم الموصلة . والاستعارة في هذه التسمية من علم التفسير . فقد أجمع المفسرون على وجوب التمكن من العلوم الموصلة الى علم التفسير قبل الشروع في فهم القرآن الكريم ، وبيان معانيه ، واستخراج حكمه وأحكامه . والعلوم الموصلة في عرف المفسرين الى علم التفسير هي علم اللغة وعلم النحو وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم القراءات وأسباب النزول وأحكام النسخ والمنسوخ وأخبار اهل الكتاب وعلم اصول الفقه وعلم الجدل .

وقد وجدنا باختبارنا عندما خطونا خطوة التعميش في تاريخ العرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن الاصول لهذه الحقبة من

تاريخنا ترد في العربية والتركية والفرنسية والانكليزية والألمانية
والايطالية والبولونية والروسية وأهمها اللغات الخمس الاولى . فأسرعنا
الى التقاط ما ينقصنا منها . وكم كنا نود لو كان بإمكاننا أن نعلم الباقي
منها كي لا تكون استنتاجاتنا موقوفة على مقدرة المترجمين من هذه
اللغات .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد . فانه ليس لنا ما لبعض زملائنا في
تواريخ بعض الأزمنة مجموعات من التعريفات الفنية . ونحن وان كنا لا
ننكر فائدة قاموس محيط المحيط للعلامة بطرس البستاني فاننا لا نرى فيه
جميع ما نطلبه من اللهجات العامية المحكية في عصره . وأما معجم
المستشرق الهولاندي رينهاردت دوزي فان معظمه مبني على آداب العربية
في القرون الوسطى . ولذلك فان فائدته ضيقة النطاق محدودة الجدوى
لمن يعنى مثلنا في تاريخ العرب في القرن التاسع عشر .

وهل لعلمائنا الأعلام أقطاب اللغة العربية وأعضاء مجمع فؤاد الأول
للغة أن يكفوا عن البحث في مثل الشاطر والمشطور والكامخ بينها
والأرزيز والطرطران والعرعور والدويداء فينصرفوا الى التعاون في
تنظيم العمل لوضع قاموس على مثال معجم او كسفورد للغة الانكليزية ؟
فانك لو طلبت كلمة أدميرل الانكليزية في هذا المعجم العظيم تجد أولاً
مقدمة في أصلها العربي - أمير البحر أو أمير الماء - واشتقاقها منه ،
ووصولها الى الانكليز من عرب الأندلس وصقلية بواسطة الاسبانية أو
الايطالية . وتجد ثانياً جميع معانيها الانكليزية المستعملة الآن ، العمومي

والخصوصي الفني ، مع الاصطلاحات المشتقة منها . وتحت كل من هذه المعاني تجد كذلك الاستشهادات الكافية ، باستعمالها في كتب أكبر أدباء الانكليز وعلمائهم ، منذ أن شاع استعمالها ، في أوائل القرن الثالث عشر ، حتى الجيل الذي دخلت فيه هذا القاموس العظيم . فقد ورد في الشرح على هذه الكلمة الدخيلة ، ما يزيد على الأربعين شاهداً ، مأخوذة كلها من آداب اللغة الانكليزية ما بين سنة ١٢٠٥ وسنة ١٨٨٨ ، ومرتبة جميعها بترتيبها التاريخي ، لظهار تطور المعنى ، بتطور الظروف والأحوال . ومن محاسن هذا المعجم ، انك تجد فيه جميع هذه الاستشهادات مقرونة بذكر كاتبها الاول ، وتاريخ استعمالها مع الإشارة الى المجلد والصفحة الموجودة فيها . وقد ورد في الشرح على كلمة *seaf* أكثر من مئة وخمسين معنى ، وما ينيف عن الثلاثة آلاف وثلاث مئة استشهاد ، من أهم كتب هذه اللغة ما بين سنة ٩٠٠ وسنة ١٩٠٠ م .

ولدى إعادة النظر في بعض ما عثرنا عليه من الاصول المشار اليها ألفيناه رسائل رسمية متبادلة بين حكام ذلك العصر توخى كاتبها نوعاً خاصاً من الخط العربي هو الديواني المعلق . ولا يخفى ان قراءة الخطوط العربية العادية لا تكفي للتيقن من قراءة الخط الديواني المعلق . فأخذنا عندئذ ندرس قواعد هذا الخط للتأكد من قراءة الاصول المكتوبة به . وقل الأمر نفسه عن الاختتام المستعملة في هذه الرسائل . فلا بد لنا من معرفة المواد التي كانت تصنع منها هذه الاختتام وكيفية بصمها مثلاً وعدد الاشخاص الموكلين بها وغير ذلك من الامور التي تقع اليوم في أوروبه تحت علم « السفراجستيك » .

ويشعر مؤرخ هذه الحقبة من تاريخ العرب بحاجة الى أبحاث علمية في أصول المخبرات الرسمية في مصر وسورية والعراق وغيرها من البلدان المجاورة في القرنين الاخيرين . لانه يظهر أن كتاب هذين القرنين كانوا يتمشون بموجب عادات مرعية ، فقواتح مراسلاتهم وغرضها المقصود وخواتمها جميعها تتم عن وجود عادات في الكتابات الرسمية . قال أحد المقربين الى الامير بشير الشهابي الشهير – ولعله الشيخ نصيف اليازجي –

« وكل واحدة من هذه الطوائف (في لبنان) في الطبقتين أهني الامراء والمشايخ ، يلعبه الحاكم في كتابته له بالاخ العزيز . غير أن في ملحقات هذا القلب اختلافاً من وجوه كثيرة بين الامراء . فان الامير ان كان من بني الممك يكتب له الحاكم جناب حفرة الاخ العزيز الامير فلان المكرم حفظه الله تعالى . أولاً مزيد الاشواق لمشاهدتكم في كل غير والثاني كذا وكذا وهذه الكتابة تكون في نصف طبق من الورق . وان كان من بني رسلان يكتب له مثل ذلك ولكن في ربع طبق من الورق ولا يقول في إنشاء كتابته والثاني وبعده ومتى اراد ان يكتب اسم نفسه في آخر الكتابة قال محباً غلصاً لا أخاً . ولا يكتب لقب نفسه بل يكتب ثلاثة نقط متصلة تحت اسمه ولحتها نقطتان متصلتان. بشير بالاول الى شين شهاب والثاني الى حرفب» (١)

وما الى ذلك من قواعد منظمة متبعة كل الاتباع على ما يظهر .

وقد وجدنا بالاختبار أنه لا بد لنا ، في تحري الحقيقة التاريخية ، من معرفة أنواع الحبر وألوانه ، وأشكال الورق – من حيث الطول والعرض واللون والسماكة – وشركات اصداره الى الاقطار العربية ، وتقائها الشفافة عليه ، وأصناف الاقلام وظروف استعمالها في مختلف

(١) مؤرخ مجهول : في تقسيم جبل لبنان وحالة الحكم فيه وعوايدهم والايان التي توجد فيه . نسخة جامعة بيروت الاميركية رقم ١٩٤٧٤ ص ٥ - ٦

الدوائر والدواوين . ولا يخفى ما في درس هذه الأمور جميعها من الاهمية لفهم محتويات المخبرات الرسمية وتحديد توارخها وتثبيت أصالتها وعدم تزويرها . لا بد إذًا ، من تعلم اللغات التي ترد فيها الاصول ، ومن الاستعانة بمثل ما تقدم ذكره ، من العلوم والفنون . وهل ننسى القرآن والتفسير والحديث ووجوب التضلع في هذه العلوم لمن يعنى بتاريخ العرب ؟

وهناك طائفة أخرى ، من العلوم الموصلة ، لا مفر من الوقوف عليها ، والاسترشاد بنظرياتها ونواميسها ، كي نفهم الماضي ، لا بد للمؤرخ العصري ، من التبحر في العلوم الاجتماعية والفلسفة ، اذا ما أراد أن ينظر الى باطن المجتمع الماضي ، ليتوصل الى العوامل الاساسية ، التي أثرت في عقول السلف ، ودفعتهم لاحداث ما حدث من وقائهم ، ان في الحرب أو في السلم . وقد أظهر علماء الاجتاع ، كل في دائرة اختصاصه ، ان كل حادث مضى ، انما هو مظهر لقوى شتى ، اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية وغير ذلك ، نضافت في ابرازه الى حيز الوجود . ولذا كان محتمًا ، على المؤرخ المدقق ، اذا ما أراد فهم حقيقة الماضي ، أن يحيط علماً بهذه القوى ، وأن يطلع على نتائج ابحاث العلماء ، في جميع العلوم الاجتماعية .

وهل يختلف اثنان ، في انه يجب على مؤرخ العلوم الرياضية ، أن يكون مؤرخاً ورياضياً من الطبقة الاولى . وهل بإمكان من يجهل العلوم الرياضية من المؤرخين ، ان يبت في تفوق علماء اليونان على علماء الشرق القديم في مضمار علمي الهندسة والفلسفة الطبيعية ؟ أو أن يحكم فيما اذا كان

علم الجبر وعلم المثلثات من ابتكارات العرب أو لا ؟ أو أن يقدر جهود
لابلاس ونيوتن ومونج حق قدرها ؟ أو ليس من المضحك أن يتصدى
للحكم على ابتكارات اينشتاين من لا يفقه شيئاً من الرياضيات العالية ؟
وقل الامر نفسه عن تاريخ العلوم الطبيعية والطب وغير ذلك .



البَابُ الثَّالِثُ

نقد الاصول

الفصل الاول

التزوير في الاصول والدرس فيها ووجوب التثبت من صحتها واصالتها

والآن ، وقد جمعنا الاصول ، وتذرعنا بالعلوم الموصلة اليها ، يجدر بنا أن نفكر قليلا في الامر ، قبل أن نخطو خطواتنا الثالثة .

هل يبدأ المؤرخ ، فور انتهائه من درس العلوم الموصلة ، في مطالعة الاصول لاستخراج مكنوناتها ، ام يتربص قليلا للنظر في اصالة ما لديه منها (أي من الاصول) ؟

وهل من مبرر للتردد في هذا الامر ؟ فلو بدأنا ، فور انتهائنا من العلوم الموصلة ، في استخراج المهم من أخبار الاصول ؛ وزاولنا العمل مدة من الزمن ، ثم تيقنا بعد ذلك ، ان ما اعتبرناه أصلا من الاصول ، هو في الحقيقة أثر من آثار المتخلفين غير المعاصرين ، أو أنه وُضع

خصيصاً للمغالطة والتضليل ، أقول لو بدأنا بمثل ما تقدم ذكره وتيقناً
وقوع التضليل والتزوير ، لضاع وقتنا سدى ، واصبحنا من الخاسرين .

فعلى المؤرخ إذاً ، عند انتهائه من العلوم الموصلة ، أن يتأكد أولاً
من اصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس أو تزوير . ولعله
من المفيد أن نبدأ هذا البحث ، باستعراض بعض ما اختبرناه من هذا
القييل .

لما جاءت اللجنة الدولية ، لتدرس قضية البراق الشريف ، وقدّم
سماحة الحاج امين افندي الحسيني وثائقه الرسمية ، جاهر بعض المعاكسين
بشكهم ، في صحة وثيقة ترجع الى زمن اختصاصي . فطلب إليّ عندئذ
بعض الاصدقاء ، ان استشف هذه الوثيقة ، من الوجهة العلمية الفنية
التاريخية فقط ، فلييت الطلب .

وثيقة الحاج امين افندي الحسيني قطعة من الورق الصكوكي القديم ، يبلغ طولها ٢٧
سنتيمتراً ولا يتجاوز عرضها الـ ١٤ ، وهي مكتوبة بالحبر الاسود الاستانبولي وموجبة من
محمد شريف « حاكم دار بر الشام » في عهد الحكومة المصرية الى السيد احمد آغا دزدار متسلم
القدس الشريف آتت . وهي مؤرخة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٥٦ هـ . الذي يوافق ٢٧
ايار سنة ١٨٤٠ م . وهذا هو نصها بالضغط :

افتخار الامام جسد الكرام ذوي الاحترام اخينا السيد احمد آغا دزدار متسلم القدس
الشريف حالاً : انه ورد الينا امر سامي من صكري مضمينه صورة ارادة شريفة
خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي انه حيث قد اتضح من صورة مذاكرة مجلس
شورى القدس الشريف بان الغل المستنديين تبليطه اليهود هو ملاصق الى حيايط الحرم
الشريف والى عل ربط البراق وهو كائن داخل وقفية حفرة ابو مدين (قدس سره) وما
سبق لليهود تعمير هكذا اشيا بالغل المرقوم ووجد انه غير جائز شرعاً فن ثم لا نحصل

المساعدة لليهود بتبليطه وان يتحذروا اليهود من رفع الاصوات واظهار المقالات ويعنعوا
عنها فقط يعطي لهم الرخصة بزياراتهم صلى الوجه القديم وصادر لنا الامر السامي السر
عسكري باجراء العمل بمقتضى الارادة المأش اليها فبحسب ذلك اقتضى افاضكم بمنطوقها
السامي لكي بوصوله تبادروا لاجراء العمل بجهتها المنيف يكون معلومكم في ٢٤ ر ١ سنة
٢٥٦ محمد شريف .

جمرال ٣٦٨ نمره ٣٩

اصلية اذا أم مزورة ؟ تقول لا بد لنا للوصول الى الحقيقة في مثل
هذه الاحوال من تفحص هذه الوثيقة التاريخية من وجهتيها الخارجية
والداخلية ، فنتدع بما يسميه المؤرخون الدليل الظاهري والدليل
الباطني . فلنبدا بالظاهر الملموس ولندقق بالورق أولا ثم ننتقل بعد ذلك
الى الخبر والقلم فالخاتم فعادات المراسلة في ذلك العهد فاللغة والاسلوب .

أما ورق هذه الوثيقة فانه ورق الحكومة المصرية بالذات إذ أنه
صكوكي قوي يتفق من حيث تركيبه الكيماوي وتوزيع أليافه وتمفته
الشفافة مع الالوف المؤلفة من وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد التي
لا تزال محفوظة في سراي عابدين الملكية وفي جامعة بيروت الاميركية
وفي خزانات المؤسسات والبيوتات الكبيرة في مصر وفي الاقطار الشامية .
وحبر هذه الوثيقة هو حبر وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد .
وأكثر الوثائق الصادرة عن حكام ذلك العصر كانت تكتب بالحبر
الاستانبولي وهو مزيج كيماوي بسيط للغاية ومؤلف من كمية معينة من
الكاربون فحم الزر التجاري وقدر محدود من الصمغ والماء . وبامكان

من يود التأكد من هذا الأمر أن يتيقنه بالمكرسكوب أولاً ثم إن اراد بواسطة التحليل في المختبر . ولدى التدقيق بالمكرسكوب والنظر في الأثر الذي تركه القلم في خط هذه الوثيقة وجدنا أنها كتبت بقلم قصي مما يتفق مع عادات الكتاب والنسخ في دواوين ذلك الزمن . وقل الامر نفسه عن الخط فإنه من النوع الذي شاع في دواوين الحكومة المصرية ومجالسها في عهد محمد علي باشا وابنه ابراهيم .

وليس في عنوات هذه الرسالة « افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أحنينا السيد أحمد الخ » أو في خاتمها « لكي بوصوله تبادروا لاجرا العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم » نقول ليس في عنوان هذه الرسالة أو في خاتمها من حيث المفردات المستعملة أو الاسلوب ما يوجب الشك في أصليتها .

هذا وفي الانتقال فجأة من العنوان الى الغرض المقصود « انه ورد لنا أمر سامي الخ » وغض النظر عن التحية التي كانت ترد في غالب الأحيان بعد العنوان وقبل عرض الغرض المقصود كقول عبد الله باشا مثلا حينما خاطب متسلم بيروت وأعيانها سنة ١٢٤١ هـ . « بعد التحية والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم المنهى اليكم الخ » نقول انه في الانتقال فجأة من العنوان الى الغرض المقصود وفي اهمال التحية دليل آخر على صحة هذه الرسالة وعدم تزويرها . فان الولاة والحكام في الاقطار الشامية قبل ابراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدها كانوا شديدي التمسك بالتحية

المشار إليها أعلاه في مراسلاتهم الرسمية مع متسلمي المدن وغيرهم من موظفي الحكومة .

ونرى بعد هذا كله في جهل كاتب هذه الرسالة لقواعد اللغة العربية دليلاً آخر نستأنس به على صحتها وأصالتها فكُتَّاب الدواوين في النصف الأول من القرن الماضي في مصر والشام والعراق كانوا يجهلون قواعد لغتهم ويكثرون في بعض الأحيان من استعمال المفردات الأعجمية عند مساس الحاجة إليها . ولا يستثنى من ذلك إلا ديوان حاكم لبنان الأمير بشير الشهابي . وهي لعمرى حقيقة ناصعة تبدو للباحث حالما يرجع إلى الخابرات الرسمية المحلية في ذلك العهد ويبدأ بتفحصها واستشفافها . وطريقة تاريخ هذه الوثيقة ، هي الطريقة المتبعة في جميع أوراق الحكومة المصرية ، في ذلك العصر كما أبنا ذلك بالتفصيل في مقدمتنا للأصول العربية في تاريخ سورية في عهد محمد علي باشا . وكذلك الإشارة إلى الجرنال والعدد فإنها موجودة في قسم كبير من أوراق الحكومة المصرية التي صدرت في سنة ١٢٥٦ هـ .

وهناك طائفة من الأدلة يتنزع بها المؤرخ أحياناً بإمكاننا أن نقول فيها أنها ظاهرية وباطنية في آن واحد . فمن هو محمد شريف باشا الذي صدرت عنه هذه الوثيقة ؟ ومن هو أحمد أغا دزدار الذي وُجهت إليه ؟ وهل كان الأول حاكماً عاماً يصدر مثل هذه الأوامر والثاني متسلماً على القدس يتلقى أوامره من الأول ؟ وهل قاما بأعباء وظيفتيهما في شهر

ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٦ هـ . ٢ . وغير ذلك من الأدلة من نوع ما تقدم . فهي باطنية لأنها تتعلق بمضمون الوثيقة وظاهرية لأنها ليست مما تنطق به الوثيقة وإنما تستخرج من مصادر أخرى مستقلة كل الاستقلال عن الوثيقة التي نحن بصدها .

ولحسن الحظ لا يزال قسم كبير من أوراق الحكومة في ذلك العصر محفوظاً في سراي عابدين . وبإمكان المؤرخ أن يرجع إليه للتثبت مما تقدم . وبإمكاننا نحن بعد اطلاعنا على محفوظات السراي في عابدين أن نصرح دون تردد أن محمد شريف باشا كان حاكماً عاماً على الاقطار الشامية من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . حتى أواخر سنة ١٢٥٦ هـ . وما لا شك فيه أيضاً بعد الاستناد على محفوظات عابدين وسجلات المحكمة الشرعية في القدس أن أحمد اغا دزدار كان قائماً بأعمال المتسلمية في القدس في شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٦ هـ . وأن محمد شريف باشا كان يسيطر على أعمال متسلم القدس وغيره من حكام المدن والمقاطعات في جميع الاقطار الشامية آنئذ خارج لبنان . وأنه كان بدوره يتلقى أوامره من محمد علي باشا وابنه السر عسكر إبراهيم باشا كما تنص الوثيقة . وما يجدر ذكره في هذا الصدد الإشارة الى اطلاع عزيز مصر على قضية البراق وصدور الامر عنه بمنع اليهود عن تبليط محل ربط البراق واستعماله للصلاة واجراء بعض الطقوس الدينية فيه . فالبت في مثل هذه الامور الطائفية كان من صلاحية العزيز في مصر لا يشاركه فيه أحد من الموظفين في حكومته . والدليل الباطني على صحة هذه الوثيقة متنوع أيضاً . فلو تفحصنا

محتويات هذه الوثيقة وغرضها المقصود نجد انها توافق في روحها ما نعلمه من تاريخ علاقة اليهود بحل ربط البراق وما نعرفه عن موقف المؤسسات الاسلامية والحكومات المحلية من هذه القضية في ذلك العهد .

قال الرحالة روبنسن المشهور ، الذي زار القدس عام ١٨٣٨ ما نصه :
« مباح لليهود أن يشتروا حق الدنو من مركز هيكلمهم ، وحق الصلاة والبكاء على خرابه وتبديد أمتهم »^(١) . وقال القنصل فنّ الانكليزي ، الذي تولى ادارة القنصلية البريطانية في القدس ، ما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٦٣ ما محصله : « يدفع الحاخام باشي الى الافندي الذي يجاور المبكى ثلاثمائة ليرة انكليزية كل سنة ، بدل الاذن له ولليهود معه أن يصلوا هناك »^(٢) . ولعل الافندي المشار اليه هنا هو وكيل وقفية أبي مدين ، كما في الوثيقة التي نحن بصدها . هذا ولا يخفى ما كان يؤديه اليهود من هذه القبيل الى السلطات الوثنية فالمسيحية قبل دخول المسلمين الى هذه البلاد . أما رثر الالماني ، الذي عاصر زمن الوثيقة ، والذي وضع مؤلفه العظيم ، عن جغرافية فلسطين ، حوالي سنة ١٨٤٥ ، فانه يقول ان قسما مهما من مساكن اليهود نفسها ، ببيت المقدس ، كانت ملك الحرم الشريف^(٣) .

(1) Robinson Ed., Biblical Researches in Palestine etc.
(Boston, 1868), I, 237

(2) Finn, James, Stirring Times in Palestine, I, 130 .

(3) Ritter, C , (Erdkunde von Asien) The Comparative
Geography of Palestine and the Sinaitic Peninsula,
(New York, 1866) IV , 191.

ومن يطالع رحلات الفرنجة في هذه البلاد ، حوالي سنة ١٨٤٠ ، يجد أن قسما من اليهود آنئذ ، في اوروبه واميركة وفلسطين ، كان ينتظر مجيء المسيح وجمع الشمل ، كما ورد في بعض الاسفار المقدسة . وكانت بعضهم يعلق الآمال الكبيرة على كلام دانيال النبي ، في الاصحاح الثامن من سفره الكريم ، حيث يقول : « فسمعت قديساً يتكلم قال قديسٌ لفلان الذي يتكلم معه الى متى الرؤيا رؤيا المحرقة الدائمة والمعصية المدمرة وحقى متى يجعل القدس والجند مدوسين . فقال لي الى ألفين وثلاث مئة مساء وصباح ثم يطهر القدس » . كان بعضهم يعلق الآمال الكبيرة ، على هذه النبوة فيقول ان المراد باليوم فيها هو السنة ، وان المدة تبتدىء من سنة ٤٥٦ ق.م لقوله تعالى « ان سبعين عاماً حُددت على شعبك وعلى مدينة قدسك » .^١ فيضيفون أربع سنوات الى التاريخ المسيحي لاجل تصحيحه ويجمعون ٤٥٦ مع ١٨٤٤ (السنة ١٨٤٠ المصححة) فيصير العدد ٢٣٠٠ كما في النبوة .

وكان هذا البعض من اليهود يعتقد أيضاً انه لا بد من تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل ، كما ورد في الاصحاح الحادي والثلاثين من سفر حزقيال النبي حيث يقول : « وآخذكم من بين الامم ، وأجمعكم من جميع الاراضي وآتي بكم الى أرضكم . . . وأسكنكم في المدن ، وتبنى الاخرية » .

ووافق هذا المعتقد ، مجيء السر موسى مونتوفوري ، الأراضي المقدسة ، واكثره من العطاء ، كما تنص على ذلك الاصول التاريخية وكما

تشهد به المستعمرة التي لا تزال تحمل اسمه حتى هذه الساعة .
وإذا تذكرنا أن هؤلاء اليهود ، عاشوا في عقد من الزمن ، كثر فيه
تسامح الحكومة المصرية وتساهلها إذا تذكرنا كل هذه الامور ، سهل
علينا الاستئناس بأمر التبليط في الوثيقة الدردارية واضطررنا أن نرى
في موافقة التاريخ لمضمونها دليلا آخر على أصليتها .

ولنا في موافقة مضمون هذه الوثيقة لما جاء في محفوظات سراي
عابدين الملكية دليل آخر على صحتها وعدم تزويرها . فالمحفوظة ٢٥٩ من
محافظ عابدين تحفظ لنا شكوى شيخ المغاربة في القدس في سنة ١٢٥٦ على
اليهود في موضوع الوثيقة التي نحن بصدها . وقد حفظ لفاً مع هذه
الشكوى قرار طويل لمجلس شورى القدس في الموضوع نفسه . وفي هذا
القرار بيان واضح لحق المغاربة واعتداء اليهود . وبين امضات أعضاء
المجلس امضاء لممثل الطائفة اليهودية فيه فتأمل .

فبناء على ما نعرفه من نوع ورق هذه الوثيقة ، وقاعدة خطها ،
واسلوب انشائها وطريقة تاريخها وختمها وبناء على موافقة النصوص
التاريخية لمضمونها نرانا مضطرين أن نقول بأصليتها وعدم تزويرها .

وما اختبره زميلنا الاستاذ جبرائيل جبور^(١) من هذا القبيل نوع
من التزوير لم يسلم منه كثير من الاصول . وذلك ان أصحاب الكتب

(١) وذلك في رسالته القيمة ابن عبد ربه وعقده . وهي الرسالة التي تقدم بها من دائرة
الدروس العربية في كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الاميركية لتبيل شهادة استاذ في العلوم
- بيروت ١٩٣٣ .

الخطية ، كانوا في بعض الأحيان ، يضيفون على الهامش أو في أواخر
الفصول والأبواب ، أخباراً أو آراء جديدة تتعلق به ثم تمر الأيام ،
وينسخ بعض هذه الكتب ، فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في
المتن ، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما في النسخة الخطية
المتأخرة الى المؤلف . وهذا النوع من التزوير هو ما نريد أن نسميه الدس
مقصوداً كان أو غير مقصود . وفي محيط المحيط دس الشيء ودسه فيه
يدسه دساً أدخله ودفنه تحته واحفاه .

وقد وجد الاستاذ جبور عندما درس كتاب العقد لابن عبدربه (١) ،
أن ناشري الطبقات التي بين أيدينا لهذا الكتاب ، اعتمدوا على نسخة
خطية دست فيها جملة كثيرة من الأخبار . فاثبتوا الاصل والزيادة في
طباعتهم ، دون أن ينتبهوا الى الامر أو يшиروا اليه . والغريب ان بعض
هذه الاخبار المدسوسة ، كانت ظاهرة ، لا يحتاج أمر اكتشافها الى كثير
من العناية أو التدقيق . فانك اذا قرأت العقد ترى انه قد ترجم فيه ، في
كتاب اليتيمة الثانية (٢) ، لاربعة خلفاء من بني العباس ، هم الراضي
والمثقي والمستكفي والمطيع ، وكلهم توفي بعد وفاة ابن عبدربه
أي بعد سنة ٣٢٨ هـ . وترى في ترجمة الاخير أنه قد خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ
أي بعد موت ابن عبدربه بـ ٣٥ سنة . أو ليس من المؤسف أن يقدم
الناشر المحلي على مثل ما تقدم بعد أن يكون العلامة تيودور نولدكه قد

(١) واللفظ في غالب الاحيان للاستاذ جبور . راجع رسالته المشار اليها ص ٩٨ فابعد

(٢) ابن عبدربه ٣ : ٥٩ - ٦٠

تبه في كتابه امراء غسان ، الى هذا الدس ^(١) .

ولم يكتف الاستاذ جبور في وقوفه مع العلامة نولده على اظهاره هذا القدر من الدس . بل دفعه الامر الى مراجعة الباب كله . فاذا هو يستهل بالعبارة « فرش ذكر خلفاء بني العباس وصفاتهم ووزرائهم وحجابه ^(٢) » . وهي المرة الوحيدة التي تستعمل فيها كلمة فرش في أول باب ما ، اذ أن استعمالها في العقد كله واقع في أوائل الكتب ، لا في أوائل الفصول والابواب . وقد نبه الى ذلك ابن عبد ربه نفسه في المقدمة حيث قال « وقد ألفت هذا الكتاب وتخيرت جواهره ، من متخير جواهر الادب ، ومحصل جوامع البيان ، فكان جوهر الجوهر ولباب اللباب . وانما لي فيه ، تأليف الاختيار ، وحسن الاختصار ، وقرش لدور كل كتاب ^(٣) » . زد على ذلك ، انه ليس في الباب هذا ، فرش كما في أوائل الكتب ، وانما هو ذكر للفرش ليس إلا ، حيث نرى أن الباب يبدأ بابي العباس السفاح ، دون توطئة أو تمهيد ، أو فرش كما اصطلاح ابن عبد ربه أن يقول .

ويبحث الاستاذ جبور في فرش اليتيمة الثانية ، يطلب ذكر هذا الباب فلم ير لذلك أثراً . وطلب فرش الدرة الثانية في أيام العرب ووقائعها ، وهو الكتاب الذي يلي اليتيمة الثانية ، يبحث عن ذكر لاخبار بني العباس ، فلم يعثر على شيء . ثم عاد الى مقدمة العقد نفسه ،

Die Ghassanischen Fürsten aus dem Hause Gafnas, P. 50. (1)

(٢) ابن عبد ربه ٥٢١٣

(٣) ابن عبد ربه ٥٢١٣

وفيهما جدول بكتب العقد وفصولها ، فلم ير في شرحه سوى « تم كتاب
 اليتيمة الثانية » في أخبار زياد والحجاج والطالبيين والبرامكة . وهنا
 رأى الأستاذ جبور انه يحق له أن لا يراجع الى ان هذه الاخبار عن بني
 العباس قد دوّنّها ابن عبد ربه ، وأن يزعم انها ربما قد دُست عليه بعد
 موته ، أو ان قسماً منها قد دسّ ونقل القسم الآخر من موضع آخر حيث
 أنه كان الاولى بابن عبد ربه - ان كان قد ألف هذين البابين - حملاً على ما
 عرف عنه من حسن التبويب والتصنيف ، وتبعاً لما أخذ على نفسه في
 مقدمة عقده حيث قال : « ثم قرنت كل جنس منها الى جنسه فجعلته باباً
 على حدته ليستدل الطالب للخبر على موضعه من الكتاب ونظيره من كل
 باب » كان الاولى به أن يضع هذين البابين في الكتاب السابق - كتاب
 المسجدة الثانية - حيث يبحث في الخلفاء وتواريخهم وأيامهم ، وحيث
 نرى باباً خاصاً في أخبار الدولة العباسية ^(١) .

ولابن عبد ربه ، فصل في هذا الكتاب المذكور ، يدور على
 توقيعات الخلفاء ، فيه باب في توقيعات بني العباس ^(٢) ، ليس فيه
 توقيع لخليفة بعد المأمون . والغريب ان الذي دس في المواضع السابقة ،
 قد فاته الدس هنا . وان وقوف ابن عبد ربه عند المأمون ليحملنا على
 الظن ، ان اكثر الاخبار التي وردت في العقد ، عن خلفاء بني العباس ،
 من عقب المأمون ، دُست على ابن عبد ربه ، بعد موته . وليس غريباً

(١) ابن عبد ربه ٢ : ٣٥١

(٢) ابن عبد ربه ٢ : ٢٢٩

أن يصدق هذا الظن ، لا سيما ونحن نعلم ان ابن عبدربه ، قد أخذ أكثر أخباره ، عن كتب مدونة ، لمؤلفين سبقوه ، أكثرهم لم يدون أخبار من عقبوا المأمون . زد على ذلك ، ان ابن عبدربه ، لم يذكر من توقيعات الامراء المختلفين لأحد بعد طاهر ابن الحسين ، أحد قواد المأمون .

وهناك أمر آخر ، دفع الاستاذ جبور الى الظن في انه قد طرأ على العقد بعض التغيير أو التحريف أو الزيادة ، هو أن ترتيب كتب العقد ، في معجم الادباء لياقوت ، يختلف عما هو عليه في العقد نفسه وفي مقدمته .

على المؤرخ إذا ، بعد جمع الاصول وبعد الانتهاء من درس العلوم الموصلة ، أن يتأكد من أصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس أو تزوير . ويتضح مما تقدم ذكره أعلاه أنه بإمكان المؤرخ أن يستعين بطائفتين من الأدلة . فهناك أدلة باطنية ، يتوصل اليها بعد درس نص الاصل نفسه ، وأدلة ظاهرية ، يقف عليها بعد درس الاصول الاخرى ، أو بعد التمكن من بعض العلوم الموصلة . وهذا ولا نرى بدأ في هذا الصدد ، من الاشارة الى وجوب التريث ، والترزن والتثبت . فلا فائدة ترجى من التهالك في الامر والاسراع في العمل . ولا يخفى أن التثبت من صحة الاصول واصالتها أمر صعب الممارسة ، عزيز المثال .

وحذار حذار من الاستسلام الى الاصول بالثقة العمياء والاسترسال اليها ، إذ لا يجوز للمؤرخ أن يكون تقوياً يثق بكل أحد أو يقناً يصدق كل ما يقرأ .

الفصل الثاني

التعرف الى المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان

وهب أننا تثبتنا من صحة الأصل وخلوه من كل دسٍ أو تزوير ، فهل ننقاد الى نصه وننزل على حكمه ؟ أم نمتنع عن ذلك ، ونعرض عن الطاعة ، الى أن نتثبت من هوية المؤرخ ونتعرف الى شخصيته ونسبر غوره ، وندرس المكان الذي عاش فيه ، والزمان الذي دوّن فيه أخباره ؟ أو ليس من فرق ، في قبول الشهادة وردّها ، بين رواية رئيس حكومة ، عن أعماله في أثناء قيامه باعباء الوظيفة ، ورواية لحّام عن الأعمال نفسها ؟ أو بين رواية دوّنت في أثناء وقوع الحوادث المروية ، وغيرها دونت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن ؟ بلى ! فمن الحتم أن نتعرف الى شخصية المؤلف ، وتتثبت من أمياله وترعاته ودرجة علمه وذكائه ، واتصاله بالحوادث التي يروي أخبارها ولا بد من الوقوف على الزمن الذي كتبت فيه هذه الأخبار ، والمكان الذي سطرت فيه .

واذا تأملنا هذا الأمر ملياً نرى أن الاصول هي في غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي فان اخبرتنا الخبر على حقه توصلنا الى الحقيقة التي ننشدها وان أرفجت فخاضت في الاخبار المخطئة أو الكاذبة أو وقعتنا في مهاوي الضلال والتضليل . ولذا فاننا نرى لزماً في أعناقنا أن نتعرف الى شخصية المؤرخين الذين نصوا هذه الاصول كي نمزق ظلمات الاشكال ونكشف معالم الهدى . ومهمتنا من هذا القبيل هي أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين إذ أن هؤلاء يتحدثون الى من ينقل

الخبر اليهم ويمتحنونه بالاستنطاق ، فهو مخبر حي مائل أمامهم . أما مخبر المؤرخ فانه ميت خلا مكانه وطويت صحيفته .

ومما يجدر ذكره من هذا القبيل ، انه في أواخر عام ١٩٢٦ فاجانا صديق لنا ، بمخطوطة صغيرة ، تحفظ أخبار الدولة المصرية العلوية في سورية ، في زمن ابراهيم باشا . وبعد أن تصفحناها قليلا وجدنا انها مغفلة ، لا تحمل اسم مؤلفها ، ولا تشير الى الزمان الذي كتبت فيه ، ولا الى المكان الذي دونت فيه أخبارها .

فدفعنا حب الاستطلاع الى فحصها والتنقيب عن سرها للتعرف الى مؤلفها ، وتعيين محل اقامته ، والزمان الذي دون فيه أخباره .

وبعد أن قلبنا الطرف فيها ، ونظرنا في اعطافها ومطاويعها ، ألفيناها تضم بين دفتيها ، لا أقل من ثلاثة مؤلفات مختلفة ، تحتوي جميعها تنفاً من أخبار ابراهيم باشا في الاقطار الشامية وبر الأناضول . فالصفحات الثلاث الاولى ، تختلف عن الخمس التي تليها . والصفحات الخمس هذه تختلف بدورها عما قبلها وبعدها .

وتسهيلاً للبحث ، وإيراد بعض البراهين نسمي الصفحات الثلاث الاولى « ألفاً » والخمس التي تليها « باء » والباقي « جياً » . فلو درسنا ما دُونَ فيما سميناه « ألفاً » وجدناه يبتدىء من حصار عكا سنة ١٨٣١ وينتهي بموقعة قونية سنة ١٨٣٢ . ولو انتقلنا الى « باء » وجدنا ان مؤلفها لا يبتدىء بذكر الحوادث التي وقعت بعد معركة قونية وينتهي بآخر أخبار الدولة المصرية في سورية ، كما هو منتظر منه فيما لو كان هو

هو الذي كتب « ألفا » من قبل ، بل نراه يكرر أخبار « الف » ويقف عند ذكر فتح دمشق . وهكذا يفعل كاتب « جيم » فانه يبتدىء من حصار عكة أيضاً ، ويكرر أخبار بعلبك والزراعة وزحلة الخ ، وينتقل بعد تكرار هذه الى ذكر الحوادث التي لم تذكر في « ألف » و « باء » والتي حدثت بعد موقعة قونية . ولدى التدقيق في تواريخ الحوادث ، وجدنا اختلافاً بين روايات « ألف » و « باء » و « جيم » . فان واضع « الف » لا يستعمل إلا التاريخ الهجري . وأما واضع « باء » فانه يتشبت بالتاريخ المسيحي . ثم ان واضع « ألف » يؤرخ خبر توجه عبد الله باشا الى مصر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٧ . وأما « جيم » فانه يؤرخ الخبر نفسه في ٢٩ ذي الحجة من السنة نفسها . وبينما واضع « الف » يؤرخ معركة حمص في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ ، فان واضع « جيم » يذكرها مع حوادث ربيع الأول من السنة نفسها . وفي المامش ، على خلاف عادته ، يقول ان ابراهيم باشا دخل حمص في ٨ تموز نهار الاحد . كذلك نرى واضع « ألف » يقول ان الامراء الشهابيين ملحقاً وبشيراً وقاسماً ، توجهوا الى إمارتهم في ٢٥ جمادى الاولى من سنة ١٢٤٨ ، بين ان واضع « جيم » يجعلنا نظن ان توجههم هذا ، كان بين الثاني والثامن من الشهر نفسه . أفلا يصح لنا بعد هذا الاختلاف ، أن نقول أن مخطوطتنا ، انما هي مجموعة لتواريخ ، لا تاريخ واحد ؟

أما مؤلف القسم الاكبر من هذه المخطوطة ، « جيم » ، فانه مجهول عندنا ، لا نعرف اسمه ، ولا مهنته ، ولا نعلم عنه شيئاً ، سوى ما يمكننا

أن تتنسمه من أخباره في سياق كلامه عن حوادث هذه المخطوطة . فانتا لو أحصينا مثلاً ، جميع ما ذكره في « جيم » من الاخبار ، وجدنا أن ثلثيه أو أكثر ، عن لبنان . والثلث الآخر عن باقي الأقطار الشامية وبر الأناضول . ولو أعدنا النظر فيما اثبتته عن لبنان ، وجدنا نحو ثلثيه عن دير القمر وبيت الدين ، والثلث الآخر فقط عن سائر المقاطعات اللبنانية . ولو أنعمنا النظر في حوادث الدير وبيت الدين ، لآلفيناها أدق من غيرها وأكثر تعييناً وضبطاً . نراه مثلاً يؤرخ وفاة امرأة حنا الحاصباني في دير القمر ، وحضور المعلم بطرس كرامه من بيت الدين الى بيته في الدير ، وظهور الطاعون في البلدة نفسها ، ويترك من أخبار سائر المقاطعات اللبنانية ، ما هو أهم منها بدرجات . ونراه يقول « دخل ابراهيم باشا الى بتدين في ٢٩ أيلول بعد الظهر ، وحلت عساكره الظافرة في غربي سحرا الدير ، عند البيادر ، وانه كان لديه خمس الايات ومدفعان وعشرون جمل جباخانه » ، ويكتفي في كلامه عن بعض حوادث كسروان ، بقوله « شاع خبر » انه صار حرب في كسروان بين عثمان باشا في عين الشقيف واهل كسروان »

ثم نراه يشير الى المعلم بطرس كرامه بقوله ، حسب عادة أهل الدير ، « المعلم » ، والى رئيس كنيسة التلة في الدير بلفظة « الرئيس » فقط ، ويذكر غيرها ، من أعيان سائر مقاطعات لبنان ، بكامل أسمائهم . أفلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، أن نقول ان المؤلف ان لم يكن لبنانياً ديرانياً ، فقد كان من المقيمين في الدير في أثناء وقوع الحوادث المروية في المخطوطة ؟

بقي علينا أمر آخر ، وهو أن ندرس خط هذه المخطوطة ، وتقابله بما بقي من خطوط تلك الأيام ، لتوصل الى معرفة كاتبها وهكذا فعلنا . فاننا قصدنا المكتبة البطريركية ، في بركري ، وطلبنا رسائل الحقبة ١٨٣١ - ١٨٤١ ، فوجدنا بعد العناء الطويل ، عدة رسائل مكتوبة بالخط نفسه ، وممضاة هكذا : « القس انطون الحلبي مدير انطونياني » .

وحينما فحصنا محتويات هذه الرسائل ، وجدنا ان نفسها هو نفس مخطوطتنا ، وموضوعها هو موضوع هذه المخطوطة بعينه . ووجدنا أيضاً ان لهجة هذه الرسائل ولغتها هما لهجة مخطوطتنا ولغتها .

فقصدنا عندئذ غبطة البطريرك الماروني ماري الياس حويك ، وسألناه عن القس انطون المذكور ، لنعرف علاقته بالامير الشهابي الكبير . فتكرم علينا بالجواب وأكد لنا انه ، أي القس انطون المذكور ، كان من أقرب المقربين للامير الكبير . فشجعنا هذا الجواب الصريح على استقصاء أخبار القس المذكور . وأشار علينا سيادة المطران عبد الله بمرابعة الاب عمانوئيل البعبداتي الانطونياني ، شيخ رهبانيته ومؤرخها . فطلبنا كتابه في تاريخ الرهبانية المذكورة ، ووجدنا ان القس انطون الحلبي ، كان استاذ الاب عمانوئيل ، وانه سكن بتدين ، وتقرب من الامير الكبير ^(١) .

وكتب الينا الاب عمانوئيل نفسه ، رداً على كتاب منا اليه ، مانصه :
 « بعد افتقاد خاطر كرم الكرم اعرض اني تشرفت بكتابكم المؤرخ في ١٦

(١) تاريخ الرهبانية الانطونيانية من ٤٤٩

كانون الثاني المنصرم (١٩٢٧) ترغبون إليّ أن أفيدكم عن المرحوم القس انطون الحلبي المدرس الانطوني ، فيما اذا كان يدون أخبار أيامه ، أو انه كتب رسالة في تاريخ الامير بشير الشهابي الكبير أو ابراهيم باشا المصري في حروب سورية ، فأجيب أن القس انطون المذكور عاش في أيام الامير بشير الكبير ، وكان مستشاراً في ديوانه . وقد كتب عن أحكام الامير ، وعن حروبه وحروب ابراهيم باشا في سورية . ولسوء الحظ ان تاريخه الخطي قد حرق في دير مار انطونيوس بعداً ، في الحوادث التي جرت سنة ١٨٤٥ بين النصارى والدروز . فكونوا على ثقة مما ييدكم من كتاباته لانه كان في عصره من الممتازين الذين يركن الى قولهم . وأنا في حال تروهي كان المرحوم القس انطون ، المحدث عنه ، مرشدي . رحمه الله رحمة واسعة . عن دير مار شعيا الموارنة في ٣ شباط سنة ١٩٢٧ ٤

أفلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، أن نقول ان القس انطون الحلبي ، هو في الارجح مؤلف هذه المخطوطة وكتبها ، وان النسخة الموجودة أمامنا الان هي المسودة بدليل ما نجده فيها من الضرب والتصحيح والزيادات على الهوامش ؟

ويستدل من نوع ورق هذه المخطوطة ، وهو صكوكي قديم معتدل في السماكة ، ومن ضبط الحوادث المروية فيها ، وزيادة تدقيق المؤلف في تعيين هذه الحوادث وترتيبها في يومياتها ، انها في الارجح كانت تدون في زمن وقوعها . لانه ليس من المحتمل أن يذكرها كاتبها ، بتمامها وضبطها ، بعد وقوعها بزمان بعيد . وفي بعض عبارات المؤلف

واصطلاحاته ، دليل آخر على تدوين حوادث هذه المخطوطة ، في زمن وقوعها . فانه قال في اثناء كلامه عن حوادث ١٩ تموز سنة ١٨٤٠ ما نصه بالحرف : « بتاريخه شاع خبر أن في الليل الماضي اهل المتن المجتمعين مع الامراء ، في وادي الشياطين تحت بسكنتا ، قاموا وكبسوا الوزر الذين في حمانا » وجاء ايضا في أخبار ١٢ تشرين الأول ما نصه : « ووصل الوزير لنهر الصفا ، وتواجه مع حنا مجري ، وأفهمه ان الامير قام لجزين ، ... غضب ورجع الى الصفا . وهذا النهار قام الى مكسة » . وجاء في الصفحة ١٠٨ من الكراس الثاني ما يأتي : « وقيل انه سيتوجه الى رومية الخ . فتأمل

بامكان المؤرخ المدقق إذا أن يستعين بمضمون اصل من الاصول للتعرف الى شخصية مؤلفه ، والى المكان الذي ألف فيه وزمن التأليف . وبامكانه أيضا ان يتذرع بأخبار غيره من المعاصرين للتأكد مما تقدم او لزيادة التعمين والتحديد . وعليه أيضا ان يستنير بالعلوم الموصلة لعله يفلح. ولا فائدة هنا من اعادة الكلام في العلوم الموصلة وكيفية استخدامها توصلا الى هذه الغاية وقد سبق الكلام فيها فليراجع في محله

وقد تحقق آمال المؤرخ في تعيين شخص المؤلف المجهول وتحديد الزمن الذي كتب فيه والمكان الذي عاش فيه وعندئذ عليه أن يقنع بما قسم له ويرضى بشخصية المؤلف وان خفيت عليه معرفة اسمه . واذا استحال عليه تحديد الزمن بالضبط فعليه ان يضع لزمن وقوع الحوادث حداً أقصى وحداً أدنى كما يحصره أو يحصرها بينهما ، أي انه يجب عليه

أن يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث نفسها قد وقعت بعده . وهو أمر ميسور سهل الملتمس في غالب الاحيان . وذلك ان المؤلفين المؤرخين يشيرون أحيانا الى بعض الحوادث التي وقعت في أثناء قيامهم بعمل التاريخ والتأليف مما يسهل مهمة المؤرخ المنقب ويعاونه في تاريخ الاصل الذي يدرس . فلو أشار اصل من الاصول الى كسوف الشمس كسوفاً كاملاً او نص بان ما يدونه من الحوادث وافق وقوعه حدوث حادثة مشهورة ، وكان المؤرخ المنقب يعلم تاريخ هذا الكسوف أو زمن وقوع تلك الحادثة ، لسهل عليه التحتميم بان الاصل الذي يدرس لم يدون قبل وقوع هذه الحوادث . وعندئذ يجعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حداً أقصى في تعيين الزمن الذي كتب فيه الاصل موضوع بحثه . وهلم جراً .

الفصل الثالث

تحري النص والنجي باللفظ

وهذه مأثرة أخرى من مآثر علماء الحديث فأنهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث وفرضوا وجوب تحري النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلي . ومنهم من أبى أن يصلح الخطأ أو يقوم اللحن . واكتفى بابتداء رأيه على الهامش .

« قال القاضي عياض ، في موضوع « تحري الرواية والنجي باللفظ » ، لا خلاف أن على الجاهل والمبتدئ ، ومن لم يهر في العلم ، ولا تقدم في معرفة تقديم الالفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني ، أن لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه . وأنه حرام عليه التفسير بغير لفظه المسموع ، إذ جميع ما يفقه من ذلك تحك الجاهل ، وتصرف على غير حقيقته في أصول الشريعة . والتي صلى الله عليه وسلم حش على ذلك وأمر بإيراد ما سمع منه كما سمع . ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول ، هل يسوغ ذلك (لاهل) العلم فيحدثون على المعنى ، أو لا يباح لهم ذلك . فاجازه جمهورم إذا كان ذلك من مشغل بالعلم ، نافذ بوجوده تصرف الالفاظ ، وألم بمعانيها ومقاصدها ، جامعاً لمواد المعرفة بذلك . وروي عن مالك نحوه . ومنعه آخرون ، وشددوا فيه ، من أئمة الدين والعلماء . ولم يميزوا ذلك لاحد . ولا سوغوا إلا الأتيان به على اللفظ نفسه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وغيره . وروي نحوه عن مالك أيضاً . وشدد مالك أيضاً الكراهة فيه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم . وحمل أئمتنا هذا من مالك على استحباب كما قال . ولا يخالف أحد في هذا . فإن الأول والمستحب النجي بنفس اللفظ ما استطيع »

ومما له علاقة بالموضوع نفسه ، ما ورد قلنا عن هذا الإمام المحدث العظيم ، في باب « اصلاح الخطأ وتقويم اللحن » من رسائله الشريفة المشار إليها - الإلحاح الى معرفة أصول الرواية وتقييد السامع . قال القاضي عياض : « الذي استمر عليه عمل أكثر الاشياخ نقل الرواية كما وصلت اليهم وسمعوها ، لا يغيرونها من كتبهم ، حتى اضطردوا ذلك في كتابات من القرآن ، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة (الجمع عليها ،) وذلك (حاية للباب . لكن أهمل المعرفة منهم ، يتبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب . وكان أجراًم على هذا من المتأخرين ، القاضي أبو الوليد هشام بن احمد الكنتاني .

فانه لكثرة مطالعته ، وتقننه في الادب واللغة واخبار الناس واسماء الرجال وانسابهم ، وثقوب فهمه وحدة ذهنه ، جسور على الاصلاح كثيراً . وربما نبه وصححه على وجه الصواب . لكنه ربما وهم وغلط في اشياء من ذلك ، والحكم فيها بما ظهر له ، او بما رآه في حديث آخر . وربما كان الذي اصلحه صواباً . وربما ايضاً غلط فيه واصلح الصواب بالخطأ ... وحاجة باب الاصلاح والتغيير اولى ، لتلاخيص على ذلك من لا يحسن ، ويتسلط عليه من لا يعلم . وطريق الاشياخ اسلم مع التبيين بذكر اللفظ عند البيع كما وقع . وبينه عليه ويذكر وجه صوابه اما من جهة العربية او النقل او وروده كذلك في حديث آخر »

هذا ما توصل اليه علماء الحديث في القرون الأولى . وهو المول عليه الان لدى المؤرخين المعاصرين . والفرق بين الاثنين ان المؤرخين المعاصرين يعممون قول المحدثين على الحديث وغيره من النصوص التاريخية ويندفعون في عملهم بعامل علمي بحث . أما المحدثون فانهم اقتصروا فيما أوردوه من هذا القبيل على الحديث الشريف واندفعوا في تحري الحقيقة بعاطفة دينية قلما نجد مثلها في هذه الأيام .

بقي علينا ، بعد هذا الاعتراف بفضل علماء الحديث ، أن نطرق الموضوع من ناحيته العلمية الحديثة فنقول : التاريخ علم في تحريه الحقيقة وكعلم يطلب الحقيقة كما هي . والاصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث الماضي . واذا فهدف المؤرخ المنقب أن يتحقق من هذه الصلة ومن حرفة نص الشهادة التي فيها ثم يروي هذه الشهادة كما صدرت عن صاحبها الأصلي متحريراً في ذلك درس ما يمكن أن يكون قد عرض عليها من زيادة أو تحريف أو نقصان .

والاصول التاريخية ، من حيث تحري النص والحجيء باللفظ ، تكون على وجوه ثلاثة . فاما ان يكون الأصل بذاته اماننا بخط واضعه أو

بتصديقه ، واما أن يكون الأصل مفقوداً ولم يبقَ منه سوى نسخة واحدة
واما أن يكون الأصل قد فقد أيضاً وبقيت عنه نسخ متعددة .

فحيث يظهر المؤرخ بالأصل نفسه ، بخط واضعه أو بتصديقه ، عليه
أن يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته . لأن ما يصحح اليوم ويحسب تقويماً قد
يمكن أن يكون اعوجاجاً وتضليلاً . فكم وكَم من الاصطلاحات العامة ،
تفقد قوتها أو ضعفها ، عندما تبدل بما يفتكره الناشر مقابلها بلغته
الفصحى . وكَم من المعاني الفصيحة والعامة أيضاً تتغير بتقديم أو
تأخير أجزاء جملها بعض عن بعض . لا لا ! علينا أن نثبت الأخبار كما
رواها شاهدا لا كما كان « يجب عليه أن يرويا » وعلينا أيضاً أن
نتحاشى جميع الطرق في النشر التي تعرض الأصل لمثل هذه المخاطر .
التاريخ علم في تحريره الحقيقة ، وكعلم يطلب الحقيقة كما هي لا كما يجب أن
تكون . فهو يختلف عن الفنون بأسرها ، أدباً كانت أم تصويراً .
ويكتفي هو بما لا تكتفي هي به أحياناً . وزد على هذا كله ، أنه إذا
بقيت الاصول التاريخية على حالها الأول ، سهل على الباحث ادراك ما
وصل اليه رواته من العلم والرقى ، إذ أن تضلع هؤلاء من قوانين اللغة
وآدابها ، ينيء أحياناً عن تهذيبهم العمومي ، ومقدرتهم على فهم
ماجريات الامور والتدقيق في العمل . هذا ولا يخفى ما في ابقاء لغة هذا
النوع من الاصول ، على حالتها الاولى من الفائدة الكبرى ، لفهم تاريخ
تطور معنى الكلمات والاصطلاحات بتطور الأزمنة والأحوال ،
ولإدراك دورة عقول الذين تكلموها على طريقة الفيلسوف الباحثة

فيلهلم ماكس فوننت الألماني .

وقد نفى أو تضع نسخة المؤلف ولا يبقى عنها سوى نسخة واحدة .
وفي مثل هذا الطرف يترتب على المؤرخ المدقق ، الذي يود تحري النص
الأصلي والمحيء بلفظ المؤلف ، أن يبدأ بدراسة هذه النسخة درساً وافياً
من جميع نواحيها . ثم ينتقل الى ترجمة مؤلفها ، فالمصادر التي أخذ عنها
وتأليفه الأخرى . وعليه أن يتعرف الى أشهر كتاب العصر الذي عاش
فيه المؤلف ولا سيما زملائه في الموضوع . وإذا ما وقف على جلائل
النسخة ودقاتها وعجم عود مؤلفها وتعرف الى معاصريه وزملائه عاد
الى نص النسخة التي يدرس وينبذ من صيغ كلماتها ما لا يتفق مع ذوق
مؤلفها أو ذوق معاصريه ، وأثبت في الهامش جميع ما ينبذه كما ورد في
النسخة التي يستعرضها . وليس في وسعنا إلا أن نعتز بان العمل على
هذا الشكل ضرب من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء
الباحث وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه .

وما اختبرناه من هذا القبيل ، اننا لما شرعنا في جمع الاصول العربية لتاريخ سورية في
عهد محمد علي باشا ، وجدنا ان عدد لا يستهان به من النسخ الاصلية لمناشير ابراهيم باشا قد
ضاع ، وأنه لم يبق من هذه النسخ الاصلية في بعض الاحيان سوى نسخة واحدة . ومثال
ذلك ان البيان الذي وجهه هذا القائد الفاتح الى اهالي دمشق عن انتصاره في مجلس على
الجيش العثماني قد ضاع ولم يبق عنه سوى نسخة واحدة في كتاب المذكرات التاريخية الذي
نشره الحوري قسطنطين باشا . واليك نص هذا البيان كما ورد بالحرف (١) قدوة
الامجاد الكرام مسلم الشام حالاً احمد بك بعد التمية والسلام بمزيد العز والاكرام المنتهي

(١) مذكرات تاريخية بقلم احد كتاب الحكومة الدمشقيين لناشره الحوري قسطنطين
الباشا (طبع حريصاً لبنان سنة ١٩٢٦) ص ٦٤ - ٦٦

اليكم انه نهار السبت الواقع في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ الساعة بالسبعة من النهار كان ابتداء (وصول) صاكر المنصورة التي ساقته ركابنا ببجيرة حص وبثلك الساعة نظرنا قدوم عساكر خيل الترك الغشمين لمؤنة الباشاوات الموجودين بمحص وحالا هجمت عليهم عساكرنا المنصورة خيلة الجهادية والعرب وضربوهم وشتتوا شملهم واسقوهم كاس الزبال والنكال وولوا هارين ولانجاة طالين (فاقفوا) اثارهم عساكرنا المظفرة وظهر امامهم اربعة الايات نظام قرابه استانليه وثلاث الايات خيالة وعند ذلك تقدمت لحرايتهم عساكرنا المظفورة بترتيب الصفوف على رسم البديع وهجموا عليهم هجموا الاسود الكواسر واذاقوهم كورس المنايا بقطع الحراب وقتك السيوف البواتر ولا تحملوهم سوى ساعة واحدة إلا وولوا الإديار صارخين الفرار الفرار من بعد ان وقع منهم من قتل ومجروح (ما) ينوف عن الف وخمماية نفر منهم من غسك مسك اليد ما ينوف عن الفين وخمماية نفر وارطتين قد كانوا في قلعة حص المحاصرة عندما كانوا هزموا على الحرب مع جانب عساكر ارتقوط ومجرد حلول ركابنا في اورضى الباشاوات القاهدين بمدينة حص فاستولينا على اموالهم وخيامهم وجباخاناتهم وسائر ذخايرهم وصاروا جميعاً اغنيتمه لنا والارطتين والعسكر الارفاووط الذين كانوا في القلعة حيناً نظروا هذه المهازل البديعة والظفر البديع استنابوا وطلبوا الامان وحضات العفو وكان اللطف غنامهم مرحلة منا اعطيناهم الامان وخرجوا من القلعة امنين مطمئنين لمحمد تعالى على هذه النعمة العظيمة والمواهب الكبيرة الجسيمة فالان لأجل نشركم اصبرنا مرسومنا هذا لكم ويلزم منكم بوصوله تشبهوا ذلك الى كافة الرهايا بمثل الشنك الى كافة الماطعات والبلاد لكي يكونوا مثابرين على سنياه الدعوات الخيرية بدوام وتأيد صولة سعادة الغندينا ولي النعم والدنا المعظم وقهر اعداء المهجولين ما من الامام والسلام .

نقول لدى اطلعنا على هذا البيان ، تحالج في صدرنا منه أشياء ، وتردنا في صجة نصه ، ولا سيما والقسم الأخير منه مشوش غير مفهوم . فرجعنا أولاً الى المخطوطة التي أخذ عنها الخوري الباشا نص هذا البيان ، لنرى هل أخطأ في قراءة خطها . وبعد أن تأكدنا من أمانة الناشر ، عدنا الى المؤلف نفسه ، لعلنا نجد فيه من سائر بيانات الباشا ما يبدد هذه الظلمات فلم نفلح . وعندئذ رأينا أن نعبد النظر في جميع البيانات التي صدرت عن ابراهيم باشا والتي أعلن فيها أخبار حروبه في سورية

وانتصاراته على أعدائه . فوجدنا لحسن الحظ في سجلات الحكمة الشرعية في طرابلس بياناً آخر وجهه الباشا الى متسلم هذه المدينة يعلن فيه انتصاره على العثمانيين في حصص . وفي آخر هذا البيان ما نصه : « والارطتين والعسكر القربود الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المحاول المريعة والظفر البديع استغاثوا وطلبوا الأمان وحيث أن العفو زكاة الظفر أغثناهم مرحة منا وأعطيناهم الأمان » . فعلما عندئذ أن أحد النساخ الذين نسخوا بيان الباشا الى متسلم دمشق أخطأ ، في الأرجح ، في قراءة هذا البيان . فقرأ استغاثوا « استفاقوا » وحيث ان « حنان » وزكاة « وكان » والظفر اللطف وأغثناهم « غنامهم » وهلم جرا . على اننا نكرر القول باننا لم نوفق دائماً الى الفوز في تحري النص والجميء باللفظ ، في حال ضياع الاصل وبقاء نسخة واحدة ، كما توقعنا هنا . ونوافق الاستاذ شارل لانجلوا الافرنسي في قوله أن تحري النص في مثل هذه الأحوال هو نوع من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء المؤرخ المدقق وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه .

وقد تضيع أو تفنى نسخة المؤلف الاصلية ويبقى عنها نسخ متعددة . وفي مثل هذه الحال ، يجتهد المؤرخ المدقق في نبذ بعض هذه النسخ ، اذا ظهر له ان ذلك البعض يعتمد على سابقه . ثم يقسم النسخ الباقية الى فصول متخذة الاغلاط المشتركة بينها قاعدة لهذا التقسيم . لأنه ليس من المرجح ان يجمع النساخ على غلطة ما ، ألا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابقه . كما أنه ليس من المحتمل أن يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلا

على الصحة . ثم يحاول المؤرخ استعادة اللفظ الاصلى بالمقابلة بين النسخ
الباقية وما يكون قد تشربه من روح المؤلف وذوق معاصريه . ولا بد
من الإشارة الى الاختلافات في منطوق هذه النسخ على هوامش ما ينشر
تسهيلاً للتحقيق وضماً بالحقيقة .

ومثال ذلك أننا لما أقدمنا على نشر تاريخ الامير فخر الدين المعني
لمؤلفه الشيخ احمد الخالدي الصفدي لم نعث على مخطوطة المؤلف الأصلية .
ولكننا وجدنا خمس نسخ ثانوية . منها نسخة تمتاز عن اخواتها بتجانس
أجزائها من حيث اللغة والاسلوب واختصاصها بالتاريخ الهجري .
ورقها عبادي صقيل من النوع الذي شاع استعماله في أواخر القرن الثامن
عشر وأوائل القرن التاسع عشر . وهي في حوزة الشيخ كسروان
الحازن وسنشير اليها بالحرف ك . والنسخة م وهي رقم ٤٢٧ من مجموعة
المكتبة العمومية بمدينة مونيخ الألمانية . وقد جاء في آخرها انها بخط عبد
اللطيف ابن الشيخ احمد الرشيدى . وعليها عبارة بخط اسكندر
ابكارىوس هذا نصها : « خاصة الفقير اسكندر ابكارىوس » مما يدل على
انها كانت تباع وتشترى في منتصف القرن الماضي . ونسخة جامعة برنستن
في الولايات المتحدة وقد استنسخها لنفسه الاستاذ عيسى اسكندر المعلوف
فتم له ذلك في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٢ . وهي رقم ٣٨٠٥٠ من مكتبة
جامعة بيروت الاميركية . وقد أشرنا اليها بالحرفين ج ب . ووجدنا
أيضاً نسخة اخرى في مدينة طرابلس لدى الاستاذ جورج بني استنسخها
لنفسه عن نسخة للخوازنة .

فأخذنا ندرس هذه النسخ درساً دقيقاً لنبد بعضها ولا سيما ما يعتمد منها على سابق له . فاهلنا بادىء ذي بدء نسخة جورج يني لانها تتفق كل الاتفاق مع النسخة ك التي هي أقدم منها . ولما كانت ك ، مع هذا الاتفاق التام ، موجودة لدى أحد الخوازنة ، وكان الاستاذ جورج يني قد نسخ باعتراؤه عن نسخة خازنية أصبح من المحتمل أن يكون قد نسخ عنها نفسها . وكذلك فانه بالامكان أن نعتبر نسخة برنستن والنسخة ج ب نسخة واحدة ، لان الاستاذ المألوف يعترف بهذه الصلة ، ولان المقابلة بين النسختين تؤيدها . ثم لاحظنا أيضاً علاقة ظاهرة بين النسختين م و ج ب وذلك بالاغلاط المشتركة بينهما . فقد ورد مثلاً في كل من هاتين النسختين ما نصه :

« فلما عاد مصطفى كتخدا وأعلم الأمير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستداتته من ابن الحرفوش المشرة آلاف غرش وارسلها لابن الحرفوش واستكثر خبره » . وهو كلام مشوه بدليل النفس في مناه . ولا ينبغي المعنى إلا بالاكتمال على ك فنقرأ عندئذ : « فلما عاد مصطفى كتخدا وأعلم الأمير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستداتته من ابن الحرفوش المشرة آلاف غرش ودفعه إياها لإرباب الديون في الحال جهز الأمير علي المشرة الالف غرش وارسلها لابن الحرفوش وشكر منه »

وهناك مثل آخر يؤيد هذه الصلة بين النسختين . فقد ورد في كل منها ان الوزير « خليل باشا عين جملة بكلربكية وسناجق ومعههم عشرون الف عسكري جرد خيل وتوجهوا الى أخذ المكسب من المذكورين تصور باله أن لا بد أن يجيء الى كبسهم » وفي هذا القول نقص ظاهر . وصحيحه في الأرجح كما ورد في ك : « وتوجهوا الى اخذ المكسب من المذكورين فلما عاد علم الشاه عباس ان جماعة الوزير مروا

على التركان والاكراد تصور في باله انه لا بد يحيي لكبسهم . هذا وقد وجدنا من هذا النوع من الاغلاط المشتركة ما يربو على الستين . ولا يخفى كما أشرنا سابقاً ان النساخ لا يجمعون على مثل هذه الاغلاط إلا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابق له ، كما أنه ليس من المحتمل أن يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلا على الصحة . فأما ان تكون ج ب منقولة عن م ، او أن تكون موج ت منقولتين عن اصل واحد مفقود . واصبح لدينا بعد هذه الغريبة وهذا النبذ نسختان رئيسيتان هما ك وم . وتوجب علينا أن تقابلها الواحدة بالآخرى وان ننتقي منها ما نراه اقرب لعصر المؤلف وللغته وأمياله فنثبت نصه في المتن ونرجىء للهامش نص النسخة الأخرى .



الكتاب الرابع

تبيين العمل

يجدر بالمؤرخ المدقق بعد ولوج هذه الأبواب الثلاثة ، أي بعد أن يكون قد جمع الاصول ، وتقدها ، وتمكن من العلوم الموصلة الى فهمها ، أن ينسق ما جمع من الاصول ويتبع خطة عملية رشيدة في استخلاص المعلومات منها . وقد أدرك المنفعة من مثل هذا العمل خاصة الناس وعامتهم ، وأجمعوا عليه في حياتهم الشخصية . فقالوا بوجوب ترتيب الثياب في الخزائن والجوارير ووضع أواني المطبخ في محلات معينة لها ، وذلك لتسهيل الوصول اليها وعدم ضياع الوقت في التفنيش عنها .

وعلى الرغم من هذا لا تزال نرى بعض علمائنا يقضون السنين الطوال في البحث والتنقيب وجمع المعلومات ، وعندما تضطربهم الظروف للرجوع اليها ، يستغلق الأمر عليهم ويعسر الوصول الى ما يريدون مما جمعوا ، إلا بعد العناء الطويل . ونحن نعرف صديقاً لنا قضى عمره في درس تاريخ لبنان الحديث ، فوقف على جلائله ودقائقه ، واصبح اعرف الناس به ، ولكنه قليل الترتيب في تدوين ما يعلم . فانك لو طلبت اليه

أن يطلعك على مرجع من المراجع التي أخذ عنها وذهبت معه الى بيته ،
ودخلت مكتبته ، لو فعلت هذا لرأيتك يطلب دفترأ قديماً هنا ، وهامشاً
هناك ، وقصائص أوراق دوّن في الواحدة منها معلومات شتى بخط سقيم
مجمع . وقد تبقى في غرفته ساعتين أو أكثر . ثم يقول لك سأبحث عن
هذا في جورتائق وأوافيك بالجواب . وقد يجد ما يطلب أو لا يجد .
ولست أدري من ذا الذي قال ان مثل هذا مثل قوم قضوا حياتهم كلها
في تشييد بناء يحملون حجارته على أكتافهم دون أن يفقهوا أين يضعونها ،
حتى اذا بلغوا المرحلة الاخيرة في حياتهم نظرت اليهم والى ما يفعلون ،
فلا تسمع سوى ضجة تصم الآذان ، ولا ترى سوى سحب من الغبار
عقدت سرادقات فوق رؤوسهم تعمي الابصار .

ومثل هذا التنسيق أو الترتيب ، على تواضع ظاهره ، يعد في عرف
المؤرخين المدققين ، دعامة كبرى في بناء التاريخ . وبفضله وحده يتميز
نفر من المؤرخين على سواهم . فيوفرون على أنفسهم أتعاباً جمة :
ويصلون من أهدافهم الى ما لا يصل اليه غيرهم .

واذا كان لا بد من تنظيم العمل فكيف يكون ذلك ؟ وماذا يفعل
المؤرخ فور انتهائه من نقد الاصول ؟ على المؤرخ أن يعترف بايديء بدء
انه ليس بإمكانه أن يعتمد على ذاكرته في العمل ، وأن يسلم بوجود
التقيد . وهو أمر لا يرتاب فيه عاقل . وقد نطق بصحته فلاسفة علم
النفس . وتناصرت عليه حججهم . أو لم يقل الفقيه اللغوي ابن عباس
الكوفي :

لاتنس هاتيك العهود فانما سميت انسانا لانك ناسي

ويترتب على المؤرخ أن يتعد كل البعد عن الدفاتر والأوراق
المجلدة . لانه اذا دون ما يستخلصه من الاصول في دفتر أو دفاتر معينة
تقيد بترتيب خاص قد تقضي الظروف بتغييره أو تعديله قبل الانتهاء
من مهمة التأريخ . وقد يضطر المؤرخ ، بعد الابتداء بالعمل ، أن يفسح
مجالاً أوسع لموضوع ما ، فلا يرى سبيلاً لذلك إلا بعد العناء ، وقد لا يرى .
أما اذا ابتعد عن كل ما يمت الى المجلدين بصلة ، واتخذ للتدوين أوراقاً
منثورة ، انطلقت يده في العمل ، وأصبح حراً ، يزيد متى يشاء ، ويقدم
ويؤخر ما يشاء .

وقد اختلف المؤرخون في كمية ما يدونون على أوراقهم المنثورة .
فمنهم من قال بتدوين كل ما له علاقة بالموضوع . أي اذا عني مؤرخ ما
بتاريخ حرب من الحروب ، وافرد لكل سبب من أسباب هذه الحرب
ورقة أو ورقات ، ولكل موقعة منها مثل ذلك ، وهلم جرا ، فعليه ان
ينقل على أوراقه كل النص الذي يتعلق بمثل هذه المواضع . وقال
آخرون بوجوب الاكتفاء بملخص النص .

اما نحن ، فقد وجدنا بالاختبار الشخصي ، بعد أن بدأنا بتاريخ
الجملة المصرية على الاقطار الشامية (١٨٣١ - ١٨٤١) ، ان لا هذه
الطريقة ولا تلك تفي بالمرام . وذلك لاسباب نعرضها حالا زيادة
للإيضاح . ان الاصول لهذه الحقبة الوجيزة من تاريخ الاقطار الشامية
تروى على الالف كتاب بين مقالة ورسالة ورحلة وتاريخ رسمي .

وهناك ما لا يقل عن الخمسين ألف وثيقة تتعلق بالموضوع نفسه . فلو عينا بادخال جميع هذه النصوص ، على أوراق أو بطاقات منشورة ، لاضطررنا أن نقضي حياتنا بالاستنساخ . وبعد أن عملنا بما ورد في اعلاه مدة من الزمن ، وزاولنا استنساخ النصوص على البطاقات كما تقدم ، اضطررنا الظروف ان نكتب شيئا في بعض نقاط معينة . فوجدنا انه لا بد لنا من مراجعة المؤلفات نفسها للتحقق اما من صحة ما نقلنا أو من علاقته بما قبله وما بعده . فلم نستفد من بطاقتنا ، والحالة هذه سوى انها أرشدتنا الى النصوص في وقت قصير للغاية ، وانها مكنتنا من ترتيب هذه النصوص ترتيباً تاريخياً في وقت وجيز أيضاً فرأينا ، بعد هذا الاختبار ، ان نجعل من بطاقتنا المنشورة فهرساً عاماً لجميع مواضيع الاصول وجميع اسماء الرجال والامكنة فيها .

على أن جميع المؤرخين اليوم يصرون على وجوب الاشارة الى زمن وقوع الحوادث المروية . ويحتمون على المؤرخ المنقب وجوب الاشارة في كل ورقة من ورقاته المنشورة الى المرجع الذي استخلص منه محتويات هذه الورقات وذلك بذكر المؤلف والمؤلف والمجلد والصفحة .

وقد لا يختلف اثنان من علماء التاريخ في ترتيب الاوراق المنشورة . فحيث نجعل من هذه الاوراق فهرساً عاماً للأصول نرتبها ترتيباً أجدياً . وان آثرنا تدوين النصوص بكاملها عليها رتبناها اما بموجب تواريخها ، او بحسب الامكنة التي وجدت فيها ، او على أساس مواضيعها وليذكر المؤرخ المستجد ان ترتيب النصوص على أساس تواريخها ضروري في

غالب الاحيان . وذلك لانه يوضح له تسلسل الرواية والحوادث المروية ، ولانه يقيه شر تقديم المسببات على أسبابها . وحيث ترد بعض الاصول بجهولة التاريخ ، عليه ان يسعى سعياً حثيثاً لتاريخها ، كي يتمكن من ترتيبها بموجب تواريخها .

ولا يتبادر الى ذهن القارئ انه لا يجوز ترتيب النصوص على أساس الامكنة التي وجدت فيها ، أو المواضع التي عليها . بل بالعكس ، فانه من المستحسن ان يتفنن المؤرخ في الامس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق ، سواء أكانت زمنية أم جغرافية ام غير ذلك . فاذا ما عالج المؤرخ درس موضوعه من مثل هذه النواحي المختلفة ؛ برزت له الحقيقة التي يتوخاها بوضوح وجلاء ، قد لا يصل اليها ، اذا اكتفى باتباع اساس واحد للتنسيق .

وقد يضطر المؤرخ أحياناً الى اهمال التنسيق على أساس زمن النصوص لاستحالة معرفة تواريخها . فيكتفي ، والحالة هذه ، بما تبقى لديه من سائر الاسس . ولنا في اختبار علماء اوروبة ، ولا سيما العلامة الكبير تيودور مومسن ، في مجموعة النقوش اللاتينية (*Corpus Inscriptionum Latinarum*) ، مثال واضح يؤيد ما تقدم . فان معظم هذه النقوش غير مؤرخ . وقد اختلف العلماء ، عشرات من السنين ، في امر تنسيقها وترتيبها . فقال البعض بتصنيفها على أساس محتوياتها . وقسموها الى نقوش دينية ، ونقوش عسكرية ، ونقوش أدبية شعرية . واعترض آخرون على هذا التنسيق وقالوا باتخاذ المكان الذي وجدت فيه

النقوش أساساً للترتيب . وذلك لأن تنسيقها على أساس محتوياتها قد يضطر المؤرخ الى التكرار الممل . إذ أنه معقول جداً ان يحتوي نقش ما على شعر ودين وحرب في آن واحد . وبعد اختبار طويل دام قرناً كاملاً ، أو أكثر ، أجمعت الآراء على أفضلية الترتيب الجغرافي . وبعد أن قال العلامة مومسن ، مدة طويلة بالتنسيق على أساس المحتويات ، عاد فايد الأساس الجغرافي . وظهرت المجموعة كاملة على هذا الأساس .



الكتاب الخامس

تفسير النص

وبانتهاء المؤرخ من نقد الاصول ، على الوجه الذي تقدم شرحه في الباب الثالث من هذا الكتاب ، ينتهي النقد الخارجي . وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ الى باطن الكلام وفهم المعنى فيشرع في النقد الداخلي . والنقد الداخلي في مصطلح التاريخ على نوعين نقد داخلي ايجابي ونقد داخلي سلبي . فالإيجابي يفسر النص ويظهر معناه . والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية .

وتفسير النص ، وهو موضوع هذا الباب ، يكون على وجهين : أولهما تفسير ظاهر النص ، وثانيهما ادراك غرض المؤلف . فعلى المؤرخ المدقق المنقب ، حيث يحاول تفسير ظاهر النص ، أن يلم أولاً بلغة الأصل الذي يدرس . وعليه أن يجيد فهم هذه اللغة كما عرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية . فمعاني المفردات تتطور وتتغير أحياناً مع تطور الظروف وتغير الأحوال وكنانا دليلاً على ذلك بعض

أعمال المجمع اللغوي في مصر ، وما وضعنا في هذا الكتاب من المعاني الجديدة العصرية في بعض المفردات والاصطلاحات التي استعملت في كتب الحديث والتفسير منذ مئات السنين . وعلى المؤرخ أيضاً أن يذكر أن المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف أيضاً باختلاف الاقليم . وقد تختلف باختلاف الكاتب نفسه .

وحيث يشعر المؤرخ المدقق بشيء من الشك في فهم بعض هذه الدقائق اللغوية في أصل من الاصول يجدر به أن يكل قراءة النص أولاً لعله يقف على ايضاح ما التبس . فان أعياء ذلك فعليه بسائر كتب المؤلف . وإذا لم يجد التفسير في النص نفسه ، ولا في مؤلفات المؤلف الاخرى ، رجع في ذلك الى أقوال الزملاء المعاصرين . هذا وان « لا أدري » لمن العلم !

وقد يكتفي المؤرخ ، في قراءة الأوامر الادارية وبعض النصوص التاريخية القصصية ، بتفسير ظاهر النص لادراك غرض المؤلف . وذلك ان واضع النص ، في مثل هذه الظروف ، يتوخى استعمال الألفاظ التي توضح المعنى دون أي تردد في الامر . فاذا ما نجح المؤرخ في فهم ظاهر النص توصل الى ادراك المعنى الحقيقي .

وقد يلمس المؤرخ غموضاً أو نقصاً أو تناقضاً في المعنى ، اذا هو استمسك بظاهر النص . فقد يكون في الكلام كناية ، أو مجاز ، أو استعارة ، أو تشبيه ، أو هزل ، أو مداعبة ، أو تلميح ، أو تعريض ،

وما الى ذلك . قال ابن عبد ربه في عقده في باب الكناية والتعريض^(١) .
 « وقد كنى الله تعالى في كتابه عن الجماع باللماسة وعن الحدث
 بالغائط ... وقال تعالى واضمم يدك الى جناحك تخرج بيضاء من غير
 سوء فكنى عن البرص . ودخل الربيع بن زياد على النعمان بن المنذر وبه
 وضح فقال ما هذا البياض بك فقال سيف الله جلاه . ودخل حارثة بن
 بدر على زياد وفي وجهه أثر فقال له زياد ما هذا الأثر الذي في وجهك قال
 ركبت فرسي الاشقر فجمح بي فقال اما انك لو ركبت الاشهب لما فعل
 ذلك . فكنى حارثة بالاشقر عن النبذ وكنى زياد بالاشهب عن اللبن .
 وقال معاوية للأحنف بن قيس اخبرني عن قول الشاعر :

إذا ما مات ميتٌ من تميم فسرك أن يعيش فجىء بزاد
 بخبزٍ أو بتمرٍ أو بسمنٍ أو الشيء الملفف بالبجاد
 تراه يطوف في الآفاق حرصاً ليأكل رأس لقمان بن عاد

ما هذا الشيء الملفف في البجاد ؟ قال الاحنف السخينة يا أمير
 المؤمنين . قال معاوية : واحدة باخرى والبادي أظلم . والسخينة طعام
 كانت تعمله قريش من دقيق وهو الحريرة فكانت تسب به .

وهل ننسى ونحن نتكلم عن الكناية قول عمر ابن ابي ربيعة :

أيها المنكح الثريا سيلا عمرك الله ! كيف يلتقيان ؟
 هي شامية ، اذا ما استقلت ، وسهيل ، اذا استقل ، ياني

(١) طبعة بولاق ، سنة ١٢٩٣ هـ ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠

ويجدر بالمؤرخ العربي ، بعد مطالعة القرآن ودرس حكمه وأحكامه أن يدرس رسالة الفخر الرازي « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » ، فيلم ببعض ما كان يحول في عقول السلف من هذا القليل . فهناك فصول متتابعة في الكناية وضروبها ، والتجنيس وأنواعه ، والسجع ، والتضمين ، والترصيع ، والحجاز والتشبيه ، والاعتذار ، والاستعارة ، والمطابقة ، والمقابلة ، والمزاوجة ، والاعتراض ، والاتفات ، والاقتباس ، والتلخيص ، واللف والنشر ، والتعديد ، والابهام ، وتجاهل العارف ، والاغراق ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم . ومثل هذا يكثر في النصوص الدينية ، والمراسلات الشخصية ، والقطع الادبية . فعلى المؤرخ المدقق أن يستعد لمثل هذه المفاجآت اللغوية ، ويتبها لها .

وحيث يعترض المؤرخ مثل هذه العقبات عليه أن يسعى لتذليلها بالوسائل نفسها التي يتندرع بها لفهم الغامض من ظاهر النص : عليه بمطالعة النص كله أولاً ، ثم بمراجعة مؤلفات المؤلف الأخرى ، فأقوال الزملاء المعاصرين . ويجدر به أن يترزن في مثل هذه المواقف فلا يتوقع الكناية مثلاً في غير محلها ولا يغفل عنها في محل وقوعها .

بقي علينا قبل اختتام هذا الباب أن نعترف بفضل علماء التفسير في هذا المضمار . فان الاسس التي اتبعوها في أصول التفسير علمية صحيحة . قال شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية في رسالته في أصول التفسير^(١)

(١) مقدمة في أصول التفسير من كلام شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية عني بتحقيقها الشيخ جيل افندي الشطي ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٣٦ ص ٢٤ - ٣٢

ما نصه :

فان قال قائل : فاحسن طرق التفسير فالجواب : ا - أصبح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن . فاجل في مكان فانه قد يفسر في موضع آخر وما اختصر من مكان فقد يبسط في موضع آخر - فان اعيانك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الامام ابو عبد الله محمد بن ادریس الشافعي كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بما (١) فيه من القرآن قال الله تعالى : « اما انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيما » وقال تعالى « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون » وقال تعالى « وما انزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ابي اوليت القرآن ومثله معه . » يعني السنة ، والسنة ايضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن لانها تتلى كما يتلى ، وقد استدلل الامام الشافعي وغيره من الائمة صلى الله عليه وآله بكثرة ليس هذا موضع ذلك ، والغرض انك تطلب تفسير القرآن منه فان لم تجده في السنة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن بم تحكم (قال) بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال الحمد لله الذي وفق (رسول) رسول الله لما يرضي رسول الله وهذا الحديث في المساند والسنن باسناد جيد .

وحينئذ اذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك الى اقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح لا سيما علماءهم وكبرائهم كالائمة الاربعة الخلفاء الراشدين والائمة الهديين . مثل (٢) عبد الله بن مسعود قال الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري حدثنا ابو كريب قال ابانا جابر بن لوح ابانا الاعمش عن ابي الضمعي عن مسروق قال قال عبد الله يعني ابن مسعود انه خبره ما نزل آية من كتاب الله إلا وأنا اعلم فيمن نزلت واي نزلت ولو اعلم مكان احد واقي لا اعلم بكتاب الله من تناوله المطايا لآيته ، وقال الاعمش ايضاً عن ابي واثل عن ابن مسعود قال كان الرجل اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن ، ومنهم الخبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له حيث قال : اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار ابانا وكيع ابانا سفيان عن الاعمش عن مسلم (عن مسروق قال) قال عبد الله يعني ابن مسعود نعم ترجمان القرآن ابن عباس ، ثم رواه عن يحيى بن

(١) الاصل : ما

(٢) الاصل : المبشرين وعبد الله

داود عن اسحق الازرق عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح الى الضحى عن مسروق عن ابن مسعود انه قال نعم الترجان للقرآن ابن عباس ، ثم رواه عن بندار عن جعفر بن عون عن الاعمش به كذلك ، فهذا اسناد صحيح الى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة وقد مات ابن مسعود ثلاث وثلاثين على في سنة الصحيح وعمر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة فافضل لك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود ، وقال الاعمش عن ابى واقل استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس فقرأ في خطبته سورة البقرة وفي رواية سورة النور ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لاسلموا .

وهذا غالب ما يرويه (إسماعيل بن عبد الرحمن السندي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس ولكن في بعض الاحيان ينقل عنهم ما يحكونه من افاديل اهل الكتاب التي اباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . رواء البخاري عن عبد الله بن عمر ولهذا كان عبد الله بن عمر قد اصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اهل الكتاب فكان يحدث منها بما فهمه من هذا الحديث من الاذن في ذلك ولكن هذه الاحاديث الاسرائيلية تذكر للاستفهام لا للاعتقاد ، فانها صلى ثلاثة اقسام احدها ما حللنا صحته مما بايدينا مما نشهد به بالصدق فذاك صحيح ، والثاني ما حللنا كذبه بما عندنا مما يخالفه والثالث ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه ونجوز حكايته لما تقدم وغالب ذلك ما لا فائدة فيه نعود الى امر ديني ولهذا تختلف علماء اهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ، ويأتى عن المفسرين خلاف بسبب ذلك كما يذكرون في مثل هذا اقسام اصحاب الكيف ولون (١) كلهم وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت واسماء الطيور التي احيهاها الله لابرهم وتعيين البعض الذي ضرب به المقتول (٢) من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى الى غير ذلك مما اجمعه (٣) الله في القرآن مما لا فائدة في تمييزه نعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى « سيقولون ثلاثة وأبعثهم كلهم ويقولون خمسة سادسهم كلهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وهمهم كلهم قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم احداً » فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الادب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا فانه تعالى اخبر عنهم ثلاثة اقوال ضعف القولين الاولين وصكت عن الثالث فدل على صحته اذ لو كان باطلا لردده كما ردها ثم ارشد الى ان الاطلاع على حديثهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا « قل ربي اعلم

(١) الاصل : وكون

(٢) الاصل : القتل

(٣) الاصل : الممه .- ولعل ما اثبتناه في الكل واضح .

بعدتهم » فانه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس من اطلعه الله عليه فلهذا قال « فلا تمار فيهم إلا مراة ظاهراً » اي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألم عن ذلك فانهم لا يعرفون من ذلك إلا رجم الغيب فهذا احسن ما يكون في حكاية الخلاف ان تستوعب الاقوال في ذلك المقام وإن ينه على الصحيح منها ويبتل الباطل وتذكر فائدة الخلاف ونمته ثلاثاً (يطول) النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الاهم ، فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب اقوال الناس فيها فهو ناقص اذ قد يكون الصواب في الذي تركه او يحكى الخلاف ويطلعه ولا ينه على الصحيح من الاقوال فهو ناقص ايضاً فان صحيح غير الصحيح عامداً فقد تعدد الكذب او جاهلاً فقد اخطأ ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته او حكى اقوالاً متعددة لفظاً ويرجع حاصلها الى قول او قولين معنى فقد ضيع الزمان واكثر مما (١) ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب .

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الامة في ذلك الى اقوال التابعين كمجاهد بن جبر فانه كان آية في التفسير كما قال محمد بن اسحاق حدثنا ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فائغته الى خاتمته او فقهه عند كل آية منه واسأله عنها ، وبه الى الترمذي قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن قنادة (قال) ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً ، وبه اليه قال حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن الاعمش قال قال مجاهد لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم احتج ان اسأل ابن عباس عن مكثير من القرآن مما سألت ، وقال ابن جرير حدثنا ابو كريب قال (٢) حدثنا طلق بن غنم عن هيثم الحكمي عن ابي مليكة قال رايت مجاهداً سأل (ابن عباس) عن تفسير القرآن ومعه الواح فقال ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله ، ولهذا كان سفيان الثوري يقول اذا جاءك التفسير من مجاهد فحسبك به - وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء ابن ابي رباح والحسن البصري ومسروق بن الاجدع وسعيد بن المسيب وابي العالية والربيع وابن انس وقتادة والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فتذكر القوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الالفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها اقوالاً وليس كذلك فان منهم من يعبر عن الشيء بلامه او نظيره ومنهم من يعبر عن الشيء بعبئنه والكل بمعنى واحد في كثير من الاماكن فليتلطن اللبيب لذلك والله الهادي . وقال شعبه بن الحجاج وغيره : اقوال التابعين في القروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير يعني انها لا تكون حجة على غيرهم من خالفهم وهذا صحيح اما اذا اجمعوا

(١) الاصل : وتكثر بما

(٢) الاصل : ند

على الشيء فلا (١) يراقب في كونه حجة فان اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجع في ذلك الى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو اقوال الصحابة في ذلك .

فاما تفسير القرآن بمجرد الرأي فمحرام ، حدثنا مؤمل حدثنا سفيان حدثنا عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الاعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، وبه الى الترمذي قال حدثنا عبد بن حديد حدثني حسان بن هلال قال حدثنا مهيل اخو حزم القطعي قال حدثنا ابو هريرة الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فاصاب فقد اخطأ . قال الترمذي هذا حديث غريب وقد تكلم بعض اهل الحديث في سبيل ابن ابي حزم ، وهكذا روى بعض اهل العلم عن (٢) اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم انهم شددوا في ان يفسر القرآن بغير علم ، واما الذي روى عن مجاهد وقتادة وغيرهما من اهل العلم انهم فسروا القرآن فليس الظن بهم انهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم او من قبل الله سبحانه ، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا انهم لم يقولوا من قبل انفسهم بغير علم فن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم به وسلك غير ما أمر به فلو انه اصاب المني في نفس الامر لكان قد اخطأ لانه لم يأت الامر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وان وافق حكمه الصواب في نفس الامر ، لكن يكون أخف جرماً ممن اخطأ والله اعلم ، وهكذا سمى الله تعالى الغدفة كاذبين فقال « فاذا لم يأتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكاذبون » فالغداف كاذب ولو كان قد قذف من زلي في نفس الأمر لانه اخبر بما لا يحل له الاخبار به وتكلم ما لا علم له به والله اعلم ، ولهذا نخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن ابي معمر قال قال ابو بكر الصديق : اي ارض تغلني واي سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله ما لم اعلم ، وقال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا محمود بن يزيد عن العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمي ان ابا بكر الصديق سئل عن قوله « وفاكة وايا » فقال اي سماء تظلني واي ارض تغلني ان انا قلت في كتاب الله ما لا اعلم (٣) ، وقال ابو عبيد ايضا حدثنا يزيد عن حميد عن انس ان عمر بن الخطاب قرأ على المنبر « وفاكة وايا » فقال هذه الفاكة قد حرفناها فا الاب ثم رجع الى نفسه فقال ان هذه

(١) الاصل : اجتمعوا على الشيء ولا

(٢) الاصل : من

(٣) الاصل : ما لا اعلم (منقطع) ولعلها زائدة او ان المراد استانه منقطع .

هو التكلف يا عمر ، وقال عبد بن حميد حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن انس قال كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قبضه أربع رقائق فقرأ « وغافكة ويا » فقال ما الاب ثم قال ان هذا هو التكلف فا عليك ان لا تدري ، وهذا هو كله محمول على انها رضى الله عنها اما اراد استكشاف علم كيفية الاب وإلا فكونه نبأ من الارض ظاهر لا يحل لقوله تعالى « فأنبئنا فيها حباً وعنباً وقضباً وزيتوناً وغلاً وحذائق غلبا » وقال ابن جرير حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا ابن حلية عن ايوب عن ابن عباس (١) مثل عن آية لو مثل منها بعضكم لقال فيها فأبى ان يقول فيها ، اسناده صحيح ، وقال ابو حبيد حدثنا احماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن ابي مليكة قال سأل رجل ابن عباس عن « يوم كان مقداره الف سنة » فقال له ابن عباس فا « يوم كان مقداره خمسين الف سنة » فقال الرجل انما سألتك لتحديثي فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله اعلم بهما ، ففكر ان يقول في كتاب الله ما لا يعام ، وقال ابن جرير حدثني يعقوب بن ابراهيم (١) حدثنا ابن حلية عن مهدي بن ميمون عن الوليد بن مسلم قال جاء طلق بن حبيب الى جندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن فقال اخرج (٢) عليك ان كنت مسلماً لما قتت عنى او قال ان تهاجسني ، وقال مالك بن يحيى بن سعيد بن المسيب انه اذا كان سئل عن تفسير آية من القرآن قال اذا لا تقول في القرآن شيئاً ، وقال الليث عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن ، وقال شعبه عن عمرو بن مرة قال سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن فقال لا تأتني عن القرآن وصل من يزعم انك لا يغنى عليه منه شيء يعني هكرمة ، وقال ابن شوذب حدثني يزيد بن ابي يزيد قال كنا نسال سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام وكان اهل الناس فاذا سأله عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع ، وقال ابن جرير حدثني احمد بن حنبل عن عبيد الله بن عمر قال لقد ادرت فقهاء المدينة وانهم ليعظمون القول في التفسير ، منهم سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع الديلمي (٣) ، وقال ابو حبيد حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة قال ما سمعت ابى تأول آية من كتاب الله قط ، وقال ايوب وابن هون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين (قال) سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن فقال ذهب الذين كانوا يملكون فيما انزل من القرآن فاتق الله وعليك بالسداد ، وقال ابو حبيد حدثنا معاذ بن ابن هون عن عبيد الله بن مسلم بن يسار عن ابيه قال اذا حدثت عن الله فقف حتى تنتظر ما قبله وما بعده ، حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان اصحابنا

(١) الاصل : يعقوب يعني ابراهيم وهو خطأ

(٢) الاصل : لخرج ا

(٣) الاصل : نافع الله قط ا

يتقون التفسير ويهابونه ، وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال قال الشعبي والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله ، وقال أبو عبيد حدثنا هشيم أنبأنا عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن مسروق قال ألقوا التفسير فانما هو الرواية عن الله .

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها من أئمة السلف محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد ، فانما كما يجب السكوت عما لا علم له به فكذلك يجب القول فيما مثل عنه مما يعلمه لقوله تعالى « ليميتننه للناس ولا يكتمونه » ولما جاء في الحديث المروي من طرق : من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا مؤمل حدثنا سفيان عن أبي الزناد قال قال ابن عباس التفسير على أربعة أوجه وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهلته وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله ، والله سبحانه وتعالى أعلم



الكتاب السادس

(١) العير التبر والضيظ

وهناك نقد داخلي سلمي ، يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية ، فيظهر لنا مقدار ما عنده من العدالة والضبط أو ما ينقصه منها . والمؤرخ العربي في أشد الحاجة الى مثل هذا النوع من النقد . ولا سيما وأنه لا يزال في العالم العربي من يقول قول ، فنلون^(٢) الافرنسي ويخذو حذوه :

فما كتب التاريخ في كل ما روت لقراءها إلا حديث ملفق
نظرنا لامر الحاضرين فراينا فكيف بامر الغابرين نصدق
على ما عرف من جمهور علماء الحديث وعلى ما انتجته قرائح رجال

(١) عدل يعدل عدالة ضد جار . ورجل عدل اي عادل ورضى ومقنع في الشهادة . وهو في الاصل مصدر وبهذا الاعتبار لا يثنى ولا يجمع . يقال رجل او امرأة عدل ورجلان او امرأتان عدل ورجال او نساء عدل . ويموز أن يطابق . وضبطه يضبطه ضبطاً حقيقياً حفظاً بليغاً وقهره وقوي عليه واحكمه واتنعه .

(٢) François Fénelon ١٦٥١ - ١٧١٥

الغرب في القرنين الأخيرين في هذا السبيل ، حتى كاد بعضهم يحشر مسألة معالجة التاريخ من بعض نواحيه بين العلوم الثابتة . ولكن صاحبنا شاعر والشعراء يتبعهم الغاؤون .

ومن الغريب أن ما أورده شاعرنا ، في سبيل الهزل والسخرية ، في البيت الثاني ، إنما هو قاعدة من القواعد التي يركز عليها علم التاريخ . وقد قال علماء التاريخ شك المؤرخ رائد حكمته وقالوا الأصل في التاريخ الاتهام لا براءة الذمة .

ودليلهم في هذا مستمد من علم النفس ، حيث يتهم رجله حواس الانسان واحكامه العقلية وذاكرته ويذهبون الى انه كثيراً ما يُخدع فيخدع . ونظرة الى ما يقوم به المشعوذون على المسارح لتضليل الجماهير تكفي لانتعاق القاريء بما أقول . وخذ اذا شئت حصاة صغيرة وضعها في كفك . ثم ضع وسطى أصابع يدك الاخرى فوق السبابة وتناولها بها تشعر بأنها اثنتان . وما يصدق على اللبس يصح على الحواس الاخرى أحياناً .

وقد تنقل الحواس الخبر اليقين الى الدماغ . ولكن العقل يسيء التفسير فيخطيء فهمها وتعليلها . ويضل في وهمه . وما نذكر من هذا القبيل ، اننا في اثناء التلمذة ، جلسنا مرة نصغي الى استاذنا يلقي محاضرة علينا في هذه الناحية من علم النفس . وفي أثناء الكلام سمعنا ضجة قوية خارج الغرفة . ثم دخل فجأة علينا رجل مذعور ووراءه اثنان يلحقان به واحدهما يقول له قف قف ولا تقتلتك . وييده مسدس صوبه اليه . فهرب الرجل الاول من باب آخر . وتبعه الرجلان الآخران . فقال لنا

استاذنا اكتبوا ما شاهدتم من هذه الواقعة . فكتبنا ما ورد في أعلاه . وبعد أن اطلع على شهادتنا في الأمر ضحك . ثم استدعى صاحب المسدس وسأله أن يرينا مسدسه . ولشد ما كانت دهشتنا حين علمنا أن مسدسه لم يكن سوى ثمرة جافة من أثمار الموز . رأيتم الى أي حد يخدع العقل أحياناً في استناده الى الحواس ؟

هذا واذكروا أن الانسان عرضة للنسيان . فقد نخونه الذاكرة . أو يخلط بين حادثين . فيضيف وقائع حدثت أو وقعت في الواحد وينسبها الى الآخر . واذن فعلم النفس ، في هذا الباب ، يفرض ان نخاطب فلا نخدع . واذا ما ذكرنا في الوقت نفسه أن الراوي يقول أحياناً فيما لا يفهم ، وانه قد يقصد التحريض وإيقاد نار الفتنة ، وقد يتعمد الكذب لغاية في النفس ، اذا ما ذكرنا جميع هذه الأمور ، قلنا مع علماء التاريخ ، شك المؤرخ رائد حكته .

وينحصر شك المؤرخ في سلسلتين أساسيتين من الأسئلة التي لا بد من الاجابة عنها لاجراج الحقائق التاريخية من سترة الريب الى صحن اليقين . والسلسلة الأولى تتعلق برأي الراوي في حقيقة ما يروي لأنه قد يمويه الباطل ويزين الخطأ . فيترتب على المؤرخ ، والحالة هذه ان يتساءل عن أمور عدة منها ما يأتي :

(١) هل لراوي الرواية مصلحة فيما يروي ؟ وهل هو يزين لنا الامر ويحسنه فيعتمد الكذب ليسوقنا الى استنتاج معين ؟ فاذا ما خامرنا في كلامه شك ، وخالجنا فيه ظن ، تحرينا غرضه فيما يكتب . ومثل هذا

يكثُر في المحاربات السياسية الرسمية ، ولا سيما فيما تنشره الحكومات عن بعض المشاكل فور ظهورها . فقد تصدق الوزارات فيما تنشر ولكنها لا تنشر كل الحقيقة . وليس على المؤرخ المستجد إلا أن يطلع على بعض ما نشره الأستاذ هارولد تمبرلي ، من أبحاثه في تاريخ أوروبا المعاصر ليتأكد من صحة ما نقول . وعليه أيضاً أن يتعهد بنظره الرواة الذين ينتمون الى فئة معينة من الناس ، أو يدينون بمذهب من المذاهب ، أو يقولون قول حزب من الأحزاب ، لعلمهم يوهون أو ينمقون أو يكذبون .

(٢) هل خضع الراوي لظروف القاهرة أكرهته على التلفيق والنطق بالباطل ؟ ومثل هذا يقع أحياناً في بعض المعاملات الرسمية ، كان تتطلب بعض الظروف الحكومية القانونية شروطاً لا تتوفر أحياناً بتام دقائقها وحذافيرها . فيضطر منظم الضبط أن يقول باكتمالها في حين أنها لم تكتمل . فن خطاً في تاريخ الاجتماع الى تأخير في الساعة المعينة للجلسة الى نقص في عدد الحاضرين وهلم جراً . وعلى الرغم من هذا ترى العامة والخاصة أحياناً تعزو الصدق الى وثيقة من الوثائق الحكومية الرسمية لمجرد كونها رسمية . واذن فيجدر بالمؤرخ المدقق أن يتردد في صحة هذا النوع من الوثائق الرسمية الى أن ينجلي الشك ويشرق نور اليقين .

(٣) هل شايح الراوي ، أو قاوم ، فئة معينة من الناس حتى اضطر ، عن قصد أو عن غير قصد ، أن ينظر بعين الرضى الى الفئة التي انتمى اليها فيناصرها على الاخرى ؟ وهو أمر قديم العهد في مهنة التاريخ أشار اليه المؤرخون القدماء وعبروا عنه بالعبارتين اللاتينيتين :

odium in longum jacens, studium immane loquendi

ومعنى الاولى « رغبة في الكلام لا تعرف الشعب » والثانية « بغض مزمن » نقول عبر المؤرخون القدماء عن هذا الامر بهاتين العبارتين وتبرأوا من الأخذ بهما منذ مئات السنين فيجدر بالمؤرخ المدقق أن يتبصر في الأمر من هذه الناحية ويدرس الراوي من حيث علاقاته القومية والحزبية والمذهبية والفلسفية وما شاكل ذلك .

٤) وهل اندفع الراوي بشيء من الغرور والكبرياء لينطق بالبطل ويحيد عن الحق ؟ وهل أقدم على ما يروي بداعي المفاخرة او المفاضلة أو المنافسة أو ما شابه ذلك ؟ لا بد من تفحص أخبار الراوي من هذه الناحية أيضاً قبل الاعتماد على روايته . وليذكر المؤرخ المستجد ان دوافع الغرور والكبرياء تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وان بعض الناس قد يفاخر بما لا يفاخر به البعض الآخر . فالافرنسيون اليوم ينكرون على أسلافهم قيامهم بمجزرة برثولوميو والملك الافرنسي شارل التاسع زمناً كان يتبجح ويتباهى بأنه هو الذي نظم هذه المذابح . بيد أنه لا بد من الاعتراف أيضاً بنوع من التشرف والتبذخ والاعتزاز لم يختلف على مدى العصور والادهار هو حب الجاه والظهور بمظهر المقدرة والنفوذ والعظمة . فيجدر بنا والحالة هذه ان نصر على اتهام الراوي بمثل ما تقدم الى أن تتيقن من براءة ذمته .

٥) وهل حاول الراوي أن يتوود الى جمهور الناس أو أن يتملقهم أو يداريهم ؟ فهناك عقائد دينية وعادات اجتماعية وأمور أخرى قلما يجرؤ على مخالفتها أو اهمالها فرد من الافراد . وهذه مراسلاتنا الشخصية

فإنها قد تتضمن الشيء الكثير من عبارات التودد والاخلاص والمحبة لمجرد الجمالة والانتقياد للعرف . وقد لا نجد ، حتى بين أفراد العامة ، من ينكر علينا هذا الامر ولكننا ننسى أو نتناسى هذه الحقيقة الناصعة عندما نرجع الى بعض الاصول لتأييد رأي من الاراء . فنقول مثلاً بتواضع المقامات الاكليزيكية العالية ، في العصور الوسطى ، لانهم لدى انتخابهم لتبوء عرش من العروش الكنيسية ، امتنعوا عن القبول بداعي العجز والتقصير وعدم الاستحقاق . نقول هذا القول وننسى في الوقت نفسه ان العادة والعرف في العصور الوسطى قضيا بمثل هذا التواضع . وإذا فلا بد من التردد والتبصر مرة أخرى قبل الاعتماد على رواية الراوي في مثل هذه الظروف . فقد يكون مخلصاً فيما يقول ويفعل وقد لا يكون . وعلى كل فانه يحسن بالمؤرخ المدقق ان يتعرف الى الراوي ليتأكد من الجمهور الذي يخاطب . ويجدر به أن ينعم النظر في أحوال الجمهور المخاطب ليقف على عرفهم وعوائدهم .

٦) وما يترقبه المؤرخ المدقق ولا يغفله طرفة عين الاسلوب الادبي في الرواية . وذلك لان الادب فن وكفن لا يتطلب صاحبه فيه الحقيقة كما هي بل كما يريد أن تكون . ولذا فان الاديب يتعمد مداعبة الالفاظ والتراكيب للتأثير في النفس . وقد يتطلب ذوقه الفني ما لا يتفق مع الحقيقة . فمن زيادة بسطة هنا الى تقديم أو تأخير هناك وما الى ذلك من أساليب الفن مما يزعج المؤرخ العالم ويدفعه للتيقظ . فيتعقب خطوات الراوي الاديب ويراقب حركاته وسكناته . ثم يسعى ما أمكنه للتعرف

الى أدب العصر الذي عاش فيه الراوي . فيطلع على بدائعه وروائعه
لعله يقف على المثل العليا التي اثرت في أسلوب الراوي . فيسهل عليه
عندئذ أن يتفهم الرواية ويقدرها حق قدرها .

ولا نرى بدأ في هذه المناسبة من مصارحة المؤرخ المستجد بأن شكننا
في عدل الراوي يتناسب أحياناً كثيرة مع تفوقه في الابداع الفني الادبي .
فكلما ازداد الراوي ابداعاً في أسلوبه الادبي ازدادنا شكاً في عدله وقل
اطمئناننا اليه . وما يصح عن النثر في هذا الباب أحياناً ينطبق كل
الانطباق على الشعر في غالب الاحيان .

وهناك سلسلة ثانية من الاسئلة العلمية يتذرع بها المؤرخ للتوصل
الى فهم الراوي وادراك مقدار ضبطه . وهي كالسلسلة الاولى مما أجمع
عليه المؤرخون المعاصرون وابدع في عرضه والتعبير عنه المؤرخ
الافرنسي الشهير الاستاذ شارل لانجلوا . واليك أهمها :

(١) هل كان الراوي يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح ؟ أم كان
عرضة للخطأ من هذا القبيل كما أننا ذلك في القسم الاول من هذا الباب ؟
فقد يشاهد الراوي ما يروي وينوي الصدق والاخلاص ولكن حواسه
تخطيء في نقل الخبر اليه ، أو عقله يتوهم غير الواقع ، أو ذاكرته تخونه
من حيث لا يدري .

وما له علاقة بالموضوع نفسه أهواء الراوي وأغراضه . فانها قد تؤثر
عليه من حيث لا يقصد . فيظن أنه يروي الحقيقة ويكون بعيداً عنها .
فيتذرع المؤرخ عندئذ ببعض الاسئلة التي أوردناها لظهار العدالة .

ويمكن بها أحياناً كثيرة من اكتشاف أهواء الراوي وأغراضه .

بيد أنه لا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى طريقة السؤال والجواب في تقل بعض المعلومات التاريخية . فقد يستدعي شكل السؤال شكلاً خصوصياً للجواب مما يؤدي أحياناً الى الضلال والتضليل . ولا سيما وان السائل في بعض الأحيان يجهل ما يسأل عنه فيبتعد كل البعد عن الحقيقة التي ينشد .

٢) هل تمتع الراوي بجميع شروط المشاهدة العلمية ؟ وهي ما يلي :
أولاً أن يكون الراوي في مكان يتمكن فيه من مشاهدة الحوادث مشاهدة صحيحة . وثانياً أن يكون الراوي في أثناء المشاهدة بعيداً عن الغرض . وثالثاً أن يدون ما شاهده في أثناء وقوع الحوادث المروية . ورابعاً أن يوضح بجلاء تام طريقتة في المشاهدة والتدوين . فقد يشاهد الراوي ما يروي ولكنه يكون في مكان او ظرف لم يتمكن فيه من التدقيق في النظر والسمع . وقد يشاهد ما يروي وينقصه الاستعداد الفني لفهمه . وقد يشاهد أيضاً ولكنه يتأخر في التدوين فتخونه الذاكرة وتؤثر عليه ظروف مستجدة فلا ينقل إلينا الخبر اليقين . وإذا « فالذكريات » التي لا تدون عادة إلا بعد مرور الزمن هي في عرفنا من أضعف الروايات .

٣) وهناك حقائق كان بإمكان الراوي أن يشاهدها ويفهمها لو كلف نفسه مؤونة البحث عنها . فقد يروي لنا تفاصيل لم يشاهدها . ولكنه تكاسلاً أو إهمالاً منه تحيلها أو استنتجها دون أن يتحققها بنفسه . ومثال ذلك يروي أحياناً عن تفاصيل حفلة دعي إليها الراوي ولكنه لسبب ما لم

يحضرها . فاكفى بوقائع الحفلة وتخيل أو استنتج الباقي .

(٤) وهل روى الراوي ما لا تكتمل معرفته بمجرد المشاهدة الشخصية ؟ فقد تتعلق روايته بحقيقة عامة تشمل عدداً كبيراً من النفوس أو بلاداً واسعة من البلدان مما لا يتيسر لفرد واحد من الناس أن يدقق فيها وينقل إلينا الخبر اليقين عنها . فمن كلام اجمالي عن عادات قوم من الأقوام ، الى تعميم عن تطور عقيدة أو رأي في عصر من العصور ، وما الى ذلك من الاجال في الكلام والتعميم في المعنى ، مما يستلقت النظر ويوجب التبصر . فيترتب على المؤرخ في مثل هذه الأحوال أن يذكر أن مثل هذا التعميم انما هو استنتاج في أساسه لا مشاهدة ، فينظر عندئذ في عدد الحقائق المفردة التي بنى الراوي استنتاجه عليها ، ويلتفت بصورة خاصة الى مقدرة الراوي في الاستنتاج . ولا بد من درس الراوي في جميع مؤلفاته للتعرف الى عاداته في التفكير والاستنتاج . واذا ما ذكرنا بهذه المناسبة ان العقل البشري يتأثر بالعادة في التفكير أدركنا امكانية التوصل الى نقد الراوي من هذه الناحية وتقدير تدقيقه في التفكير والاستنتاج .

ونريد قبل الفراغ من بحث هذه المسألة أن نلاحظ أمراً هو من الأهمية بمكان . ذلك أن أمر العدالة والضبط عند الراوي الواحد ليس جامعاً مانعاً كما يقول المناطقة . فلا يجوز مثلاً أن تثبت عدالة الطبري وضبطه ثم نأخذ بجميع أقواله . إذ قد يجوز أن يكون عادلاً ضابطاً في بعض ما يقول ويكون على عكس ذلك في بعض أقواله الأخرى . وأذن

فيجب على المؤرخ المدقق أن ينظر في كل خبر من أخبار الراوي على حدة
فيطبق ما ورد من الاسئلة في اعلاه مراراً متعددة .

وقد تضطربنا الظروف أحياناً الى الاعتماد على المصادر الثانوية .
وذلك لأسباب منها ضياع الاصول أو المصادر الاولى ، ومنها أن ما
نسميه أصلاً قد لا يخلو أحياناً من الاعتماد على سابق له ، فتصبح الرواية
فيه مزيجاً من شهادة أولية وشهادة ثانوية مأخوذة عن الغير . ومما نذكر
من هذا القبيل انه لما زار الجنرال اللنبي جامعة بيروت الاميركية عام
١٩١٩ ألقى ببعيته أركان حربه . وبعد أن رحب به الدكتور هورد بلس
رئيس الجامعة آنئذ قام الجنرال ليتكلم . واتخذ موضوعاً له موقعة طول
كرم الشهيرة . وما كاد يتبسط في أخبار هذه الموقعة ، التي خاض غمارها
بصفته قائداً عاماً للقوات البريطانية ، حتى أخذ يستعين بأركان حربه
الجالسين معه على المنبر ، فيقول للجنرال بولفين ألم تفعل كذا في الساحل ؟
ويقول لغيره أليس كذلك ؟ فانظروا الى رجل ، كان على رأس جيش
فاتح ، يحمل اكبر مسؤولية في ساحة القتال ، وهو أولى من تؤخذ عنه
أخبار فتوحاته ، ولكنه على ذاك يعتمد على من كان يوجه اليهم الاوامر
في تفاصيل روايته . وإذا فرواية الجنرال اللنبي عن موقعة طول كرم
هي مزيج من مشاهداته الشخصية ومشاهدات ثانوية اخذها عن أركان
حربه .

وهنا يجب على المؤرخ أن يوجه التفاته الى الشاهد الذي أخذ عنه
الخبر . فإذا كان هذا قد شاهد بعينه فشهادته أولية . وإلا فمن الواجب

ان تتأثر الرواة الذين تسلسل عنهم هذا الخبر حتى نصل الى الشاهد العيان . وعندئذ نطبق ما مرّ بنا من الاسئلة للثبوت من العدالة والضبط . وهو أمر وعبر المسلك لبعدها في غالب الاحيان عن زمن الوقائع المروية ، فنصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راوٍ معروف . وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة . ولو تقيد المؤرخون بهذه القاعدة لوفروا على الخلف كثيراً من العناء . ولكفوا انفسهم مؤونة سرد أخبار لا طائل تحتها . ولعل كثيراً من التاريخ لو غربل بهذا الغربال لما زاد عن عشرة .

وما يذكر مع مزيد الاعجاب والتقدير ما توصل اليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب واليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نوره مجرّوفه وحذافره تنويعاً بتدقيقهم العلمي واعترافاً بفضلهم على التاريخ .

قال الامام مالك ابن انس (١٧٩ هـ) . « لا يؤخذ العلم من اربعة يؤخذ من سوى ذلك - لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من صاحب هوى يذهو الناس الى هواه ولا من كذب يكذب في احاديث الناس وان كان لا يتهم على احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من شيع له فضل وصلاح وعبادة اذا كان لا يعرف ما يحدث به » . وقال اسحق بن محمد الفروي سئل مالك ايؤخذ العلم من ليس له طلب ولا مجالسة فقال لا فليل يؤخذ ممن هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث به فقال لا يكتب العلم الا ممن يحفظ ويكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون معه ورع » . وقال اسماعيل بن ابي اويس سمعت خالي مالكا يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » . لقد ادركت سبب من يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه هذه الاساطين فما اخنت عنهم شيئاً وان احصهم لو آمن على بيت مال لكان به امينا لانهم لم يكونوا من اهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فكانا نزدحم عند بابيه » . وقال شعبة بن الحجاج كان مالك احد المميزين ولقد سمعته يقول ليس كل الناس يكتب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تؤخذ الا من اهلها » . وقال ابن كنانة قال مالك من جعل التمييز رأس ماله عدم الخسران وكان على زيادة « (١) »

(١) ما اقتطفه الشيخ طاهر الجزائري عن الامام جلال الدين السيوطي في اصفاء المطالب برجال الموطن . راجع كتابه توجيه النظر الى اصول الاثر ص ٣٦

وقال الامام ابو الحسين مسلم (٦) (٢٦١ هـ) : « واعلم وفقك الله تعالى ان الواجب على كل احد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ان لا يروى منها الا ما عرف صحة مخارجه والسعارة في ناقله وان يتقي منها ما كان منها من اهل التهم والمعادين من اهل البدع » وقال أيضا : « حدثني محمد بن عبدالله بن قهزاد من اهل مرو قال اخبرني علي بن حسين بن واقد قال قال عبدالله بن المبارك قلت لسفيان الثوري ان عباد بن كثير من تعرف حاله واذا حدث جاء يامر عظيم فترى ان اقول للناس لا تأخذوا عنه قال سفيان بل قال عبدالله فكنت اذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد اثبت عليه في دينه واقول لا تأخذوا عنه - وحدثني محمد ابن ابي عتاب قال حدثني عفان عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن ابيه قال لم نر الصالحين في شيء اكذب منهم في الحديث » قال مسلم يقول يجري الكذب على لسانهم ولا يتصدون الكذب » وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قال ايوب ان ابي جارا ثم ذكر من فضله ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة » (٢)

وقال حجة الاسلام الامام ابو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ) : « العدالة في الرواية والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين » ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة في النفس تحصل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصل ثقة النفوس بصفتها - فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب - ثم لا خلاف في انه لا تشترط الصفة من جميع المعاصي - ولا يكفي أيضا اجتناب الكبائر بل من الصفات ما يرد به كسرة بصلة وتطيف في حبة قصدا - وبالصيغة كل ما يدل على ركافة دينه الى حد يجزىء على الكذب للأغراض الدنيوية - كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الاكل في الطريق والبول في الشارع وصحبة الارذال والافراط في المزاج - والضابط في ذلك فيما جاوز محل الاجماع ان يرد الى اجتهاد الحاكم - فما دل عليه من جراءته على الكذب رد الشهادة به - وما لا فلا وهذا يختلف بالاشارة الى المجتهدين وتفصيل ذلك من الفقه لا من الاصول - ورب شخص يعتاد القبيحة ويعلم الحاكم ان ذلك له طبع لا يصعب عنه ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد اصلا لقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حله - ويختلف ذلك بمادات البلاد واختلاف احوال الناس في استعظام بعض الصفات دون بعض » (٣)

ومما له علاقة بهذا الباب ، وهو من اجود ما قرأنا ، كلام القاضي عياض بن عياض (٥٤٤ هـ) حيث يقول : « الذي ذهب اليه اهل التحقيق من مشايخ الحديث وائمة الاصوليين والنظر انه لا يجب ان يحدث المحدث الا بما حفظه في قلبه او قيده في كتابه وصاله في خزانته فيكون صوته كصوته فيه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في انه كما سمعه - وكذلك يأتي لو سمع كتابا وغاب عنه ثم وجده او عاوه ورجع اليه وحقق انه بخطه او الكتاب الذي سمع فيه بنفسه ولم يرب فيه حرف منه ولا في ضبط كلمة ولا وجد فيه تغيرا - فمتى كان يخلاف هذا او دخله ريب اوشك لم يجز له الحديث بذلك اذ الكل مجمعون على انه لا يحدث الا بما حقق - واذا ارتاب في شيء فقد حدث بما لم يحقق انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم - ويشخصي ان يكون مفترا فيدخل في وعيهم حدث عنه بالكذب - وصار حديثه باطلا - والنظر اكذب الحديث - وقد هاب السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم الحديث بما سمعوه من قلق لبيس

(١) الجامع الصحيح ج ١ ص ٦

(٢) الجامع الصحيح ج ١ ص ١٣ - ١٦

(٣) ابو حامد الغزالي ، المتصفي في اصول الفقه (طبع مصر) ج ١ ص ١٠٠

راجع ايضا ج ٢ من المؤلف نفسه ص ١٠٢ - ١٠٣

وحفظوه عنه مخالفة تجويز النسيان والوهم والغلط على حفظهم • ولا تأثير في الشرع للتجويزات فكيف بما لا يحقق ويبنى على الظن وسلامة الظاهر • ولهذا قال مالك رحمه الله فبين يحدث من الكتاب ولا يحفظ حديثه اخاف ان يزداد في كتبه بالليل • وقد قال مغل هذا جماعة من ائمة الحديث وشهدوا في الاخلاء (١)

وقام في القرن السابع للهجرة الحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ) . ونزل دمشق ودرّس الحديث في المدرسة الأشرفية . فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره . وعكف الناس عليه وساروا بسيره فنظموا أقواله واختصروها واستدركوا عليها واقتصروا وعارضوا وانتصروا^(٢) . الى أن قام في أيامنا العلامة الشيخ راغب الطباخ فعني بمصنف ابن الصلاح ونشره نشرأ دقيقاً وعم فائدت^(٣) . فرأينا نحن أن نقتطف من هذا المؤلف جميع ما ورد في معرفة من تقبل روايته ومن ترد .

قال ابن الصلاح : • اجمع جماهير ائمة الحديث والفقه على انه يشترط لبين يحتج بروايته ان يكون عدلا ضابطا لما يرويه • وتفصيله ان يكون مسلماً بالثقة عاقلاً سالماً من اسباب اللبس وخوارم المروءة متيقظاً غير منفلح حافظاً ان حدث من حفظه ضابطاً لكتابه ان حدث من كتابه • وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالماً بما يحيل المعاني والله اعلم • ونوضح هذه الجملة بمسائل •

(الاولى) عدالة الراوي تارة تثبت بتخصيص المدلين على عدالته وتارة تثبت بالاستفاضة • فمن اشتهرت عدالته بين اهل النقل او نحوهم من اهل العلم وشاع اللناء عليه بالثقة والامانة استغنى فيه عن ذلك عن بيينة شاهدة بعدالته بتخصيصا • وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه

(١) عياض بن عياض : كتاب الالاع الى معرفة اصول الرواية وتبديد السامع ص ٥٦-٥٧

(٢) ابن حجر العسقلاني : نخبه الفكر في مصطلح اهل الاثر (طبعة مصر سنة ١٣٠٨)

ص ٣ .

(٣) وكان قد سبقه الى ذلك العالم المحدث الشيخ هبة الحلي الكنتوي والسيدان احمد الجمالي وامين الجالبي .

الاعتماد في فن اصول الفقه • وعمن ذكر ذلك من اهل الحديث ابو بكر الخطيب الحافظ • ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانيين والاوزاعي والليث وابن المبارك • • • ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الامر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وامثالهم وانما يسأل عن عدالة من خفي امره على الطالبين • وتوسع ابن عبيد البر الحافظ في هذا فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في امره ابداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله • وفيما قاله اتساع غير مرضي والله اعلم

(والثانية) ويعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان • فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها في الغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً • وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نتجح بحديثه والله اعلم

(الثالثة) التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها فان ذلك يخرج المثل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا فيمدح جميع ما يفتق بفعله او يتركه وذلك شاق جداً • واما الجرح فانه لا يقبل الا مفسراً مبين السبب لان الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح • فيطلق احدهم الجرح بناء على امر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الامر • فلا يد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح ام لا • وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله • وذكر الخطيب الحافظ انه مذهب الاثمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما • ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وكاسماعيل بن ابي اويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم • واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الظن فيهم • وهكذا فعل ابو داود السجستاني وذلك دال على انهم ذهبوا الى ان الجرح لا يثبت الا اذا قرر سببه ومذاهب النقاد للرجال فامضه مختلفة • وعقد الخطيب باباً في بعض اخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصح جارحاً • منها عن شعبة انه قيل له لم تركت حديث فلان فقال رايته يركض على يردون فتركت حديثه • ومنها عن مسلم بن ابراهيم انه سئل عن حديث الصالح المري • فقال ما يصنع بصالح ذكره يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد والله اعلم • قلت ولقائل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها ائمة الحديث في الجرح او في الجرح والتعديل • قل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء وهو ذلك أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث خير ثابت وهو ذلك ، فاشترطوا بيان السبب يفضي الى تمطيل ذلك وسد باب الجرح في الغلب الاكثر • وجوابه ان ذلك وان لم نعتمله في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك واقع عندنا فيهم روية قوية يوجب مثلها التوقف • ثم من الزاحات عنه الروية فلم يبحث عن حاله اوجب الثقة بمذاكنا قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبنا الصحيحين وغيرهما من مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم • فافهم ذلك فانه مخلص حسن والله اعلم

(الرابعة) اختلفوا في انه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد او لا يد من اثنين • فمنهم من قال لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات • ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ ابو بكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد لان المدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راوية وتعديله بخلاف الشهادات والله اعلم

(الخامسة) اذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لان المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل . فان كان عند المعدلين اكثر فقد قيل التعديل اولى . والصحيح والذي عليه الجمهور ان الجرح اولى لا ذكرناه والله اعلم .

(السادسة) لا يجزيء التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل . فاذا قال حدثني الثقة او نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك . وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جرح عنده او بالاجماع فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف .

(السابعة) اذا روى المعدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم . وقال بعض اهل الحديث وبعض اصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلاً منه له لانه يتضمن التعديل . والصحيح هو الاول لانه يجوز ان يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله .

(الثامنة) في رواية المجهول . وهو في فرضنا هنا القسم . احدا المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه اولاً . والثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة . وهو عدل في الظاهر وهو المستور . فقد قال بعض الثقات المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه . لهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الاول . وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الامام سليم بن ايوب الرازي . قال لان امر الاختيار مبني على حسن الظن بالرأوي . ولان رواية الاختيار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فالتعذر فيها على معرفة ذلك في الظاهر . وتفاوت الشهادة فانها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك . فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن . قلت ويشبه ان يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم وتعذر الخبرة الباطنة بهم والله اعلم . والثالث المجهول المين . وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول المين . ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة . ذكر ابو بكر الخطيب البغدادي في اجوبة مسائل مثل عنها ان المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد . وقيل ما يرتفع به الجهالة ان يروي عن الرجل اثنتان من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه . قلت قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم مرداس الاسلمي لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راو لهم غير واحد منهم ديمية بن كعب الاسلمي لم يرو عنه غير ابي سلمة بن عبد الرحمن . وذلك منها مصير الى ان الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه . والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قلناه والله اعلم

(التاسعة) اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكثر في بدعته . فمنهم من رد روايته مطلقاً لانه فاسق بدعته . وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول . ومنهم من قيل رواية المبتدع اذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته منهبه او لاهل مذهبه سواء كان داعية الى بدعته او لم يكن . وغزا بعضهم هذا الى الشافعي لقوله اقبل شهادة اهل الاطراف الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لواقفيهم . وقال قوم تقبل روايته اذا لم يكن داعية ولا تقبل اذا كان داعية الى بدعته . وهذا مذهب الكثير او الاكثر

من العلماء . وحكى بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين اصحابه في قبول رواية المبتدع اذا لم يدع الى بدعته . وقال اما اذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته . وقال ابو حاتم بن حبان البستي احد المصنفين من الامة الحديث الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند امتنا قاطبة لا اعلم بينهم فيه خلافاً . وهذا المذهب الثالث اعدلها واولها . والاول بعيد مباع للشافعي من الامة الحديث . فان كتبهم طالحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة . وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الفوائد والاصول والله اعلم

(الماشرة) التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من اسباب الفسق تقبل روايته الا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا تقبل روايته ابداً وان حسنت توبته على ما ذكره في واحد من اهل العلم . منهم احمد بن حنبل وابو بكر الصديقي شيخ البخاري . واطلق الامام ابو بكر الصديقي الشافعي فيما وجدته له في شرحه رسالة الشافعي فقال كل من اسقطنا خبره من اهل الثقل يكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر . ومن ضعننا قلعه لم نجعله قويا بعد ذلك وذكر أن ذلك مما اختلفت فيه الرواية والشهادة . وذكر الامام ابو المظفر السمعاني المروزي أن من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تلذم من حديثه . وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصديقي والله اعلم .

(الحادية عشرة) اذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروي عنه فنفاه فالمختار انه كان جازماً بنفيه بان قال ما رواه او كذب علي او نحو ذلك فقد تمارض الجزمان والجاحد هو الاصل . فوجب رد حديث فرعه ذلك . ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه لانه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك . وليس قبول جرح شيخه له باول من قبول جرحه لشيخه فتساقط . اما اذا قال المروي عنه لا اعرفه او لا اذكره او نحو ذلك . فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه . ومن روى حديثاً ثم نسب لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور اهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من اصحابي ابي حنيفة صاروا الى اسقاطه بذلك . وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا تكلمت المرأة بغير اذن وليها فتكاحها باطل) الحديث من اجل ابن جريج قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه . وكذا حديث ربيعة الرازي عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين . فان عبد العزيز بن محمد الدراوردي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين . فان عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال لقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه . والصحيح ما عليه الجمهور . لان المروي عنه بصدد السهو والنسيان والراوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته . ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني عن ابي ويسوق الحديث . وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسبوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان احدهم يقول حدثني فلان عني عن فلان بكذا وكذا . وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب اخبار من حدث ونسى . ولما كان الانسان معرضاً للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الاشياء منهم الشافعي رضي الله عنه . قال لابن عبد الحكيم اياك والرواية عن الاحياء والله اعلم .

(الثانية عشرة) من أخذ على الحديث اجرا منع ذلك من قبول روايته عند قوم من الامة الحديث . وروينا عن اسحق بن ابراهيم انه سئل عن المحدث يحتل بالاجر . فقال لا يكتب عنه . وعن احمد بن حنبل وابي حاتم الرازي نحو ذلك . وترخص ابو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون في اخذ الموضع على الحديث وذلك شبهه باخذ الاجرة على تعليم القرآن

ونحوه • غير ان في هذا من حيث العرف خرما للمروءة • والظن يساء بفعله الا ان يقتزن ذلك بمنزلة ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثني الشيخ ابو المظفر عن ابيه الحافظ ابي سعيد السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر السلمي ذكر ان ابا الحسين بن النضر فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحق الشيرازي افتاء بجواز اخذ الاجرة على التحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنونه عن الكسب لمياله والله اعلم •

(الثالثة عشرة) لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث او اسماعه كمن لا يبالي بالثبوت في مجلس السماع • وكمن يحدث لا من اصل مقابل صحيح • ومن هذا القبيل من عرف بقول التلقين في الحديث • ولا تقبل روايته من كثرة الشواذ والتأخير في حديثه • جاء عن شعبة انه قال لا يجزيك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ • ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته اذا لم يحدث من اصل صحيح • وكل هذا يخرم الثقة بالرأي وبضبطه • وورد عن ابن المبارك واحد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في حديثه وبين له غلطه فلم يرجع عنه واصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه • وفي هذا نظر • وهو غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على جهة المناد او نحو ذلك والله اعلم •

(الرابعة عشرة) اعرض الناس في هذه الاعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بنا من الشروط في رواية الحديث ومشايخه فلم يقتيدوا بها في رواياتهم لتعلم الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم • ووجه ذلك ما قلناه في اول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الامة في الاسانيد والمحافظة من انقطاع سلسلتها • فليست من الشروط المذكورة ما يُلحق بهذا الفرض على تجرده وليكتب في اهلية الشيخ بكونه مسلما بالغا عالما غير متظاهر بالفسق والسفك وفي ضبطه بوجود سماعه مثبته بخط غير متهم وبروايته من اصل موافق لاصل شيخه • وقد سبق الى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه ابو بكر البيهقي رحمه الله تعالى • فانه ذكر فيما رويناه عنه توسع من توسع في السماع من بعض عدي زماثة الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءة عليهم من اصل سماعهم • ووجه ذلك بان الاحاديث التي قد صحت او وقعت بين الصحة والسلام قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها ائمة الحديث • ولا يجوز ان يذهب شيء منها على جميعهم وان جاز ان يذهب على بعضهم لضعف صاحب الشريعة حفظها • قال البيهقي فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه • ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد برأيته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره • والقصد من روايته والسامع منه ان يصير الحديث مسلسلا بمحدثنا واخبارنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامة شرقا لتيسر المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله اعلم •

(الخامسة عشرة) في بيان الالفاظ المستعملة من اهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فاجاد واجسن • ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف اليه ما بلغنا في ذلك عن غيره ان شاء الله تعالى • اما الالفاظ التعديل فعلى مراتب الاول قال ابن ابي حاتم اذا قيل للواحد انه ثقة او متقن فهو ممن يحتج بحديثه • قلت وكذا اذا قيل ثبت او حجة وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ او ضابط والله اعلم • الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قيل انه صدوق او محله الصدق لا باس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية • قلت هذا كما قال لان هذه العبارات لا تتعبر بشرطية الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه • وقد تقدم بيان طريقه في اول هذا

النوع . وان لم يستوف النظر المعروف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له اصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر . ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن انه حدث فقال حدثنا ابو خلعة فقيل له اكان ثقة . فقال كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً . وفي رواية كان خياراً الثقة شعبة وسفيان . ثم ان ذلك مخالف لما ورد عن ابن ابي خيثمة . قال قلت ليحيى بن ميمون انك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف . قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة . واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه . قلت ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من اهل الحديث فانه نسبة الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن ابي حاتم والله اعلم . الثالثة قال ابن ابي حاتم اذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه الا انه دون الثانية . الرابعة قال اذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار . قلت وقد جاء عن ابي جعفر احمد بن سنان قال كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم .

واما الفاظهم في الجرح فهي ايضا على مراتب اولاهما قولهم لئن الحديث . قال ابن ابي حاتم اذا اجابوا في الرجل لئن الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . قلت وسأل حمزة بن يوسف السهمي ابا الحسن النراقطي الامام . فقال له اذا قلت فلان لئن ايش تريد به . قال لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة . الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الاول في كتب حديثه الا انه دونه الثالثة قال اذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به . الرابعة قال اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة .

قال الخطيب ابو بكر ارفع المعيار في احوال الرواة ان يقال حجة او ثقة . وادولها ان يقال كذاب ساقط . اخبرنا ابو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفردي قراءة عليه بنيسابور قال اخبرنا محمد بن اسمعيل الفارسي قال اخبرنا ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي الحافظ اخبرنا الحسين بن الفضل اخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال سمعت احمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه . قد يقال فلان ضعيف فاما ان يقال فلان متروك فلا الا ان يجمع الجميع على ترك حديثه . وما لم يشرحه ابن ابي حاتم وغيره من الالفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث فلان مضطرب الحديث ، فلان لا يحتاج به ، فلان مجهول ، فلان لا شيء ، فلان ليس بذلك . وربما قيل ليس بذلك القوي فلان فيه او في حديثه ضعف . وهو في الجرح اقل من قولهم فلان ضعيف الحديث ، فلان ما اعلم به بأساً . وهو في التمديل دون قولهم لا بأس به . وما من لفظة منها ومن اشباهها الا ولها نظير شرحناه او اصل اصلناه تنبه ان شاء الله به عليها والله اعلم « (١) »

ولم يغفل ابن خلدون عما توصل اليه علماء الحديث في هذا المضمار ولا

عن تطبيقه على الروايات التاريخية . فانه نظر في أمر العدالة والضبط وذكر شيئا من هذا القبيل في مقدمته الشهيرة ثم ذهب مذهباً خاصاً في تحييص الأخبار لا ينفصل عن آرائه الفلسفية في الاجتماع والتاريخ .
واليك الآن بعض ما قاله في هذا الموضوع :

« اعلم انه لما كانت حقيقة التاريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يمرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات واصناف التفتلات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والمول ومراتبها ، وما يتحلله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمفاض والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الاحوال .

ولما كان الكلب مطرقة للخبر بطبيعته وله اسباب تقتضيه . فمنها (١) التفتيات للاراء والمذاهب فان النفس اذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر اعطته حقه من التحييص والنظر حتى تثبت صدقه من كذبه ، واذا خامرها تشييع لراي او نحلة قبلت ما يوافيها من الاخبار لاول وحلة ، وكان ذلك الميل والتشييع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتحييص فتقع في قبول الكذب ونقله . (٢) ومن الاسباب المقتضية للكلب في الاخبار ايضا الثقة بالناس . وتحييص ذلك يرجع الى التعديل والتجريح . (٣) ومنها الذهول عن المقاصد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين او سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخيينه فيقع في الكذب . (٤) ومنها توهم الصدق وهو كثير وانما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناس . (٥) ومنها الجهل بتطبيق الاحوال على الوقائع لاجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . (٦) ومنها تقرب الناس في الأكثر لاصحاب التجلة والمراتب العالية والمندخ وتحسين الاحوال واشاعة الذكر بذلك فيستقيض الاخبار بها على غير حقيقة ، فالتفوس مولمة بحب الثناء والناس متطلعون الى الدنيا واسبابها من جساء او ثروة وليسوا في الأكثر براعيين في الفضائل ولا متنافسين في اهلها .

ومن الاسباب المقتضية له ايضا وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الاحوال في العمران . فان كل حادث من الطوائد ، اذا كان او فعلا ، لا بد له من طبيعة تنحصر في ذاته وفيما يمرض له من احواله . فاذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والاحوال في الوجود ومقتضياتها اعانه ذلك في تحييص الخبر على تمييز الصدق من الكذب . وهذا ابلغ في التحييص من كل وجه يمرض وكثيرا ما يمرض للسامعين قبول الاخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم كما نقله المسعودي عن الاسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الاسكندرية وكيف اتخذ صندوق الزجاج وخص فيه الى قهر البحر حتى صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها وعمل قائلها من اجساد مدنية ونصيبها حذاء البنيان فمرت تلك الدواب حين خرجت وعانتها . وتم بناؤها في حكاية طويلة من احاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذ التابوت الزجاجي ومصادمة البحر وامواجه بجره ، ومن قبل ان الملوك لا تحمل انفسها على مثل هذا الغرور ، ومن اعتمد منهم فقد عرض نفسه للهلكة وانتفاض العقدة واجتماع الناس الى غيره ، وفي ذلك اتلافه ولا ينظرون به رجوعه من

غروره ذلك طرفه عين ، ومن قبل ان الجن لا يعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها انما هي قادرة على التشكل . وما يذكر من كثرة الرؤوس لها فانما المراد به البشاعة والتحويل لا انه حقيقة . وهذه كلها قاذرة في تلك الحكاية . والقادح الحيل لها من طريق الوجود ابين من هذا كله وهو ان المنفس في الماء ولوكان في الصندوق يضيّق عليه الهواء للتنفس الطبيعي وتسخن روحه بسرعة لتقلته فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدل لمزاج الرئة والروح القلبي ويهلك مكانه . وهذا هو السبب في هلاك اهل الحمامات اذا اطبقت عليهم عن الهواء البارد ، والمتدلين في الابار والطاير العميقة الموى اذا سخن هواؤها بالعنوة ولم تتدخلها الرياح فتخلخلها . فان المتدلي فيها يهلك لحينه . وبهذا السبب يكون موت الصوت اذا فارق البحر . فان الهواء لا يكفيه في تعديل رثته اذ هو حار بافراط ، والماء الذي يعدله بارد والهواء الذي خرج اليه حار فيستولي الحار على روحه الحيواني ويهلك دفعة . ومنه هلاك المصوقين وامثال ذلك .

ومن الاخبار المستحيلة ما نقله المسعودي ايضا في تمشال الزرزر الذي برومة تجتمع اليه الزرائير في يوم معلوم من السنة حاملة للزيتون ومنه يتخللون زيتهم . وانظر ما ابعد ذلك عن المجري الطبيعي في اتخاذ الزيت .

وعنها ما نقله البكري في بناء المدينة المسماة ذات الابواب تحيط باكثر من ثلاثين مرحلة وتشتمل على عشرة الاف باب . واللعن انما اتفخت للتحصن والاعتصام كما يأتي وهذه خرجت عن ان يحاط بها فلا يكون بها حصن ولا متحصن .

وكما نقله المسعودي ايضا في حديث مدينة النحاس وانها مدينة كل بناؤها نحاس بصحراء سجلماسة ، ظهر بها موسى بن نصير في غزوته الى المغرب ، وانها مغلقة الابواب وان الصاعد اليها من اسوارها اذا اشرف على الحائط صفق ورعى بنفسه فلا يرجع آخر الدهر في حديث مستحيل عادة من خرافات القصاص . وصحراء سجلماسة قد نفضها الركاب والادلاء ولم يلقوا لهذه المدينة على خير . ثم ان هذه الاحوال التي ذكروها عنها كلها مستحيل عادة منافع للاموار الطبيعية في بناء المدن واختطاطها وان المصان غاية الموجود منها ان يصرف في الآنية والغرضي . وما تقييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبهمة .

وامثال ذلك كثيرة وتمحيصه انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو احسن الوجوه وادقها في تمحيص الاخبار وتمييز صدقها من كذبها . وهو سابق على التمهيص بتعديل الرواة . ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى يعلم ان ذلك الخبر في نفسه ممكن او ممتنع . واما اذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح . ولقد عد اهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل . وانما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الاخبار الشرعية لان مظهرها تكاليف انشائية اوجب الفسارح العمل بها حتى حصل الظن بصدقها ، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالمعالة والاضبط . واما الاخبار عن الواقعات فلا يد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة . لذلك وجب ان ينظر في امكان وقوعه . وصار فيها ذلك اهم من التعديل ومقدما عليه . اذ فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة .

واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر بالاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبقتضى طبيعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرف له . واذا قلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق

من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب يوجه برهاني لا مشغل للشك فيه . وحينئذ اذا سمعنا
عن شيء من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقوله ما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا
مقياسا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه . وهذا هو غرض هذا
الكتاب من تأليفنا « (١)

وفي كلام ابن خلدون ضعف ظاهر . ومصدر الضعف ان طبائع
العمران التي ذكرها في مقدمته شيء اقل ما يقال فيه انه غير مستقر أو
راهن . فما يتعلق من طبائع العمران بالطبيعة فقد انتظمت ظواهره
وثبتت نواميسه ويصح فيه تطبيق نظرية ابن خلدون كما ستبين في فصل
آخر . اما ما يتعلق من طبائع العمران بالمجتمع البشري فلسنا نستطيع
قبوله . وذلك ان العلماء لم يتمكنوا بعد من تعيين نواميس لعلوم الاجتماع
كما فعلوا في العلوم الطبيعية ولو تمكنوا فلن تكون نواميس ثابتة لا تتغير
بل تقريبية .

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون (المطبعة الادبية ، بيروت ١٩٠١) ص ٣٥ - ٣٨

الباب السابع

البحث في الحقائق المغفرة

لقد جمعنا كل الاصول وتدرعنا بالعلوم الموصلة الى فهمها وتقديسها .
فتثبتنا من صحتها وعينا تاريخها ومكان تدوينها . ثم تحررنا نصوصها
وتوصلنا الى فهم ظاهرها وباطنها . ودققنا في أخبار رواتها للتعرف الى
احوالهم فتوصلنا الى تقدير عدالتهم وضبطهم . فهل يجوز لنا بعد هذا
القدر من النقد والغربة أن نقبل ما تبقى لدينا من الروايات فنؤلف منه
التاريخ الذي نكتب ؟ أم يجب علينا أن نتابع البحث ونعيد الغربة قبل
الشروع في التأليف ؟

تقول ان ما تدرعنا به من وسائل النقد والغربة لم يثبت لنا الحقائق
التاريخية ولكنه مكننا من المفاضلة بين الرواة وتعيين درجاتهم على
الشكل التالي : راور لا تقبل روايته وآخر ضعيف الرواية مجهول المكانة
وثالث هو أولاهم في انتباهنا لسماع روايته ولكنه على هذا يظل موضوعاً
للنظر والاختبار . وإذا فالنقد الذي تدرعنا به لم يوصلنا الى نتيجة
إيجابية يمكننا الاعتماد عليها للتأكد من حقيقة الماضي ؛ ولم يقطع لنا في

شيء سوى أمر واحد هو اسقاط رواية من لا يعتمد عليه . وهي نتيجة سلبية .

فلا بد للمؤرخ والحالة هذه من متابعة البحث والتنقيب للوصول الى طمأنينة العقل وسلامة الاستنتاج . وعليه أولاً أن يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد . فاذا كانت العلوم الطبيعية تتطلب المشاهدة والاستدلال القياسي والتحقيق بالمقابلة والتجربة ، فتبتعد كل الابتعاد عن الاطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة ، فالتاريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة ضعيف الاستدلال بالقياس عديم التجربة .

وهو أمر قديم العهد بيننا . وقد اعترف به علماء الحديث فجعلوا الحديث من هذه الناحية درجات أعلاها المتواتر . وشرطوا فيه أن يبلغ عدد الخبرين مبلغاً يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب^(١) . ومن ذلك أبيات الجلال السيوطي في ألفيته المشهورة . قال

وما رواه عـدد جم يجب	احالة اجتماعهم على الكذب
فالمـتواتر وقوم حدـدوا	بـمـشـرة وهو لدي اجود
والقول باثني عشر أو عشرينا	يحكى واربعين او سبعيناً ^(٢)

ومن هذه الدرجات في الحديث العزيز . وقد أطلقوه على ما لا يرويه

(١) راجع المستصفى باصول الفقه للإمام أبي حامد الغزالي ج ١ ص ٨٥ - ٩٠ وتوجيه النظر الى اصول الاثر للشيخ طاهر الجزائري ص ٣٦ - ٤١

(٢) اللقب السيوطي في مصطلح الحديث ص ١٠٠

أقل من اثنين عن اثنين . قال شيخ الاسلام بن حجر العسقلاني « وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عز أي بمجيئه من طريق أخرى »^(١) . وفيه قال الجلال السيوطي :

وسم العزيز والذي رواه ثلاثة مشهورنا رآه^(٢)

ومن المحدثين من اشترط في الصحيح رواية راويين على الأقل وهو شرط العزيز .

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح : « قال البيهقي فسي رسالته الى ابي محمد الجويني رحمه الله رأيت في الفصول التي املاها الشيخ حرمه الله تعالى حكاية عن بعض اصحاب الحديث انه يشترط في قبول الاخبار ان يروي عدلان عن عدلين حتى يتصل مثنى مثنى برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر قاله الى آخر كلامه . وكان البيهقي رآه في كلام أبي محمد الجويني فنبه على انه لا يعرف عن أهل الحديث وانه احم » (٣) .

وجاء في رسالة ابن حجر العسقلاني ما يأتي : « والثالث العزيز وهو ان لا يروي الـ من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق أخرى . وليس شرطاً للصحيح خلافان زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يومئ كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يروي الصحابي الزائل عنه اسم الجلالة بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة . وصرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري ، واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر . لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة . فلولا انهم يعرفونه لآثروهم كذا وقال وتمتدح بانه لا يلزم من كونهم سمعوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة . ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة . ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين . وقد وردت لهم مقابلات لا يعتبر بها لضعفها . وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه . قال ابن رشيـد ولقد

(١) شرحه على نخبته المشهورة (طبع مصر) ص ٥

(٢) الالفيه ص ٩٧

(٣) مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب) ص ٩ . راجع أيضاً رسالة ابي بكر الحازمي في شروط الائمة ص ٨ - ١٢ و ص ٢٠ - ٢٧ وفيها « ابطال قول من زعم ان شرط البخاري اخراج الحديث عن عدلين وهم جراً الى ان يتصل الخبر بانني صلى الله عليه وسلم » .

كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه . وادعى ابن حبان نقض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا توجد اصلا . قلت ان اراد به ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم . واما صورة العريضة التي حورتها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين « (١)

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المدرس في كلية اللغة العربية في الجامع الازهر ، في شرحه على الفقه السيوطي ، ما نصه : « وقد قال باشتراط رواية رجلين عن رجلين ابراهيم بن اسماعيل بن عليه وهومن الفقهاء المحدثين وكان يميل الى الاعتزال وكان الشافعي يحتر منه ويرد عليه . وذهب ابو علي الجبائي من المتزلة الى ان شرط الصحة رواية عدلين عن مثلها او رواية عدل واحد بشرط ان يصفه موالفة ظاهر كتاب او ظاهر خبر آخر . ونقل الاستاذ ابو منصور البغدادي ان بعضهم اشترط في قبول الخبر ان يرويه ثلاثة عن ثلاثة الى انتهاء . وبعضهم اشترط اربعة عن اربعة وبعضهم اشترط خمسة عن خمسة . وبعضهم اشترط سبعة عن سبعة . وكل هذه الاقوال غير قول جبهة العلماء . وقد نسب النساطم القائلين بها الى الغلط » . وذلك في قوله .

وليس شرطاً حدد ومن شرط رواية اثنين فصاعداً خلط (٢)

وما جاء في اصول الفقه للامام ابي حامد الغزالي (٣) ما يلي :

« اعلم ان التكليف والاسلام والعدالة وال ضبط يشترك فيه الرواية والشهادة . فهذه اربعة . اما الحرية والذكورة والبصر والقرابة والمدة والعداوة فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية . لان الرواية حكمها عام لا يختص بشخص حتى تؤثر فيه العدالة والقرابة والعداوة » كما هي الحال في الشهادة .

واذا فالامر قديم العهد بيننا . وقد قال به علماء الحديث في المتواتر والعريز وبعضهم قاله في الصحيح . ونوه به علماء الفقه في الشهادة . فحري بالمؤرخ العربي ان يمتثل وينادي به فيستعد عن كل رواية تاريخية اقتردها راو واحد (٤) . فاذا قضت الظروف بتدوينها فعليه

(١) شرح الامام العلامة شهاب المسرة والدين ابي الفضل احمد بن علي الشيرازي بآب حجر

المسقلاني على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر له (طبع مصر) ص ٥ - ٦

(٢) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : الفقه السيوطي في مصطلح الحديث (طبع مصر)

ص ١١ - ١٢

(٣) المستصلى في اصول الفقه ج ١ ص ١٠٣

(٤) هذا ولا يخفى ان التاريخ شيء والحديث شيء آخر ، وان ما دفع المحدثين الى قبول رواية الفرد في الحديث الصحيح انما هو تدقيقهم في احوال الراو وغنايتهم في الجرح والتعديل وليذكر القارئ الفطن في الوقت نفسه ان القواعد الواردة احكامها هي للروايات التاريخية لا لروايات الحديث .

ان يصرح بانها غريبة في بابها وانها لم ترو الا عن راو واحد . هذا وانه لن دواعي الاسف ان نرى بعض زملائنا المؤرخين الذين يعنون بالصور الوسطى والصور القديمة يميلون هذه القاعدة الاساسية في مصطلح التاريخ ليثبتون في تواريفهم روايات جمة الفرد بها راو واحد فيضلون ويضلون . واذا ما تسرب الى عقول البعض ان بعض المؤلفات الحديثة في الصور الوسطى وفي التاريخ القديم هي اكثر جزما من بعض اخواتها في الصور الحديثة فانما السبب في ذلك يرجع الى اعمال واصميتها وقلة درايتهم بقواعد مصطلح التاريخ .

على انه يجدر بالمؤرخ المدهق ، قبل اسقاط الرواية التي ينفرد بها راو واحد ، ان يعمد البحث والتفتيش لعله يجد بين الروايات المختلفة ما يزكي به روايته المنفردة . وهو امر عرفه المحذون وعملوا به فالردوا له بابا خاصا سموه باب الاعتبار والمتابعات والشواهد . قال ابن الصلاح :

« هذه امور يتداولونها في نظرم في حال الحديث هل تفرد رواية او لا وهل معروف او لا ؟ وذكر ابو حاتم محمد بن حبان التميمي الخافض رحمه الله ان طريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فينظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين . فان وجد علم ان للخبر اصلا يرجع اليه . وان لم يوجد ذلك لثقة غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة . والا فصحا في غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأي ذلك وجد يعلم به ان الحديث اصلا يرجع اليه والا فلا . قلت فمتى المتابعة ان يروي ذلك الحديث بمثله عن ايوب غير حماد فهذه المتابعة القائمة . فان لم يروه احد غيره عن ايوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين او عن ابي هريرة او رواه غير ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة ايضا لكن يقتصر عن المتابعة الاولى بحسب معناها منها . ويجوز ان يسمى ذلك بالشاهد ايضا . فان لم يرو ذلك الحديث اصلا من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة . فان لم يرد ايضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ . وينقسم عندئذ الى مردود مفكر وغير مردود كما سبق . واذا قالوا لي مثل هذا تفرد به ابو هريرة وتفرد به عن ابي هريرة ابن سيرين وتفرد به عن ابن سيرين ايوب وتفرد به عن ايوب حماد بن سلمة كان في ذلك اضمحار بانقضاء وجوه المتابعات فيه .

« ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء . وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد . وليس كل ضعيف يصلح لذلك . ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به . وقد تقدم التعقيب على نحو ذلك والله اعلم (١) »

وقال الجلال السيوطي نظما ما يلي (٢) :

الاعتبار سير ما يروي هل شارك الراوي سواء فيه

(١) المقدمة ص ٩٠ - ٩١

(٢) الالفية ص ١٠٤ - ١٠٥

فان يشاركه الذي فيه اعتبر	او شيخه او فوق تابع اثر
وان يكن متن بمعناه ورد	فشاهد وفاقه ذين انورد
وربما يدعى الذي بالمتن	متابعا وعكسه قد يعن

وقد تتعدد الروايات التاريخية في أمر واحد فتوافق أو تتناقض .
وحيث تتناقض يحسن بالمؤرخ أن يؤكد بادية بدء وقوع التناقض . لأن
ما يظهر من التناقض لأول وهلة قد يتلاشى لدى التدقيق والتحقيق .
فقد لا تتفق الروايات في الزمان أو المكان أو الشخص المقصود أو ما
شاكل ذلك . اما اذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ ما يأتي :

(١) أن يترفع عن اتخاذ موقف وسط بين الطرفين . فاذا ما وقع مثلاً
على أصل من الاصول فيه أن عدد المحاربين في واقعة كانت عشرين ألفاً
وآخر فيه انهم كانوا أربعين ألفاً ، فانه من الخطأ الفاضح أن يوفق بين
الطرفين فيزعم أن العدد كان وسطاً بين الطرفين أي ثلاثين ألفاً . فان ما
يصح في علم الرياضيات يصح هنا . فاذا جعل أحدهم حاصل الرقين ٢×٢
أربعة وجعل الآخر الحاصل ستة ، فهل يقال ان الحاصل الحقيقي لا هذا
ولا ذاك بل هو خمسة !

(٢) أن يعيد النظر في الطرفين لعله يكشف الستار عن عيب في
احدى الروايتين لم ينتبه اليه أولاً . أو لعله يجد ما يجعله يثق بالواحدة
أكثر من الاخرى . فيسقط ما قلت ثقته فيه ويرجح القول الآخر .

(٣) أن يمتنع عن الحكم بين الطرفين اذا عم الشك وبانت قلة الثقة .
فليس هنالك ما يضطره لابتداء رأيه واصدار حكمه . والعالم من يعلم انه
لا يعلم . وما يصح عن التناقض بين روايتين يصح أيضاً عن التناقض بين

رواية من الجهة الواحدة وروائتين أو أكثر من الجهة الأخرى . فلا عبرة
للعديد في مثل هذه المواقف . والحقيقة العلمية لا تثبت بالتصويت
والأكثرية وقد قال الفلاسفة القدماء *ne numerentur, sed ponderentur*
ومعناه « الوزن لا العدد » .

وحيث تتوافق الروايات التاريخية يجدر بالمؤرخ المدقق أن يلتفت
الى أمور عدة منها ما يأتي :

١) عليه أن لا يتسرع في الحكم فيظن أن جميع ما لديه من الروايات
هو من النوع الذي يعول عليه . فالتناس كثيراً ما ينقل بعضهم عن
بعض . وهذه جرائدنا اليومية . ألا ترى أن مخبراً واحداً أحياناً ينقل
الخبر نفسه الى جرائد متعددة ؟ وإذا فالمؤرخ المدقق هو من يتروى في
الأمر ويعيد النظر في الروايات ليؤكد عدم اعتماد الرواة بعضهم على
بعض . والتأكد من الاعتماد أو عدمه ميسور لمن يسعى اليه . وقد سبق
لنا أن طرقتنا مثل هذا الموضوع في باب تحري النص والجهيء باللفظ .
فأتينا على ذكر قاعدة عامة يقول بها المؤرخون في مثل هذه المواقف
وهي أن النساخ والرواة لا يتفوقون على خطأ إلا ويكون أحدهم في
الأرجح قد أخذ عن غيره كما وانهم لا يتفوقون منفردين إلا على الصحة .
فليس على المؤرخ والحالة هذه إلا أن ينعم النظر في الروايات التي يدرس
ليرى اذا كانت تتفق على خطأ معين . فيثبت لديه عندئذ اعتماد الواحدة
منها على الأخرى . وهلم جراً . فان أعياه ذلك فعليه أن يعلق حكمه في
الأمر ويبقى متمسكاً بالشبهة والالتام . ولا يخفى أن ما يصدق على

الرواية بأكملها يصح أيضاً على أجزائها . فيحسن بالمؤرخ أن يتأكد من هذا الأمر أيضاً قبل الفراغ من عمله .

٢) وعليه أن يذكر أيضاً أن شدة الانطباق بين الروايات المختلفة توجب الشك لا الثقة . وهو أمر عرفه علماء التزوير في الخطوط وقالوا به منذ زمن بعيد . فحيث ينطبق امضاء ، معترض عليه ، من جميع نواحيه وفي جميع دقائقه ، على امضاء معترف به ، ويرجح وقوع التزوير . وحيث يشتد انطباق الروايات بعضها على بعض يزداد قلق المؤرخ ويكثر ريبه .

٣) وهنالك تآلف بين الحقائق التاريخية لا بد من الالتفات اليه . والاستعارة هنا من علم الموسيقى . فكما تتآلف الألحان المختلفة فتشكل مجموعاً موسيقياً شائعاً مؤثراً في النفس ، كذلك الروايات التاريخية المختلفة فإنها إذا ما عبرت عن الحقيقة الراهنة تتآلف بعضها مع بعض فتتناصر على البطل وتلمع لمعان الحق . فيترتب على المؤرخ المدقق أن ينظر الى رواياته المتوافقة ليرى اذا كانت تتآلف فتتناصر وتظهر الحقيقة . والعكس بالعكس .

وقد تكتمل هذه الشروط في رواية من الروايات . ولكن المؤرخ يجد تناقضاً بين مضمونها وناموس من نواميس العلوم الطبيعية . فيضطرب والحالة هذه الى اسقاط الرواية وصرف النظر عنها . فلو قال قائل بما يتناقض كل المناقضة مع قواعد علم الطب لاضطررنا أن نصدق الطبيب ونترك الراوي . ومثله في أمور الفلسفة الطبيعية أو علم الكيمياء أو

الحيوان . فهناك نواميس في هذه العلوم راسخة لا تتزعزع . ولا مفر من الاعتراف بها وقبولها ان عن الحاضر أو الماضي أو المستقبل .

ومثال بعض ما أوردناه في هذا الباب وفي الباب السابع أيضاً ما أقدمنا على نشره عام ١٩٣٠ في تشرريح موقف الدمشقيين من حلة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا على الأقطار الشامية .

فبينما كان لبنان يغف لتجدة مصر عام ١٨٣١ م . ويقدم لها المساعدة الواحدة تلو الاخرى فيجاء بالخروج على السلطان (١) ويقاتل في سبيل الشقيقة في طرابلس قتال الابطال ويؤمن الذخائر والمؤن في شبل البقاع ويقوم بحفظ الامن في القسم الاكبر من البلاد المطلوبة وبلي الطلب في هذا الامر وذاك (٢) بينما كان لبنان يصدق هذا السمي لمصر ويبذل طوقه في سبيلها كانت دمشق لتتفاس عن مساعدة الفاضح المصري وتقبض من اسعافه . وزاد طرفها في هذا الامر الى ان اقلت أبوابها في وجهه ونجبرت لحربه فتصدت له بالقرب من داريا قاصدة قطعته عن عزمه وإحاليته عن قصده (٣)

هذه حقيقة تاريخية كنا نرددها بالامس ولا تزال نقول بها اليوم . ولكن طالما توخينا وحاولنا ان نعرف اسبابها فاعترضتنا عقبة السكوت في بعض الاصول والغموض في غيرها فحسبنا ان حاجتنا . ولم يتوفر لدينا وقتئذ مع معالم الطريق سوى بعض الروايات المبهمة

(١) قال القس انطون الحلبي في رسالته الى البطريرك يوسف حبش بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٢ ما يأتي : « نعرض حضر آثار من الاستانة ومعه تحرير لسعادة الامير بشير من وكيل الصدر الاعظم ومن الصاري عسكر فحواء ان سعاده يكون في خاطر حكه والجواب رجع سعاده يقول لجناب الامير امين ان يصرف التائر ويفهمه ان ما في جواب بل حين الدولة تبغى تسأل عن رعائها تبغى الرعايا تسأل عن خاطر الدولة هذا هو الجواب لساناً فقط » مجموعة بكركي ومجموعة جامعة بيروت الاميركية تحت تاريخ سنة ١٨٣٢

(٢) اطلب غطوطة القس انطون الحلبي كما ضبطناها عام ١٩٢٧ ج ١ ص ١ - ٢٣ وكذلك كتاب اخبار الاعيان للشيخ طنوس الشدياق تحت اخبار سنة ١٨٣١ و ١٨٣٢

(٣) راجع ما قاله قنصل فرنسا في حكه وقتئذ في المجلة السورية ج ٤ ص ١١٦ .

أو المدروسة في مخطوطتي برلين (١) ولندن (٢) وكتاب الدكتور غائيل مشافه المشهور (٣) وغيره وبعض الاخبار الفردة القرية في كتاب كاد اللان وبارو ورسالة فيدال وغيرهما (٤) لقد جاء في مخطوطة برلين في الكلام عن ثورة دمشق وقتل محمد سليم باشا عام ١٨٣١ م ما يأتي : « وبعد دخول الوزير محمد سليم باشا بثلاث ايام حرب الجوريجي محمد اخا الداراني بالليل الى بيت الشوملي بالميدان فلما بلغ ذلك الوزير اعتاظا وارسل له أمراً انه لا يتعد في حكمه فالتزم توجه الى هناك ولا مضي من الحصار خمسة عشر يوماً شاع الخبر ان الجوريجي الداراني الذي كان حرب الى هناك حاضراً منها صحبتة كنيحية عبد الله باشا وقبيل أن يحضر الجوريجي كانت المائدة تناقصت وبعد حضوره تجسست وثقوت المتاريس والناس تواقحوها وصار الجوريجي راس الجميع وظهر ان هذه ارادة عبد الله باشا والي عكا (٥) » وجاء في مخطوطة لندن ما نصه : « ومحمد سليم باشا كان يفكر ببيعه اسعاف من جهات وجميع الناس صاروا ضده من الجهة عبد الله باشا والي عكا كان يرسل بقوي عبارة اهل الشام كذا شاع عنه (٦) وكذلك الدكتور مشافه فانه قال في مخطوطته المشار اليها سابقاً ما يأتي : ثم حضر من عكا الجوريجي الداراني الذي كان نازحاً اليها من وجهه سليم باشا والي عكا والقول ان عبد الله باشا ارسله لانقام ما جرى بعد ذلك لغاية ما لانه كان صاحب سطوة جسيمة بين كبراء دمشق (٧) ولا يخفى ما في هذا القول جميعه من صيغة التمييز والابهام كما يتضح من قول المؤرخ المجهول في المخطوطة البرلينية « وظهر » وقول غائيل الدمشقي « وشاع » واكتفاء الدكتور مشافه

(١) منها نسخة بالزوتوغراف في مكتبة جامعة بيروت الاميركية وقد نشرها منذ سنتين أو أكثر الحوري قسطنطين باشا تحت هذا العنوان مذكرات تاريخية - حريصاً لبنان .

(٢) نشر بعضها الاب لويس معلوف اليسوعي بعنوان تاريخ حوادث الشام ولبنان ولعل مؤلفها هو غائيل الدمشقي كما ورد في مقدمة الاب لويس لها .

(٣) الجواب على اقتراح الاحباب منه نسخة قديمة في مكتبة جامعة بيروت الاميركية . اما الاصل الذي هو بخط المؤلف فانه لا يزال محفوظاً لدى ورقة جرجس بك صفيا في بيروت

(٤) *Cadavane et Barrault , Guerre de Syrie 151 - 152;*

H. Vidal, Bulletin de la Soc. de Geog. Juillet, 1836 , 20 .

(٥) مختصرة عن الاصل . اطلب ما طبعه الاب قسطنطين الباشا - مذكرات تاريخية
ص ٥٥ و ٧٢ و ٢٢٠ - ٣٨

(٦) تاريخ حوادث الشام ولبنان لناشره الاب لويس معلوف اليسوعي (طبع بيروت سنة ١٩١٢) ص ٥١

(٧) نسخة جامعة بيروت الاميركية ص ٢٥٢ - ٢٥٣

بكلمة « والقول » وكذلك فإن قول المؤرخين الإفريقي المشار اليهم آنفاً لا يخلو من الترجيم ولا يخرج بعضه عن حد المظنونات . غير اننا مع اقرارنا بهذا التمرير والترجيم والاهام كله كنا نأمل ان نستبصر بهذا القول عن مقتل محمد سليم باشا فنكشف القناع عن موقف الدمشقيين الحقيقي تجاه النزاع الذي وقع بين والي عكة وعزيز مصر وقتئذ ونحسر القناع عن اميالهم السياسية .

وهكذا جرى فاننا نوفقنا عام ١٩٢٧ فوجدنا في سجل المحكمة الشرعية بمدينة دمشق رسالتين من عبد الله باشا الى اهالي هذه البلدة يرجع صدهما الى سنة ١٨٣١ م . ويدور منطقهما حول مقتل سليم باشا وخروج محمد علي باشا الى سورية ومع اننا لم نجد في هاتين الرسالتين لصاً حريماً على حقيقة موقف الدمشقيين فاننا بدأنا آتخذ بالخروج من حيز الظن الى جهة الترجيح واليقين - نرجح ما أوامته لنا تلك اللدمات وما صوره لنا ذلك الظن.

ففي الرسالة الاولى : يورد لي بتم كبير من حضرة عبد الله باشا والي عكا صدر الموالي العظام عمدة العلماء الكرام ونجدة الفضلاء الفخام ذو الفضل واليقين رافع :علام الشريعة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين الغتمى بمزيد عنايت الملك (المعين) قاضي محروسة دمشق الشام حالاً افندي زيدت فضائله واقتضار العلماء الكرام وزبدة الفضلاء الفخام المأذون بالافتاء افندي (زيدت) علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية فاعلمنا بعب الاشراف افندي زيد شرفه ومفاخر أقرانهم علماء المدينة وأعيانها وجوهها وأرباب التكلم بوجه العموم زيدت مقاديرهم بعد السلام التام بمزيد الاعزاز والاكرام المنى اليكم اطلعنا على عرضحضركم المتضمن التخبير عنا حصل من المرحوم محمد سليم باشا وقتله كتحذاه وما حصل هذه الحركة بينه وبين الحراس وقتله ثلاثة انقار منهم وأنه اخيراً جلس على صندوق باروت وقوصه بيده فاحترق هو والاوده بما فيها فلما بلغ ذلك احيات البلدة توجعوا أخرجوا اتباعه بالسلامة وسيروهم من الشام بالامن والحراسة وحررت الموجودين التي بالاوده التي احترقت بالشار اليه وأما امين بك افندي الأمور من طرف حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب البرية فهو مقيم بالراحة والزفاء في قواتك احدهم الحاج محمد أبا الداراني وجيما شرحته واهرضته صار معلوم فنخبركم ان قبل تاريخه عرضحضركم الذي ارسلتموه لطرفنا قدمننا اعراضه لجنايت العتبة الملكية فلا زالت على الدوام مصانة ومحبة صحيحة سرتانان بابنا والان عرضحضركم هذا قدمننا اعراضه ايضا لجنايت العتبة العلية الملكية صحيحة تاتران بابنا ونحن بانتظار الاوامر الشريفة والارادة السامية الشاهانية بمصلحة ايلت الشام المراد تكونوا متنبئين لحفظ الموجودات وراحة البلدة الى حين ورود الاجوبة لنا من جانب حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية عز الله تعالى انصارها وقوى شوكة اقتدارها فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلينا هذا من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد محروسة عكا الحمية عن يد راقمه فيوصوله ووقوفكم على مضمونه

تعلوه وتعملوا بوجهه ولعمدوه غاية الاعتد في غرة ج سنة ١٢٤٧ قيد سند لي ٦ ج سح
٤٧ بخت صغير :

نص الرسالة الثانية : بيوردى باختم كبير من عبد الله باشا والي عكا صدر الموالي
العظام عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلاء (الفخام) معدن الفضل واليقين رافع أعلام الشريعة
والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين قاضي عروسية الشام حالا مولانا افندي زيدة فصائله
والمتخار العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام الماذون بالاقتنا بها افندي زيدة علومه وفتح
الشجرة الزكية وطرار العصاة الهاشمية قاجام نقيب السادة الاشراف افندي زيد شرفه ومفاخر
العلماء الكرام ونخبة المدرسين الفخام وزيدة العلماء العظام علماء المدينة ومدرسينها وصلحاتها
زيدة علومهم وفضلهم وصلاتهم ومفاخر الاماجد والاحياء وجوه واحيان المدينة وارباب
التكلم ومقارئين الامور زيد عديم وقدرهم بعد التبعة والتسليم بمرام الاحراز والتكريم
والسؤال عن خواطرهم المنهى اليكم اطلعنا على عرضكم المتضمن توارد الاخبار
لطرفكم عن قدوم عسكر والي مصر الى الالات بر الشام ودخوله الى غرة وافته وانه مرسل
مراكبه بجرا ويوجه الفراسة تحفلت ان ذلك خروج على السلطان ثم عهدهم مجلس عمومي
بمضور جميعكم وتفاوضتم بامر هذا الخارجي والجميع منكم يقول واحد وقلب واحد اتفقتم ان
جميعكم عبيد حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية اهز الله انصارها وقوى شوكة
اقتدارها وأعدا لمن عاذاها واحصاها لمن صادفها وجميعكم بهذا الاتفاق كجسم واحد باطاعتنا.
وتحت أوامرها وجميعا شريحتوه ووضعتموه حرفا بحرف صار معلوم فتنبهكم ان الامر كما
تحققتم والي مصر بوجه الخروج على السلطان تجرأ على الفعل الوخيم العواقب وارسل
عساكره وتكناته المنحوسة لاجل الاستيلاء على هذه الممالك الشامية التي هي وايلات مصر
أيضاً ملك حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن ومن الحق تقارب الاجل وحلول
أوان زوال النعم اغراء لهذا الخروج الذي عواقبه الدمار والبوار وقلع الآثار ولقد اصبتم
بما عهدهم عليه رايكم وانفقتم عليه بقلوبكم وهو بلا شك موجب لكم سعادة الدارين ولقد
انحططنا الحظ التام من ارتباطكم للخدمة الصادقة امام حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية
صانها وحرسها رب البرية اذ نحن بمجوه تعالي وقوته وباهر جلال عظمتة بغاية القوة
والاستعداد والنشاط اتام لخدمة حضرة ولي نعم العالم ومبب أمن وراحة بني آدم ظل الله
الظليل سلطان السلاطين وخافان الخواقين اهزه الله بنصره المبين وقهر اعدا الخاسرين
انكان بقاء هذا الخارجي وضربه وتدميره وانكان بجميع الخدمات والمأموريات فأنتم يلزم
تفوقوا باعتصابكم واعتصادكم هذا وتنشطوا للزام الاسلامة بهذا الاتفاق الحسن الذي فيه
خير الدنيا والاخرة وتكونوا منتظرين أوامرها فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورديننا هذا
من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد عروسية عكا المحمية بوصوه وإطلاحكم على
مضمونه لتعتمدوه غاية الاعتد وتداوموا على خير الدعا بالاماكن والأوقات المظنونة
الاجابة بدوام مرير سلطنة حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن وخلد مرير سلطنته

العظماء الى انتهاء الزمان وانقراض الدوران هذا ما لم اخباركم والدعما في ١١ ج سنة ٢٤٧
قيد سنة ١٤ ج سنة ٢٤٧

* * *

اثبات الاصلية واقرار المضمون :

هذا هو نص هاتين الرسالتين كما عرفناه في سجل المحكمة المذكورة وقد أبقيناه على حاله بحروفه وغلطاته ونحن نرى في وجود هاتين الرسالتين ضمن سجل رسمي يرجع عهده الى ذلك الزمن دليلاً قوياً يثبت أصليتها ويقرها بوجه الاجمال . ولنا أيضاً في صحة أصل الصكوك الشرعية التي ترد قبل هاتين الرسالتين في السجل نفسه وبعدها ما يقوي اعتقادنا في سلامة أصلها وعدم تزويره . وبعد المقابلة بين نص هاتين الرسالتين ونصوص غيرها من رسائل عبد الله باشا التي تحمل ختمه وامضاءه والتي لا تزال محفوظة حتى الآن لدى أرباب البيوت الكبيرة في فلسطين وسورية تمكنا من الوقوف على دليل آخر يدعم هذا الاثبات ويؤيده . فانك لو طلبت المجموعة الفاهومية في الناصرة وأخذت بيدك مراسيم هذا الباشا الى الشيخ عبد الله الفاهوم وغيره لوجدت فواتحها وخواتمها كفواتح هاتين الرسالتين وخواتمها بالضبط . ثم اننا لانجد فرقا بين لغة وأسلوب هاتين وتلك .

ويصح لنا بناء على هذا الاثبات للأصلية أن نقول أن أهالي دمشق وعدت عبد الله باشا خيراً فقال انه اتعد وانها قالت انها فعلت ذلك لخروج محمد علي باشا على السلطان وان عبد الله شدد عزائمهم ونشط قلوبهم . ولكننا نجد أنفسنا مضطرين لطلب تزكيتين على الأقل مستقتلين

الواحدة عن الاخرى لتأييد كلام الدمشقيين في سبب انتقابهم عن اسعاف الباشا المصري ومقاومتهم اياه . ولما كان هذا العدد والنوع من التزيكات الفنية غير متوفر لدينا الآن لا نرى مناصاً من الاكتفاء بالقول أن الدمشقيين « قالوا » انهم قاوموا المصريين لأن هؤلاء خرجوا على السلطان وانهم - أي الدمشقيين - اشتهروا بتعصبهم ومحافظتهم على التقاليد القديمة دينية كانت أم اجتماعية^(١) .

ولكن هل هذا كل ما في الأمر أم هنالك دُخلة مكنونة لا بد لنا من اظهار بعضها واماطة اللثام عنها . نقول نحن على مرية من أمر مقتل الباشا كما ورد في الرسالة الاولى وقد ترددنا ولا نزال نتردد في صحته لغرابته ومخالفته الاصول المعروفة . قال المؤرخ الدمشقي المجهول واضع مخطوطة برلين المشار اليها سابقاً : « وفي الساعة الواحدة من الليل أحضروا كيخية سليم باشا وخاله من بيت المفتي الى عنده وقالوا لهم ان الوزير طالبكم ودخل أولاد البلد الساعة الرابعة من الليل قتلوا كيخية الوزير وخاله والقبحجي والسلحدار والخزندار والمهردار وكان الوزير حينئذ في القاعة فسمع العكرة بأرض الدار فسكر الباب من جوا وكان عنده مملوك وطواشي صاروا يدكروا له وهو يقوص حتى قتل ستة أنفار من أولاد البلد وبعد هذا طلع ناس الى ظهر القاعة حفروه ونقبوه

(١) اطلب كلام المسبو بودان قنصل فرنسة في دمشق آثذ في المجلد الثاني من رحلة بوجولا والصفحة ١٦٥ - ١٦٩)

Poujoulat , B. - Voyage dans l'Asie mineure etc. (Paris, 1841)

وقوصوه فرموه واناس علقت النار في باب القاعة ... وهو وقع من القواص فلحقته النار احترقت ذقنه وشواربه وتشلوط كل بدنه ولا يعاد ينعرف شكله^(١) . ويزكي قول هذا المؤرخ ما جاء في الجواب على اقتراح الأحباب للدكتور مشاقه وفي حوادث الشام ولبنان لخائيل الدمشقي وكتاب الروضة الغناء لنعمان القساطلي^(٢) . ولا يخفى ما في هذا القول المزكى من المناقضة لقول الدمشقيين أنفسهم فهم يقولون أن سليما قتل نفسه والمؤرخون المعاصرون يقولون انهم هم قتلوه . فاي القولين تقبل ؟ تقول تدل محتويات المخطوطة البرلينية ان كاتبها كان دمشقياً^(٣) من وجهاء الطائفة الارثوذكسية المسيحية وانه كان في امكانه أن يشاهد بعض ما يرويه عن مقتل الباشا وانه كان يدون رواياته حين وقوع حوادثها أو بعد ذلك بزمان يسير . هذا ولا نعرف له مصلحة كان بإمكانه أن يخدمها بقوله هذا أو ظروفاً كانت تضطره لتزوير شيء عن مقتل الباشا أو أنه كان يتودد للعامة فيكتب ما يرضيهم فهو لم يذكر اسمه ولا مهنته ولم يقصد نشر مخطوطته على ما نعلم^(٤) . وكذلك فان الدكتور

(١) المذكرات التاريخية (طبع حريصا) ص ٢٩ - ٣٠

(٢) ص ٢٣٣ من الاول و ص ٥١ - ٥٢ من الثاني و ص ٨٨ من الثالث

(٣) او من التميميين في دمشق .

(٤) هذه حقائق توصلنا اليها بالطريقة نفسها التي شرحناها في مقدمتنا لمخطوطة اللس انطون الحلبي - حرب ابراهيم باشا في سورية وبر الاناضول - والتي خولت لنا آتذ شيئا من هذا الاستنتاج نفسه .

مشاقه ونعمان القساطلي اشتراها بنباهتها وتدقيقها وأمانتها أيضاً^(١) .
 اما عريضة الدمشقيين فانها وضعت لاستعطاف أولياء الامر آنئذ وكتبها
 أناس اتهموا بقتل الوالي نفسه وعرفوا باغتراعهم من جراء ذلك
 وخوفهم وجبنهم^(٢) . وبناء على هذا كله نرى أنفسنا مضطرين الآن أن
 نرجع صحة أقوال المؤرخين المعاصرين ونكذب رواية الأعيان
 الدمشقيين .

فاذا صح ان الدمشقيين قتلوا واليهم وانهم حذروا بطش الاستانة
 من جراء ذلك فاظهروا علامات الجبن والخوف وانهم فاوضوا عبد الله
 باشا في الأمر وطلبوا اليه أن يتوسط بينهم وبين الاستانة ويستعطف
 السلطان عليهم ، واذا صحت الاشاعة انه كان لعبد الله يد في مقتل الباشا
 اذا صحت هذه الامور جميعها ، أفلا يصح لنا أن نقول ما اقترفه
 الدمشقيون من الاثم في مقتل الباشا واغتراعهم من عقابه ربما كان سبباً
 من أسباب اتحادهم مع عبد الله باشا ومقاومتهم للفتح المصري ؟

للدروس والتطبيق : ويحذر بالتقارىء ان يطالع بامعان وتدقيق ما
 قاله الاستاذ جبرائيل جبور في موت عمر ابن ابي ربيعة في الجزء الثاني

(١) هذه شهادة والد الاستاذ ستيورات كروفرد الذي عرف غائيل ونعمان معرفة جيدة
 وهي شهادة الكثير من معارفها ايضاً .

(٢) اطلب كلام الرحالة فيدال الافرنسي المشار اليه سابقاً وكلام المؤرخين الافرنسيين
 كادافان وبارو ايضاً .

من مؤلفه المشهور واليك نصه :

ولعل أخفى ما في تاريخ عمر أمر موته وهو شيء غريب فالرواة والمؤرخون عودونا أن يختلفوا في أمر ولادة بطل اخبارهم لأن أحداً من الناس لم يؤت النبوة ليعلم ان هذا الصغير الذي يوضع سيكون له شأن ، اما ان يختلفوا في ظروف موت شاعر طبق صيته العالم العربي فامر ذو بال .

غريب جداً أن يكون شاعر مثل عمر ملأ الدنيا بحق وشغل الناس — نساء ورجالاً — ثم يموت فيجهل الرواة أمر موته ويختلفون في سببه وموضعه ، فيزعم بعضهم انه قضى في الشام ، ويزعم آخرون انه مات غرقاً في دَهْلَك . ويذهب فريق الى انه مات من مرض أصابه ، ويذهب آخرون الى انه غزا في البحر فاحترقت السفينة به ، ويذهب غيرهم الى ان امرأة شَبَّب بها ظمأ فدعت عليه فقتله دعاؤها . ويضطرب حبل الرواة في تعيين سنة موته فيرى بعضهم انها كانت ثلاثاً وثمانين للهجرة ، ويرى آخرون انها ثلاث وتسعون ، ويمد فريق ثالث بعمره فيجعل سنة وفاته الواحدة بعد المئة . ولسنا نرى بدأ بعد هذا الاضطراب والتشويش من عرض هذه الروايات المختلفة للدرس والنقد علنا نستطيع ان نتوصل الى الحقيقة .

اما اقدم الروايات وأكثرها انتشاراً في كتب السلف وأشدّها أثراً في نفوس الادباء العرب في هذا العصر وأحظاها قبولاً عندهم فهي تلك التي

تنص على أن الخليفة عمر ابن عبد العزيز نفى ابن ابي ربيعة الى دهلك^(١) فغزا بالبحر فأحرقوا سفينته فاحترق . ولعل أقدم من ذكر هذه الرواية واطهر سبب وجود عمر في دهلك ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء^(٢) . وقد سبقه الجاحظ فذكر في البيان والتبيين خبر احتراق السفينة بعمر^(٣) ولكنه لم يذكر من الذي دفع بعمر الى أن يغزو في البحر . ويظهر أن الجاحظ وابن قتيبة أشفقا على عمر فختا له بالشهادة على هذه الصورة وزعا أن عبد الله بن عمر قال : فاز عمر ابن ابي ربيعة بالدينيا والآخرة غزا البحر فأحرقوا سفينته فاحترق . وقد جرى الجاحظ وابن قتيبة في ما ذكراه عن استشهاد عمر في البحر كثيرون من المتأخرين نذكر منهم ابن خلكان^(٤) والديميري^(٥) والسيوطي^(٦) والخبيلي^(٧) والمعيني^(٨) والبغدادى^(٩) . ولعلمهم قد ارتاحوا لسباع هذا الخبر فدونوه فرحين مطمئنين . أو ليس حسناً أن تحتم حياة عمر في الجهاد ؟ أو ليس عظيماً أن ترجع هذه النفس الضالة الى رشدها فيكفر صاحبها عن سيئاته بالغزو فيموت شهيداً ؟ والأغلب أن شيئاً من هذا لم يجر . وهذه الرواية في نظرنا أبعد الروايات عن الحقيقة . ذلك أن عمر بن عبد العزيز اعتلى

(١) وهي جزيرة في البحر الاحمر قريبة من مصوع على الشاطئ الاثري كان بنو أمية اذا سخطوا على أحد نفوه اليها . باقوت ٢ : ٦٣٤

(٢) ابن قتيبة (ش) ٣٤٩ (٣) الجاحظ (ب) ٢ : ٩٤

(٤) ابن خلكان ١ : ٥٣٩ (٥) الديميري ١ : ٣٢٦

(٦) السيوطي (ش) ١٢ (٧) الخبيلي ١ : ١٠١

(٨) المعيني ١ : ٣١٥ (٩) البغدادى ١ : ٢٤٠

عرش الخلافة سنة تسع وتسعين كما هو مشهور ، فلو فرضنا ان ابن ابي ربيعة قد عاش الى ذلك الزمن فقد دخل في السادسة والسبعين من عمره . ونحن نعلم انه كان زمن الوليد بن عبد الملك شيخاً كبيراً مسناً يتوكأ على مولى له لضعفه فكيف يخشى شر هذا فينفي وكيف يغزو مثل هذا في البحر . والغريب ان كثيراً من هؤلاء الذين دونوا هذه الرواية ذكروا أن موت ابن ابي ربيعة قد وقع سنة ثلاث وتسعين ، أي قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز بست سنوات ، ولم يتصد منهم أحد منهم لنفيها . زد على هذا أن روايتي الجاحظ وابن قتيبة تذهبان الى ان عبد الله بن عمر قص هذا الخبر عن ابن ابي ربيعة وزعم انه في موته شهيداً قد فاز بالدنيا والآخرة - كسب الدنيا حين تمتع بملذاتها والآخرة حين مات شهيداً - ولسنا نعلم كيف تورط الجاحظ وابن قتيبة في مثل هذا الخطأ فقبلا الرواية المدسوسة على عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر قد مات سنة أربع وسبعين^(١) أي قبل أن يصبح ابن عبد العزيز خليفة بخمس وعشرين سنة ، وقبل أن يموت عمر ابن ابي ربيعة بزمن طويل .

واذا فرواية الجاحظ وابن قتيبة مضطربة ضعيفة ، ولنذكر أن أبا الفرج كتب أوفى ترجمة لحياة عمر ولم يذكر هذه الرواية . واننا نذهب الى أبعد من نفي موته شهيداً في البحر فننفي أيضاً أمر تسييره الى دهلك ، إذ ليس في كل اخباره ما يفيد انه نفي الى دهلك غير هذه الرواية التي تشير الى موته في البحر ، ولعل مصدرها ان عمر بن عبد العزيز

(١) الازرقى ١ - ٤٢٣ والحنبلي ١ - ٨١ وابن قتيبة (م) ٩٢

نفى الأحوص فيما يزعمون إلى دهلك ، والرواة يعلمون أن عمر لم يكن بالفاسق اليسير ، واذن فلينف مع الأحوص ، قالوا : فلم يكن لعمر بن عبد العزيز حين ولي الخلافة من هم سوى الأحوص وابن أبي ربيعة وغريب أن ينفي مثل عمر إلى دهلك ولا تحفظ عنه أخبار أو أشعار في ذلك بينما يذكر لنا الرواة أن أهل دهلك ياثرون عن الأحوص الشعر وعن عراك بن مالك الفقه^(١) . وقد خلط الرواة بين الأحوص وعمر كثيراً ونسبوا لهذا بعض ما وقع لذلك^(٢) فليس غريباً أن يجمعوا بينها في المنفى . ولكن الأحوص أعيد من منفاه^(٣) فما بقي لعمر إلا أن يموت فأماتوه شهيداً . ومن الممتع أن نعلم أن هناك من يزعم أن ابن حزم عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة هو الذي نفى الأحوص إلى دهلك لا عمر بن عبد العزيز . بل هناك من يزعم أنه عامل سليمان . ورواية ثالثة تذهب إلى أن الأحوص نفى إلى اليمن .

ولرب معترض يقول أن عمر بن عبد العزيز كان والياً على المدينة الوليد بن عبد الملك سنة سبع وثمانين فما الذي يمنع أن يكون وهو وال قد نفى عمر إلى دهلك ؟ وهنا نجيب أن أحداً من الرواة لم يزعم هذا الزعم وإن أخبار موته الأخرى تناقضه كما سيحيى معنا .

وهناك رواية ثانية في موت عمر تذهب إلى أن عمر نظر في الطواف

(١) الاصبهانى ٤ - ٥٣

(٢) الاصبهانى ٤ - ٧٣ و ١٦ - ٩٢

(٣) الاصبهانى ٤ - ٤٩

ذات سنة الى امرأة شريفة من أحسن خلق الله وجهاً فذهب عقله عليها
وكلمها فلم تجبه فقال فيها :

الريح تسحب أذيالاً وتنشرها ياليتني كنت من تسحب الريح
كما تجر بنا ذيلاً فتطرحنا على التي دونها مغبرة سوح
أنى بقربك أم كيف لي بك هيات ذلك ما أمست لنا روح
فليت ضعف الذي ألقى يكون بها بل ليت ضعف الذي ألقى تباريح
أحدى بنيات عمي دون منزلها أرض بقيعائها القيصوم والشيح
فبلغها شعره فجذعت منه ، فقيل لها : اذكره لزوجك فانه سينكر
عليه قوله ، فقالت : كلا والله لا أشكوه إلا الى الله ، ثم قالت : اللهم ان
كان نوه باسمي ظالماً فاجعله طعاماً للريح ، فضرب الدهر من ضربه ، ثم
انه غدا يوماً على فرس فهب ريح فتزل فاستتر بسلامة فعصفت الريح
فخدشه غصن منها قدمي وورم به ومات من ذلك^(١) . وقد قبل هذه
الرواية فيما يظهر أبو الفرج الاصبهاني واكتفى بها ودونها في آخر أخباره
عن حياة عمر . ونقلها عنه البغدادى صاحب خزانة الأدب مثل ما نقل
عن ابن قتيبة الرواية الاولى دون أن يؤثر واحدة على الاخرى^(٢) .
ولعل صاحب هذه الرواية لم يكن مشفقاً على عمر بل أراد أن ينتقم الله
من عمر لهؤلاء النساء الشريفات اللواتي كلف يشعب بهن فاماته بدعاء
واحدة منهن . ولو شئت أن أعدد للقارىء أخبار من مات من العرب

(١) الاصبهاني ١ - ٩٧

(١) البغدادى ١ - ٢٤٠

بدعاء أحد الناس عليه لطلال بي المقام . ومهما يكن من الامر فالصنعة ظاهرة في هذه الرواية والاختراع بين في هذه المصادقات الغريبة التي تتابعت على هذا النحوليتم دعاء هذه المرأة على عمر . زد على هذا أن أبا الفرج قد تفرد بذكرها وقد أسندها الى رجل باسم ثعلبة بن عبد الله بن صغير . وفي هامش طبعة دار الكتب للاغاني ان لهذا الرجل صحبة ولابنه رؤية^(١) . ونحن نستبعد أن يعيش الى أواخر القرن الاول للهجرة رجل كانت له صحبة مع النبي ولابنه رؤية . ونستبعد أيضاً أن يقص مثل هذا الصحابي خبراً عن موت شاعر قضى في أواخر القرن الاول .

ورواية ثالثة يذكرها البلاذري تذهب الى أن عمر مات بالشام قال : فحدثت أن عمر ابن أبي ربيعة المخزومي لما نعي ، وكان موته بالشام ، بكى عليه مولدة من مولدات مكة كانت لبعض بني مروان فجعلت توجع له وتفجع عليه وقالت : من لا باطح مكة بعده ، وكان يصف حسنهما وملاحة نساءها فقليل لها : انه قد حدث فتى من ولد عثمان بن عفان يسكن بعرج الطائف شاعر يذهب مذهبه . فقالت : الحمد لله الذي جعل له خلطاء ، سر يتم والله عني^(٢) .

وهذه الرواية تتفق مع رواية رواها الاصبهاني في أكثر أجزائها ، والاختلاف الوحيد هو أن الاصبهاني يروي ان الجارية حبشية وكانت بالمدينة فلما أتاهم موت عمر جزعت ، ولا تعين رواية الاصبهاني أين

(١) الاصبهاني « د » ١ - ٢٤٧ انظر الهامش .

(٢) البلاذري « أ » ٥ - ١١٢

حدثت وفاة عمر^(١) . وقد ذكر الحصري الرواية نفسها ولكنه لم يذكر أن موت عمر كان بالشام بل زعم أن الجارية كانت في الشام^(٢) . وقد أورد الاصبهاني مضمون الرواية نفسها في موضع آخر غير أن الشاعر فيها الذي زعموا أنه خلف عمر هو الحارث ابن خالد الخزومي لا العرجي^(٣) .

وسواء أكانت الجارية في الشام أم في المدينة ، وسواء أكانت التي خلف عمر في فنه وغزله الحارث أم العرجي ، فإن هذا الخبر - إن صح - يفيد أن عمر مات قبل خلافة عمر ابن عبد العزيز لأن العرجي والحارث عرفا وشهرا قبل ذلك الزمن . يؤيد هذا إشارة في الأغاني إلى أن الثريا صاحبة عمر وفدت على الوليد بن عبد الملك بعد أن مات زوجها فسألها الخليفة هل تحفظ شيئا من شعر عمر فيها فقالت : أي نعم يرجمه الله ، وفي بعض الروايات رحمه الله ، وأنشدته شيئا من شعره^(٤) . ولعل في هذا القول إشارة إلى أن عمر قد مات قبل آخر خلافة الوليد هذا .

وللاصبهاني رواية أخرى تذهب إلى أن عمر مات موتاً يقول فيها : انه لما مرض عمر مرضه الذي مات فيه جزع أخوه الحارث الخ^(٥)

(١) الاصبهاني ١ - ١٥٤ وانظر الباسي ٢ - ٥٦ فله الرواية منقولة عن الاصبهاني بالحرف .

(٢) الحصري ٢ - ٢٤٠

(٣) الاصبهاني ٣ - ١١٤

(٤) الاصبهاني ١ - ٩٣ والحصري ١ - ٢٩٢

(٥) الاصبهاني ١ - ٣٦

وهذه الرواية تشير الى أن عمر مات من مرض وإن موته كان قبل موت أخيه . وقد كان أخوه شاباً مدركا في خلافة ابن الخطاب . وهذا الخبر يبعد احتمال وقوع موت عمر بعد سنة ٩٣ هـ . وقد أورد الأصبهاني أيضاً أن عمر مات وقد قارب السبعين أو جاوزها ^(١) .

وهناك رواية تفرد بذكرها فيما نعلم أبو المحاسن بن تغري بردي لم يشر فيها الى سبب موت عمر بل اكتفى بقوله أن عمر مات سنة مئة وواحدة أي سنة مات عمر بن عبد العزيز نفسه ^(٢) . ولسنا نعلم من أين استقى أبو المحاسن هذا الخبر . والغريب أنه نقل عن ابن خلكان شيئاً من كلامه عن ابن أبي ربيعة ولكنه لم ينقل سنة الوفاة عنه ولا هو أشار الى اختلافها عما ذكر هو نفسه . وليس لدينا إلا فرض واحد نستطيع فرضه الآن وهو أن ابن خلكان ذكر في ترجمة حياة عمر التي تبلغ نحو صفحتين من طبعة بولاق روايتين مختلفتين عن سنة حين مات ، واحدة تشير الى أنه كان ابن سبعين ، وأخرى أنه كان ابن ثمانين ، وقد تلا ذكر هذه السنين خبر عن موت والده عمر سنة ثمان وسبعين ، فلا يبعد أن يكون أبو المحاسن أراد أن يجمع سن عمر الى سنة مولده ليذكر متى مات فجمع خطأ سنة موت والده المذكورة ، وهي ٧٨ الى ٢٣ وهي سنة ولادة عمر فبلغ ١٠١ وهي السنة التي ذكرها . ولا بد لنا من القول أن أبا المحاسن من المتأخرين وليس في كل المصادر التي طالعنا ما يسنده في روايته ، واذن

(١) الاصبهاني ١ - ٣٤

(٢) ابو المحاسن ١ - ٢٤٧

فأثلاً نرى داعياً لقبولها .

بقي رواية تشير الى أن عمر مات سنة ٩٣ للهجرة ذكرها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عند ذكره ديوان عمر^(١) ، وهي تتفق مع أكثر الروايات القديمة في تعيين التاريخ ولعل حاجي خليفة قد نقلها عن بعض المصادر القديمة واكتفى بها دون ذكر سبب الموت .

وقد ذكر الدميري رواية ابن قتيبة في أن عمر غزا في البحر واحترقت سفينته ، ولكنه جعل سنة الموت ثلاثاً وثمانين^(٢) . ولعل الرقم خطأ مطبعي أو نسخي أو لعل الدميري اخذ روايته عن كتاب ابن خلكان حيث نجد أن الهيثم بن عدي زعم أن عمر ولد سنة ثلاث عشرة ، فقبل الدميري هذه الرواية وأضاف إليها سن عمر - سبعين وجعل سنة وفاته ثلاثاً وثمانين .

نرى بعد هذا كله أن نرفض خبر موته غرقاً أو حرقاً والا تقبل انه مات بعد سنة ٩٣ هـ . وكذلك نستبعد خبر موته من غصن أدماء بعد ربح تهب عليه لكي يستجاب دعاء امرأة شبيب بها ، ونحن نعلم أنه كان شيخاً ضعيفاً في آخر حياته يتوكأ على مولى له ، ولا يقوى مثل هذا على ركوب الخيل في الصحارى أو ركوب البحر للغزو ، فلا يبقى لدينا إلا أنه مرض ومات وقد قارب السبعين . ولنذكر أن عمر كانت تتتابه حمى البرداء وقد ارتحل مرة الى اليمن ومرض فيها واضطرته الحمى أن يمكث هناك

(١) حاجي خليفة ١ - ٥١٧

(٢) الدميري ١ - ٣٢٦

فنظم قصيدة يصف فيها مرضه ويشكو سوء حاله وحال رفاقه ويعتذر
الى صاحبة له :

أرقت ولم يمس الذي اشتهي قربا وحملت من أسماء اذ نزلت نصبا
لعمرك ما جاوزت غمدان طائعا وقصر شعوب أن أكون بها صبا
ولكن حمى اضرعني ثلاثة بحرمة ثم استمرت بنا غبا
ومجلس أصحابي كان أنينهم أنين مكاك فارقت بلدا خصبا
فأنك لو أبصرت يوم سويقة مقامي وحسبي العيس مطوية حديبا
إذا لاقشعر الرأس منك صبا ولاستفرغت عيناك من عبرة سكبنا

وظاهر من وصفه لهذا المرض انه البرداء ، تلك الحمى التي تأتي غبا
أي تأخذه يوماً وتدعه آخر . وليس غريباً أن تكون هذه الحمى قد
عاودته - ومن شأنها المعادة - فمات منها . ولكن أين مات ؟ ذلك أمر
لا نستطيع الجزم فيه ، ويلوح لنا من اختلاف الرواة انه لو كان عمر قد
مات في مكة أو المدينة لكاتب من السهل على الرواة أن يعرفوا ذلك
ويظهر ان سبب اختلافهم يعود الى أن عمر قد مات بعيداً عن الحجاز ،
ونستبعد أن يكون مات بالشام كما يروي البلاذري ، ولعل كلمة الشام في
رواية البلاذري مصدرها ان الجارية المكية التي حزنتم لموت عمر قد
صارت الى بني مروان في الشام . وأغلب الظن ان عمر قد مات في اليمن
وقد كان له مزارع فيها ورثها إما عن أمه أو عن أبيه وكان ابنه جُوان

ايضاً عاملاً على تباله فليس بعيداً ان يكون عمر قد قضى آخر حياته في بلد أمه واخواله او عند ابنه . وليس غريباً أن يكون اخوه الحارث معه كما تشير رواية مرضه ، ولنذكر أن المصادر التي بين ايدينا لا تذكر شيئاً عن الحارث بعد زوال سلطة آل الزبير فلعله قد انقطع عن السياسة او أقصي عنها فأثر أن يعيش بعيداً عن الحجاز في آخر حياته ، او لعل أخاه عمر قد بعث وراءه في مرضه الاخير ليكون عنده .

ولعمر ثلاثة أبيات شعر تقع في آخر بعض نسخ الديوان الخطية وفي آخر طبعة أوربة ربما كان وقوعها هناك إشارة الى انها آخر شعر قاله وفيها يشير الى مرضه بعيداً عن « اجياد » منازل قومه في مكة يشكو فيها قلة عواده :

سقى سدرتي اجياد فالدومة التي الى الدار صوب الساكب التهلل
فلو كنت بالدار التي مهبط الصفا سلمت اذا ما غاب عني معللي
هنالك لو أني مرضت فعادني كرام ومن لا يات منهن يرسل

والخلاصة : ان الروايات متعددة ومتضاربة ، والخطأ في بعضها ظاهر ، واصحابها بعيدو العهد بعمر ، فان الجاحظ وهو أقدمهم بدأ حياته الأدبية بعد موت عمر بنحو ثمانين سنة ولم يكن يدرس حياة عمر بل ذكر خبر موته عرضاً ، وقد كان هو وابن قتيبة قليلي التدقيق في هذا الأمر . اما البلاذري فقد تفرد بذكر موت عمر بالشام ولم يسند روايته احد ، واما الاصبهاني فبالرغم من انه كتب اخباره مسندة الى روايتها فانه قد تأخر اكثر من مئتي سنة عن عمر ويصعب علينا الان

متابعة الاسناد في رواياته لقلة المعلومات التي لدينا عن رجال السند في الروايات الأدبية فان احداً من الناس لم يعن بهم عناية رجال الحديث برواته . اما المتأخرون فقد اخنوا عن الذين ذكرنا وليس هناك قيمة لاقوالهم في هذا الصدد . وفي مثل هذا الاضطراب في الروايات لا نرى شيئاً ينير سبيلنا سوى شعره الذي يؤيد رواية مرضه فأغلب الظن إذا أنه مات من مرض – ربما في اليمن – وكان موته كما تتفق أكثر الروايات في حدود سنة ثلاث وتسعين للهجرة .



التَّابُ الثَّامِنُ

الرِّبْطُ وَالْتَّالِيفُ

وبعد التثبت من صحة الروايات يشرع المؤرخ في التاليف وربط الروايات المختلفة . فينتقي البعض منها ويصرف النظر عن البعض الآخر ثم ينسق ما انتقى منها فينظمه ويجعله وحدة متجانسة متألّفة ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

توطئة عامة : ويحسن بالمؤرخ المستجد أن يذكر باديء بدءه ان ربط الحقائق التاريخية وتاليفها يختلف عن الربط والتاليف في العلوم الطبيعية فعلماء الطب والحيوان مثلا يشاهدون الجسد بتمامه أولا فيدرسونه درسا اجماليا وافيا . ثم يشرّحونه فيقسمونه الى الأجزاء التي يتركب منها . وبعد التدقيق التام في هذه الاجزاء والتعرف الى وظائفها واعمالها يستطيعون أن يقابلوا فيما بينها ويتعرفوا الى العلاقات التي تربط بعضها الى بعض . فيدونون هذه الحقائق المفردة التي يتوصلون اليها . ثم يعودون الى ربطها وتاليفها . فيتبعون خطة عينتها الطبيعة تكون ماثلة امامهم . بل انهم يستطيعون أن يتناولوا مجموعة واحدة يقابلونها على مجموعة

أخرى باعتبار كل من المجموعتين وحدة قائمة بنفسها . وكأنهم بذلك أقموا مقابلة كل واحد بكل آخر . فيرون تقط التشابه بين هذا وذاك .
ويصنفون هذه الوحدات على أساس التشابه بينها . وهذا درس علمي حقيقي قوامه التحليل أولاً ثم الربط والتأليف بين أجزائه ثم المقابلة والاستدلال القياسي .

على ان ظروف المؤرخ في الواقع تختلف كل الاختلاف عما تقدم .
فحقائقه المفردة هي غير الحقائق المفردة في العلوم الطبيعية . إذ جل ما يمكنه الاعتماد عليه ، في مثل هذه الظروف ، هو كلام الغير عن وقائع الماضي لا الوقائع نفسها . وليس بإمكانه أن يشاهد المجموع الذي تفرعت عنه مفردات الحقائق . كما وانه يجهل الاسس التي كانت تربط مثل هذه الحقائق لتؤلف منهل الكل . وإذا فن العيب أن نربط الحقائق المفردة في التاريخ كما يربط علماء الطبيعة حقائقهم . وعلينا والحالة هذه أن نستنبط طريقة خصوصية لربط الحقائق المفردة نتذرع بها للوصول الى اليقين أو ما يقارب اليقين .

ولنذكر أن الحقائق المفردة التي ثبتتنا من صحتها تكون اما آثاراً حقيقية تخلفت عن السلف كالأهرام في مصر مثلاً، أو وقائع السلف كعمل معين أو قول معروف ، أو دوافع معنوية كانت مكنونة في صدور الناس أفراداً وجماعات . وبعبارة أخرى ، ان ما ثبتتنا من صحته من الحقائق المفردة يكون واحداً من ثلاثة : اما أثراً ملموساً أو عملاً محدوداً أو دافعاً نفسياً معيناً . ولو كانت العلوم النفسية والاجتماعية قد ماشت

العلوم الطبيعية في تقدم أساليبها وأبحاثها ونتائجها لما كان عسيراً علينا اليوم أن نهتدي بشكل علمي جازم الى معرفة الاعمال والدوافع الماضية التي أشرنا اليها ، وربما كنا لا نفرق التاريخ عن العلوم الجازمة . اما وحالة العلوم الاجتماعية والنفسية لا تزال قاصرة ، فلا يبقى سوى تخيل الماضي وفرض استمرار بعضه وتكراره في الحاضر . فنقول مثلاً بعامل الجوع في الماضي ونتوقع تأثيره في ظروف معينة كما نفعل في الحاضر . وننظر في الاقليم وأثره في المجتمع كما يتبين لنا بعض ذلك من الظروف الحاضرة . ونفرض التعاون بين الأفراد في بعض الأزمنة الغابرة لدرء الأخطار كما يفعل بنو جنسهم في هذه الأيام وهم جراً . ولولا هذا لما جرؤ البعض على القول بان بعض التاريخ يعيد نفسه . نعم بعضه لا كله . ولو كان كل التاريخ يعيد نفسه لما أقدم العلماء على درسه وتعميم فوائده . واذاً فهناك فروق بين الماضي والحاضر لا بد من تبيانها أيضاً والانتباه اليها .

ولهذا يترتب على المؤرخ عند بدء العمل في ربط الحقائق المفردة وتأليفها أن يتخيل لنفسه من مظاهر المجتمع الحاضر ما يفترض وجوده في الماضي . ثم ينظم حقائقه المفردة حول أساس ما تخيل وجوده بالقياس واذا فعل هذا فسرعان ما يرى أن الحقائق المفردة تتوفر في بعض النواحي وتعدم في البعض الآخر . فيحدث هذا فراغاً في بعض الأحيان لا بد من تلافيه . ولدى الانتهاء من هذه المرحلة يبدأ في المقابلة والمقارنة بين الحقائق التي تكتلت حول مواضيعه فينتقل الى تحليلها وايضاها واصدار الأحكام العامة عنها .

وليس في وسعنا بهذه المناسبة إلا أن نلفت النظر الى وجوب التعاون بين عدد من المؤرخين لأجل البحث في موضوع تاريخي واحد . وذلك لأن ما يتطلبه مصطلح التاريخ من شتى انواع البحث والتنقيب قد لا يتمكن شخص واحد من القيام باعبائه . و اقل ما يجب الالتفات اليه هو التمهيد والتدقيق في استنتاجات المؤرخين المعاصرين واساليبهم في البحث قبل قبول اقوالهم والاعتماد عليها .

الانتقاء : ولا مفر من المفاضلة بين الحقائق المفردة والاستمساك ببعضها وصرف النظر عن البعض الآخر . فانها تكثر في غالب الأحيان فتربو على الالوف وعشرات الالوف . ويضطر المؤرخ اما لضيق وقته او لقلة مورده ان ينتقي مما تجمع لديه من الحقائق ما يؤثره على غيره . فيجدر به ان يتبع خطة معينة في الانتقاء .

ولا نرى في مثل هذه الظروف افضل من تنسيق الحقائق المفردة على اساس اهميتها لفهم ما جرى . هذا ولا نرى مبرراً لما وقع من المشادة بين المؤرخين المعاصرين في أمر الانتقاء . ولعل القارئ يعلم انه قام في ألمانية في القرن الماضي من قال بوجوب الاعتناء بتاريخ الحضارة وصرف النظر عن الحروب والحوادث السياسية ، وانه قام في الوقت نفسه من استمسك بالتاريخ السياسي ونوه بمنافعه . ومثل هذا جرى ايضاً في فرنسا وايطالية واميركا وبلاد الانكليز . والواقع أن الطرفين كانا محقين في بعض ما ذهبا اليه ، وانهما تطرفا في القول في آن واحد . ففي تاريخ الحضارة ما لا يستغنى عنه لفهم الماضي ، وفي تاريخ الحروب والحوادث السياسية ما لا

بد من ايضاحه لتفهم الأحوال والظروف التي نعيش فيها جرى فيها ما جرى .

ومثل المؤرخ في هذا هو مثل طبيب يحاول شفاء مريض له . فاول ما يفعل لتشخيص المرض هو تفهم تاريخ الحادثة . فمن سؤال عن سير الحرارة ، الى آخر عن حركة الامعاء ، فنوع الأكل ، وما شاكل ذلك من الأسئلة عن الماضي التي تعين الطبيب في فهم الحاضر .

على أنه لا بد للمؤرخ من الترفع عن السياسة وأحزابها وعن الفلسفة ومذاهبها ليتمكن من معرفة الحقيقة كما كانت لا كما يريد أن تكون .

التنظيم والتأليف : وبعد المفاضلة والانتقاء يبدأ المؤرخ بالتنسيق والتنظيم . فيجد أنه بإمكانه أن ينظر الى كل حقيقة من حقائقه المفردة من ناحيتين مختلفتين . فاذا نظر اليها من حيث وقوعها في زمن محدود وتعلقها بشخص معين ، رآها فريدة في بابها لا تشاركها في ذلك حقيقة من الحقائق . واذا ذكر أن الناس جميعهم خلق الله ، وأنهم كثيراً ما يتشابهون في أغراضهم وحاجاتهم وأعمالهم ، قال بالتشابه بين الحقائق التاريخية المفردة وبتكرار وقوعها .

وهكذا فان بعض المؤرخين الذي ينظرون الى الحقائق المفردة من الناحية الاولى فيرونها مجموعة من الحقائق الفريدة في بابها يستمسكون بالتنظيم القصصي ويؤثرونه على غيره . والبعض الآخر ينظر الى التشابه بين الحقائق المفردة والى تكرار وقوعها فيهم بعادات الجماعات في الماضي وعرفهم ومؤسساتهم وما الى ذلك من المظاهر المشتركة بين الأقسام

والجماعات . والواقع انه بإمكان المؤرخ أن يعتبر حقائقه مجموعة من الوقائع الفذة فينظمها بموجب تسلسلها الزمني ويقدم لقرائه قصة كسائر القصص . وبإمكانه أيضاً أن يحرص عمله في التشابه ووقوع التكرار فينظم حقائقه بموجب محتوياتها . واليك الآن مثالا لهذا النوع ننقله لك عن كتاب الاستاذ ستيويوس الذي أشرنا اليه واعتمدنا عليه غير مرة^(١) :

تنظيم الحقائق التاريخية بموجب محتوياتها

(١) الاحوال المادية

(أ) درس الجسد

- ١ : النظر في أجناس البشر وعلم التشريح والفيزيولوجيا وغير ذلك
- ٢ : النظر في التكاثر وما يقع تحته من دروس في الزواج والتوالد والوفيات وما الى ذلك .

(ب) درس المحيط

- ١ : المحيط الطبيعي والنظر في شكل الاقليم ومناخه ومياهه وتربته ونباته وحيوانه .
- ٢ : المحيط المصطنع والنظر في الفلاحة والتشجير وانشاء الطرق وغير ذلك .

(٢) العادات العقلية

(أ) اللغة وما يتفرع عنها .

(ب) الفنون من يدوية وغيرها .

(١) س ٢٣٤ - ٢٣٥ من الطبعة الانكليزية

ج) العلوم .

د) الفلسفة والاخلاق .

هـ) الدين .

٣) العادات التي تتعلق بالمادة .

أ) الحياة المادية والطعام واللباس والمنزل .

ب) الحياة الخصوصية والعناية بالجسد وعوائد الاجتماع ووسائل
التسلية .

٤) العادات التي تتعلق بالاقتصاد .

أ) الانتاج والزراعة والتعدين وما شاكل ذلك .

ب) الصناعة والمواصلات .

ج) التجارة .

٥) المؤسسات الاجتماعية .

أ) العائلة وتشكيلها .

ب) التعليم .

ج) الطبقات الاجتماعية .

٦) المؤسسات العمومية .

أ) الحكومة والمؤسسات السياسية .

ب) الكنيسة والمؤسسات الدينية .

ج) المؤسسات الدولية والسياسية العامة والحرب والقوانين التجارية
الدولية .

وليس في وسعنا قبل الانتهاء من هذا الموضوع إلا أن نلفت النظر الى ما يلي :

(١) انه لا يُستغنى في تنظيم الحقائق المفردة بموجب مضمونها عن اتباع التسلسل الزمني وذلك لظهور تطور الحقائق التي ندرس . كما وانه لا يستغنى عن الالتفات الى مثل هذه المواضع التي وردت في الجدول في أعلاه اذا ما أراد المؤرخ أن ينظم حقائقه المفردة على أساس القصة .

(٢) ان اتباع الاسلوب القصصي في التاريخ يتطلب شيئاً أكثر من ترتيب الحقائق المفردة بموجب زمن وقوعها . ولو اكتفينا بذلك وحده لأصبح التاريخ مجرد ضم الحقائق بعضها الى بعض . فلا بد للمؤرخ في مثل هذه الظروف من النظر في الأسباب والمسببات واطهار العلاقات المنطقية التي تربط حقائق الماضي بما قبلها وما بعدها . وذلك لأجل تبيان التطور في التاريخ .

(٣) ان للظروف أحكاماً والمؤرخ مربوط بقرائه . فقد يؤثر القصة في مخاطبة الجمهور . وقد ينظم حقائقه على أساس مضمونها اذا هو خاطب طبقة معينة من طبقات القراء . وقد يرى في ترتيب حقائقه على أساس جغرافي ما يضمن له نجاحاً باهراً في بعض الظروف .

(٤) على أنه لا بد من التصريح بأفضلية الاسلوب القصصي في غالب الأحيان . وذلك لأن وقائع الماضي حدثت على هذا الشكل . فاذا ما حاول المؤرخ أن يرويها كما وقعت فانه يكون أقرب للحقيقة ، والتاريخ علم من هذه الناحية وكعلم يتطلب الحقيقة كما هي لا كما يريدنا أن تكون .

الْبَابُ الثَّاسِعُ

الْمُجْتَهِدُ

وقد تتوفر الحقائق المفردة في ناحية من نواحي الماضي وتُعدم في الناحية الأخرى . فيجتهد المؤرخ في تلافي ما قد يقع من فراغ . والاجتهاد في اللغة كما قال أبو حامد الغزالي : « هو عبارة عن بذل الجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال . ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد . فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا . ولا يقال اجتهد في حمل خردلة . لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة . والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب^(١) » .

وقد يقع مثل هذا الفراغ في علم من العلوم الطبيعية . فيتلافاه العلماء بالتجربة والاختبار وإعادة المشاهدة . فلا ينفكون عن ذلك حتى يتم لهم ما أرادوا . فيضيفونه إلى سائر المعلومات ويسدون الثلم . أما المؤرخ فانه

(١) المتصفي بأصول الفقه ج ٢ ص ١٠١

بعيد عن المشاهدة عديم التجربة . فيضطر والحالة هذه أن يجتهد في الأمر
فيتذرع بالنطق . ويعمل أحياناً بما نريد أن نسميه الاجتهاد السليبي
وأحياناً أخرى بالاجتهاد الإيجابي .

والاجتهاد السليبي هو ما عبّر عنه المناطق بقولهم « السكوت حجة »
ومعناه أن يتمكن المؤرخ من القول بان كذا وكذا لم يحدث لأن الاصول
خالية منه . وهو أمر خطر للغاية . فقد يكون السكوت حجة وقد لا
يكون . ولا بد من التأكد من أمور ثلاثة قبل التذرع بمثل هذه الحجة .
وهي ما يأتي :

(١) أن يكون المؤرخ على يقين جازم من أمر اطلّعه على جميع
الاصول .

(٢) ان لا يعتريه شك في أن ما لديه من الاصول هو جميع ما دونه
السلف في الموضوع الذي يبحث . وأنه لم يضع منها شيء . فانه بضياغ
الاصول يضيق التاريخ معها . وليس من حق المؤرخ اذا فقدت الاصول
أن يقطع برأيٍ ما . وهكذا فان التذرع بمثل هذه الحجة هو أشد خطراً
في التاريخ القديم مما هو في التاريخ المعاصر . وذلك لأن امكانية الضياغ
في الاصول القديمة هي أشد بكثير منها في الاصول المعاصرة .

(٣) أن يتأكد من استحالة السكوت في الاصول عن الموضوع الذي
يدرس . فقد تسكت الاصول عن أمور شتى تكون قد وقعت في الماضي
وذلك لأسباب منها جهل الراوي لها ومنها قلة اعتنائها بها ومنها تحذير
الحكومة نشرها . فاذا ما سكنت الاصول مثلاً عن فسق وزير من

الوزراء لا يجوز للمؤرخ أن يستنتج انه كان شهيا فاضلا أو أنه كان غير فاسق .

وهكذا فان حجة السكوت لا تتم إلا اذا اقترن بالراوي حالتان لا تنفصلان : أولاها أن تكون الوقائع التي يمكن أن يكون قد سكت عنها وقائع يهتم بها اهتماما شديدا ، والثانية أن يكون الراوي قد صمم على تدوين جميع الاخبار التي أحاط علما بها .

وبما اختبرناه من هذا القبيل ، اتنا منذ أعوام عديدة ، بينما كنا تقلب صفحات بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن أياس ، للوقوف على أخبار الفتح العثماني ، لم نجد ذكرا فيها لتخلي المتوكل على الله ، آخر الخلفاء العباسيين ، عن حقوقه في الخلافة للسلطان سليم العثماني . فرأينا أن نتابع البحث قليلا لتؤكد من هذا الامر . ولا سيما والحكومة التركية كانت قد أثارت البحث في هذا الموضوع بعد خلع آل عثمان واعلان الجمهورية .

فاعدنا النظر في كلام ابن اياس . وقرأنا فيه ثانية « أخبار واقعة مرج دابق واحتلال حلب ودمشق وغزة وواقعة الريدانية ودخول العثمانيين القاهرة وخروجهم منها ورجوعهم ظافرين للقسطنطينية . قرأنا هذا كله ولم نجد ذكرا للخلافة فيه ولا لتخلي المتوكل عنها . ولم يكن ابن اياس ممن يعتنف الامور فيأتيها بغير علم ولا ممن يغفل عن الحوادث ولا سيما اذا كانت ذات شأن . فانك لو قرأت ما كتبه من اخبار سنة ١٥١٦ و ١٥١٧ عن السلطان سليم وعن علاقته بالمتوكل ظننت انه كان يتعقب خطواتها ويسأل عنها كل وارد وصادر . تراه يذكر ما تحدثا به

في حلب بعد معركة مرج دابق . وما دار بينها في القاهرة بشأن ابن العباس وبشأن زوجة السلطان طومان باي وبشأن القاضي شمس الدين وحيش . وتراه يصف خروج الخليفة من مصر وزهابه الى القسطنطينية ووصوله اليها وسكنائه فيها ، ويدون الأدعية التي تليت في مصر بعد فتحها . تقرأ كل هذا ولا تجد شيئاً في تخلي المتوكل على الله عن الخلافة . ثم طلبنا مخطوطة ابن زينل الرمال في السلطان سليم والجراكسة ، وكتاب النجوم الزاهرة في ولادة القاهرة لبدر الدين المنهجي ، فلم نجد فيها ذكراً لهذا التخلي .

وبعد أن فرغنا من مطالعة الاصول العربية رجعنا الى روايات الأتراك أنفسهم ، وقرأنا مجموعة فريدون ، واطلعنا على كتاب السلطان سليم نفسه الى ابنه سليمان بتاريخ كانون الثاني سنة ١٥١٧ ، وكتب شاه شروان الشيخ ابراهيم ، ومظفر شاه الثاني ، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث ، فلم نجد ما يؤيد التخلي . ومما هو جدير بالذكر ، ان احمد فريدون بك يذكر ستة عشر لقباً للسلطان مراد الثالث ، ولكنه لا يذكر بينها امانة المؤمنين . ولم نر في نقوش السلطان سليم وابنه سليمان ، في يروت والقدس والقاهرة ، ولا في النقود التي سكنت في عهدهما ، ما يثبت التخلي عن الخلافة .

وبعد أن أتمنا جميع ما تقدم ، كتبنا الى صديقنا المرحوم احمد زكي باشا نستشير في الامر . فأصدر ، رحمه الله ، حكماً مبرماً نفى فيه امر التخلي بناء على سكوت المصادر . اما نحن فاننا ترددنا في الامر كثيراً

وذلك لسببين أولهما أنه لا يمكننا أن نجزم بأن ما رجعنا اليه من المصادر هو جميع الموجود منها ، وثانيًا لأنه من الممكن أن يكون خبر التخلي ذوّن في أصل أو أصول فقدت فيما بعد . وجل ما في امكان المؤرخ أن يفعل في هذا الصدد هو السكوت عن التخلي لأن المصادر ساكتة عنه .

وبواسطة الاجتهاد الإيجابي يحاول المؤرخ أن يستنتج أمراً معيناً عن الماضي من مجرد تثبته من أمر آخر تنص عليه الإصول . وذلك لأنه يرى ارتباطاً وثيقاً بين مثل هذين الأمرين في الحاضر الذي يعيش فيه . وكثيراً ما يلجأ مؤرخو العصور القديمة الى مثل هذا الاجتهاد اما لقلة الاصول أو لجهلهم قواعد المصطلح . فترى الواحد منهم يجزم بأن بلدة من البلدان هي يونانية أو فينيقية لأن اسمها يوناني أو فينيقي . ويستند في ذلك الى ارتباط الاسم بالسمى في الوقت الحاضر .

والواقع أن هذا الاجتهاد لا يصح إلا في أحوال منطقية معينة . فلا بد من كلية معترف بصحتها . كأن نقول مثلاً أن اللغة التي ينتمي اليها اسم بلد من البلدان هي دائماً لغة الشعب الذي أسس هذا البلد . ولا بد من جزئية صحيحة أيضاً . كأن يقال أن البلد الفلاني كان يحمل اسماً يونانياً أو فينيقياً . فتلزم النتيجة بطبيعة الحال . فكل ما صدق على حد صدق على كل ما يصدق عليه ذلك الحد إيجاباً أو سلباً .

وليس على المؤرخ في مثل هذه الظروف إلا أن يذكر القواعد التي وضعها منذ أكثر من ألفي سنة أرسطو الفيلسوف والتي يعرف بها القياس الصحيح . وهي ما يأتي :

- (١) أنه لا بد للقياس من ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل .
 - (٢) أنه لا بد للقياس من قضيتين هما مقدمته واثلة تلزم عنها وهي النتيجة .
 - (٣) أنه لا بد من أن يكون الحد الأوسط كلي المصدق ولو في إحدى المقدمتين .
 - (٤) أنه لا يكون في النتيجة حد كلي المصدق ما لم يكن كذلك في إحدى المقدمتين .
 - (٥) أنه لا نتيجة من سلبيتين .
 - (٦) أنه إن كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة سالبة . ولا نتيجة سالبة إن لم تكن إحدى المقدمتين سالبة .
- وهناك ملاحظات عمومية تشمل النوعين من الاجتهاد أهمها ما يأتي:
- (١) أن اثبات الحقائق التاريخية شيء والاجتهاد فيها شيء آخر . فلا بد من فصل الحقائق الثابتة عن الحقائق المستنبطة وإظهار ذلك بصورة جلية واضحة أمام القارئ .
 - (٢) على المؤرخ أن يحذر كل الحذر من الاستنتاجات التي لا تصدر عن وعي وروية . وليس عليه في مثل هذه الظروف إلا أن يعطي حكمه شكلاً منطقياً حتى يتأكد من وقوعه في الخطأ .

الكتاب العاشر

التعليق والفتنة

وليس بإمكان المؤرخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والتنقيب ،
أذ لا بد له من الإجابة عن سؤال هو من الأهمية بمكان . كان يقال له لقد
تثبت من الحقائق الماضية فأخبرتنا عما جرى ولكنك لم تقل كلمة حتى
الآن في أسباب ما تروي لنا من حوادث الماضي . فإذا ما أجبت عن
السؤال ماذا جرى ، عليك أن تزيدنا فيها لماضي فتجيب عن سؤال
آخر ، هو لماذا جرى ما جرى .

وكثيراً ما يعتذر المؤرخ عن الإجابة فيقول أن البحث في مثل هذا
السؤال هو من واجب الفيلسوف لا المؤرخ .

ولكن القارئ أو السامع هو طُلعٌ ملح يريد أن يعلم لماذا سقطت
رومة ؟ ولماذا هجمت القبائل البربرية على أطرافها ؟ ولماذا وقعت
حروب الفتح الاسلامي ؟ ولماذا قامت أوروبا بالحروب الصليبية ؟ ولماذا
نشا الحكم الاقطاعي ؟ ولماذا خرج لوثيروس عن طاعة الكنيسة ؟ ولماذا
اندلعت نيران الثورة الافرنسية ؟ ولماذا خسر نابليون موقعة وترلو ؟

وما الى ذلك من الاسئلة عن أسباب وقائع الماضي .

والواقع أنه ليس بإمكان المؤرخ أن يقنع زملاءه في مثل هذا الموضوع إلا بالفلسفة . فجوابه يتوقف على مذهبه الفلسفي والبحث في هذا يكون بطبيعة الحال فلسفياً أيضاً . وقد يصعب التفريق من هذه الناحية بين الفلسفة والتاريخ كما أبان ذلك الفيلسوف المؤرخ غروتشي الايطالي وغيره .

على أنه بإمكان المؤرخ أن يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة . فانك لو طلبت الى أحد هؤلاء أن يوضح أو يعلل لك ظاهرة من ظواهر هذه العلوم، لبدأ بوصفها ثم استطرد الى ذكر خصائصها وعلاقاتها بمثل غيرها من الظواهر . غير أن هذه الأمور كلها لا تخرج عن أنها وجوه مختلفة لحقيقة واحدة . وليس علمنا بها إلا مجموعة لهذه الوجوه فتعليل علماء الطبيعة لظواهر الطبيعة ليس إلا وصفاً لخصائصها وميزاتها . والآن اذا بدلنا الوصف بالقصة قلنا انه بإمكان المؤرخ أن يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة . فحيث تضطره الظروف لايضاح بعض الحقائق يأتي بحقائق أخرى توضح ما سبق سرده من حوادث الماضي . فاما أن يزيدنا علماً ببعض الحوادث التي سبقت وقوع ما يروي أو أن يذكر حوادث أخرى وقعت في الوقت نفسه واثرت فيما يروي . مما يسوقنا الى القول بأن الفرق بين التاريخ وايضاح التاريخ من هذه الناحية انما هو فرق في الكم لا الكيف .

بيد أنه لا بد للمؤرخ المتعمق من التنبذ بالفلسفة اذا ما أراد أن

يقف على أسرار الحياة البشرية في الماضي . وإن هو وقف عند هذا الحد من الايضاح والتعليل يكون مثله مثل ولد تأخر عن الذهاب الى المدرسة . فاذا سئل عن سبب التأخر أجاب لاني لم أجد كتي . وإذا قيل له لماذا ؟ قال لاني كنت في الجنينة وراء البيت . وهلم جرا . وقد يكون السبب الحقيقي أعمق من هذا وذلك إذ لا بد من درس الولد درساً علمياً فلسفياً عميقاً قبل البت في سبب التأخر .

ولقد صدق ابن خلدون حيث يقول : « أما بعد فان فن التاريخ من الفنون التي تتداوله الامم والاجيال وتشد اليه الركائب والرجال وتسمو الى معرفته السوقة والاغفال وتتنافس فيه الملوك والاقبال وتتساوى في فهمه العلماء والجهال اذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الايام والدول والسوابق من القرون الاول تنمو فيها الاقوال وتضرب فيه الأمثال وتطرف بها الاندية اذا غصها الاحتفال وتؤدي لنا شأن الخليفة كيف تقلبت بها الاحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجال وعمروا الارض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق وان فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا أخبار الايام وجمعوها ووسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها واقتفى تلك الآثار الكثير من بعدهم واتبعوها وأدوها اليها كما

سمعوها ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والاحوال ولم يراعوها ولا رفضوا
ترهات الاحاديث ولا دفعوها فالتحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب
كليل والغلط والوهم نسيب للاخبار وخليل والتقليد عريق في الادميين
وسليل والتطفل على الفنون عريض طويل ومرعى الجهل بين الأنام
وخيم وبيل والحق لا يقاوم سلطانه والباطل يقذف بشهاب النظر
شيطانه والناقل انما هو عليم وينقل والبصيرة تنقد الصحيح اذا تمقل والعلم
يجلو لها صفحات القلوب ويصقل .

هذا وقد دون الناس في الاخبار واكثروا وجمعوا تواريخ الامم
والدول في العالم وسطروا والذين ذهبوا بفضل الشهرة والامامة المعتبرة
واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخرة هم قليلون لا يكادون
يجاوزون عدد الانامل ولا حركات العوامل مثل ابن اسحق والطبري
وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الاسدي وغيرهم من
المشاهير المتميزين عن الجماهير وان كان في كتب المسعودي والواقدي من
المطعن والمغمز ما هو معروف عند الاثبات ومشهور بين الحفظة الثقات
الا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع
آثارهم والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم
فللعمران طبائع في أحواله ترجع اليها الاخبار وتحمل عليها الروايات
والاثار ثم ان أكثر التواريخ لهؤلاء عامة المناهج والمسالك لعموم الدولتين
صدر الاسلام في الافاق والممالك وتناولها البعيد من الغايات في المآخذ
والمترك ومن هؤلاء استوعب ما قبل الملة من الدول والامم والامر العمم

كالمسعودي ومن نحا منحاه وجاء من بعدهم من عدل عن الاطلاق الى
 التقييد ووقف في العموم والاحاطة عن الشاؤ البعيد فقيّد شوارد عصره
 واستوعب أخبار أقطار وقطره واقتصر على تاريخ دولته ومصره كما فعل
 أبو حيان مؤرخ الاندلس والدولة الأموية بها وابن الرقيق مؤرخ افريقية
 والدولة التي كانت بالقيروان ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد وبليد
 الطبع والعقل أو متبلد ينسج على ذلك المنوال ويحتذي منه بالمثال وبذهل
 عما أحاطته الأيام من الأحوال واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال
 فيجلبون الأخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الاولى صوراً
 قد تجردت عن موادها وصفاحاً انتضيت من أغمارها ومعارف تستنكر
 للجهل بطارفها وثالدها انما هي حوادث لم تعلم أصولها وأنواع لم تعتبر
 أجناسها ولا تحققت فصولها يكررون في موضوعاتها الأخبار المتداولة
 بأعيانها اتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها ويغفلون أمر الاجيال الناشئة
 في ديوانها بما أعوز عليهم من ترجمانها فتستعجم صحفهم عن بيانها ثم اذا
 تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقاً محافظين على ثقلها وهماً أو
 صدقاً لا يتعرضون لبدايتها ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايها
 وأظهر من آيتها ولا علة الوقوف عند غايتها فيبقى الناظر متطلعاً بعد
 الى افتقاد أحوال مبادئ الدول ومراتبها مفتشاً عن أسباب تراجها أو
 تعاقبها باحثاً عن المنفع في تباينها أو تناسبها حسباً نذكر ذلك كله في
 مقدمة الكتاب ثم جاء آخرون بافراط الاختصار وذهبوا الى الاكتفاء
 بأسماء الملوك والاقتصار مقطوعة عن الانساب والاخبار موضوعة عليها

اعداد أيامهم بحروف الغبار كما فعله ابن رشيقي في ميزان العمل ومن اقتضى هذا الأثر من الحمل وليس يعتبر لهؤلاء مقال ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال لما أذهبوا من الفوائد وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين « والعوائد » .

وهكذا فانه يفترض في التعليل والتوضيح ما يأتي :

(١) إن التاريخ يشمل جميع أخبار الماضي على أنواعها وفروعها . وانه لا بد من الالتفاف الى الحياة الماضية من جميع نواحيها كي نحسن الايضاح والتعليل .

(٢) وجوب التضلع من الفلسفة والعلوم الاجتماعية والجغرافية للاستبصار بنورها والتذرع بوسائلها واستنتاجاتها في فهم الماضي وايضاحه . فلا بد للمؤرخ من فهم العقل البشري فيها وافياً كافياً ، وعليه أن يتعرف الى المحيط الذي عاش أو يعيش فيه الانسان من وجهتيه الجغرافية والمادية .

ويجدر بالمؤرخ بعد هذا القدر من الاستعداد ، أي بعد أن يكون قد درس الفلسفة على رجالها وتمكن من العلوم الاجتماعية على أنواعها ومنها علم النفس ، يجدر به أن ينسج على منوال علماء الطبيعة مرة أخرى ، فيتذرع بطريقتهم في فهم ما يحلون ، ويبدأ عمله بفرض يفترضه . ثم يمتحن هذا الفرض على ضوء الحقائق بين يديه . فان أحسن التعليل وتناصرت حقائق الماضي على تأييد فرضه اطمأن عقله وأعلن رأيه . والا تراجع وافترض فرضاً آخر وهلم جرا .

هذه هي طريقة علماء الطبيعة في البحث عن النواميس وما شاكلها

من النظريات العامة في علومهم . فانهم يبدؤون بفرض قد يصح وقد لا يصح . قال أدوارد لانكستر أن الطبيعة لا تلي نداء لطالب بحث من تلقاء نفسها بل لا بد له من أن يوجه إليها أسئلة معينة محدودة تتضمن الجواب الذي يريده منها^(١) . وقال دارون بالمعنى نفسه ما محصله : كانوا يقولون منذ عهد غير بعيد أن على علماء طبقات الأرض أن يشاهدوا ويدونوا ملاحظاتهم دون أن يكون في نفوسهم أي غرض أو فرض . كان يعتمد أحدهم الى حفرة فيحصي حصاها ويصف ألوانها . ومن السخف أن يرى العلماء ان شيئاً مثل هذا هو ناقص من أساسه وأنه لا بد أن يكون رائد الباحث نظرية يريد التثبت منها أو العدول عنها^(٢) . وزعم هكسلي أن تقدم العلوم الطبيعية لم يأت له أن يصل الى ما وصل اليه الا بفضل فرض النظريات سواء أكانت تقوم على أسس متينة أو ضعيفة . وليس من اللازم أن يؤدي البحث الى دعم هذه النظريات . فكم من محاولة أدت الى نقض النظرية من أساسها^(٣) .

وقد يقول المؤرخ ولكن التاريخ شيء والعلوم الطبيعية شيء آخر . فعلماء الطبيعة يبحثون في المادة والمادة حيادية . أما المؤرخ فانه يبحث عن أمور حيوية قد لا تنفصل عن العاطفة . فعليه إذا أن يتبعد عن

Sir E. R. Lankester , *The Advancement of Science* (١)
(1890) P. 9.

(٢) مراسلات شارل دالون (١٩٠٣ ج ١ ص ١٩٥)

(٣) راجع كتابه في تقدم العلم (١٨٨٧) ج ١ ص ٦٢

الغرض والهوى ويحرر عقله من جميع أنواع المؤثرات .

وهو قول ، على ما في ظاهره من حق ، مردود . فنحن لا ننكر أن على العالم أن يكون خالي الهوى والغرض . ولكن هذا يجب أن لا يعني أن يكون خالي العقل . اذ لا يمكن للادراك النشيط أن يتجرد من الفكر وأثر الاختبارات . وان العقل الذي يخلو من الاتجاهات لكالييت الذي ينقصه الأثاث ، ومن يزعم من المؤرخين انه باستطاعته أن يحو ما بذنه من الادراك والاختبار كما يحو بالاسفنج ما يكتب على لوحه الحجري ، لو مخدوع قد جهل أبسط حقائق الادراك .

فالذي يجب على المؤرخ أن ينكره هو ليس الغرض العالمي الذي نبدأ به بحثنا ، بل النظرية المغرضة أو المغررة التي تسيطر عليه . فقد جرت هذه كثيراً من مؤرخي عصرنا الى الضلال المبين . فزعم بعضهم أن العوامل الاقتصادية مثلا هي الكل في الكل . ثم أخذ يدفع الحقائق وينسبها طبقاً لهواه .

وخلاصة ما نريد أن نقوله هنا هو أنه على المؤرخ أن يبدأ باستعراض الحقائق وادراك كنهها ، ثم يكون في نفسه فكرة عنها أو نظرية تخليها من ظواهر هذه الحقائق . ثم يتابع درسه جاعلاً هذه النظرية أو « الغرض » أساساً يبني عليه عمله في التعليل والايضاح . حتى اذا بدا له أن هذا الأساس لا يصلح للبناء الذي يريد أن يقيمه عليه عاد فنقضه وبحث عن فرض آخر يقيم عليه بناء عمله . وهكذا دواليك حتى يرى أن أساسه ثابت وان بناءه متين .

وقد يعترض البعض على هذا فيزعمون أن المؤرخ بتبنيه فرضاً خاصاً قد أصبح بحكم هذا التبني ميالاً إليه يعطف عليه عطف الابوة . وهنا يرد عليهم آخرون في أنه ليس من المهم أن يكون في نفس المؤرخ فرض واحد ، بل لا مانع من أن يضع فروضاً متعددة في آن واحد . ثم يضي في عمله حتى يتوصل الى أحسنها ملائمة للحقائق التي يستعرض . وبهذا يترفع عن الغرض المزعوم ويبعد عامل العطف الذي تالف في التبني .

فاذا اعترض معترض ، في ان العقل لا يمكن أن يشغل نفسه في أكثر من فرض واحد في آن واحد ، عدنا الى الأخلاق . فانها أساس العلم كما انها أساس العمران . والعالم من يبتعد عن الهوى ويتزهره عن مظان الزور ويخفض للحق جناح النل والطاعة .



الباب الحادي عشر

العرض

لقد انتهينا من التحليل والتحقيق والتنسيق والتنظيم والتعليل والايضاح ولم يبق أمامنا سوى أمر واحد هو العرض . والعرض في عرف المؤرخين يتوقف على مكانة القارئ واستعداده لتقبل ما نكتب . وهو نوعان ما يدون للعلماء ورجال الاختصاص وما يقدم لجمهور القراء .

فحيث نعنى ببحث علمي دقيق ونكتب لزملائنا المؤرخين يجدر بنا أن نتنبه الى أمور منها ما يأتي :

(١) أن تكون رسالتنا وحدة تامة المعنى مرتبطة الأجزاء . وهو سهل المنال لمن يتبصر في الأمر فيبدأ العمل بهيكل منطقي كامل شامل لجميع نقاط البحث . ثم يترى في الكتابة . فيبدأ كل فصل من فصوله وكل فقرة من فقراته بملخص عام يستعرض فيه آراءه العمومية ثم ينتقل الى النقاط الفرعية والمواد الجزئية وعليه أن يحسن الانتقال من فقرة الى أخرى ومن فصل الى فصل يحمل معينة تعيد ما قاله أولاً وتبين علاقته بما يليه من الأقوال .

(٢) أن نفرق ما أمكننا بين المتن والهامش . فلا نورد في المتن ما قد يززع وحدته أو يفصل أجزائه بعضها عن بعض .

(٣) أن تتجلى أقوالنا بالأمانة والنزاهة بحيث تظهر بظهر التعليل والايضاح حينما تكون تعليلاً أو ايضاحاً منا ، وتنص بالحقيقة المجردة حينما تكون حقيقة صرفاً خالية من الرأي أو الايضاح أو التعليل . فيتمكن القاريء من التفريق بين آرائنا وبين الحقائق التاريخية المثبتة .

(٤) أن نؤيد كل حقيقة من الحقائق المفردة التي نأتي على ذكرها في المتن بإشارة في الهامش الى المرجع الذي أخذت عنه . وذلك بالتفصيل التام وبصورة جلية واضحة تسهلاً لمتابعة البحث والتدقيق . فقد يخالفنا أحد رجال الاختصاص فيما نذهب اليه من الاستنتاج أو الاجتهاد . ومن المستحسن أيضاً أن نذيل الهامش بشيء من التقدير العلمي للأصل الذي اخذنا عنه . وإذا ما أشرنا الى مرجع من مراجعنا فعلياً ان نذكر أولاً اسم المؤلف ثم عنوان المؤلف ثم المجلد فالصفحة والطبعة .

(٥) أن نعرض الحقائق في المتن بترتيبها التاريخي كي نتأكد من صحة الاستنتاج ولا سيما في أمر الاسباب والمسببات .

بقي علينا أن نقول كلمة في التواريخ التي تصنف خصيصاً لجمهور القراء . فانها يجب ان لا تختلف عن سواها في صحة القول وسلامة الاستنتاج . ولكن وجه الاختلاف بينها وبين ما يكتب لرجال الاختصاص ان على المؤلف في الاولى ان يتبسط ما امكنه في عرض الحقائق بحيث تصبح قريبة في متناول افهامهم . ولا بد أيضاً من عرض

هذه الحقائق بصورة جذابة محببة الى القراء ترغيبهم في الاستطلاع ويراعى فيها انتقاء الموضوع الذي يلذ لأمثالهم .

وهناك خطر نريد أن ننبه اليه ، ذلك ان بعض المحدثين من العلماء كادوا يذهبون الى ان من شروط الطريقة العلمية في البحث ان لا يعتمد المؤلف الى هذه الاساليب الشيقة في عرض الحقائق . كأنهم يزعمون ان العلم يتنافى معها . والواقع انه بإمكان العالم ان يكون دقيقاً في كلامه واستنتاجه وجذاباً في أسلوبه وعرضه في آن واحد . ومن يدري فلعل الدافع عند هؤلاء الى مثل هذه الأحكام ضعفهم في الاداء وعدم تمكنهم من ناحية اللغة وقصورهم عن إيجاد التعابير الشيقة . وهل يضير الحسنة اذا ظهرت بزینتها الكاملة ؟ فواجب المؤرخ اذا ان يجيد اللغة التي يصطنعها لتدوين حقائقه وعرضها بحيث لا تعوزه معرفة قواعد اللغة ومفرداتها وبياناتها واساليبها . وعليه ان يتقن فن الرواية وقص القصص في اللغة التي يكتب بها حتى اذا قص اخباره وقعت موقفاً حسناً في قلوب القراء .

محتويات الكتاب

المقدمة : بدء نقد الأخبار التاريخية عند اليونان - تنظيم النقد عند العرب -
عبد الرحمن ابن خلدون - اثر الاكتشافات الجغرافية والمنازعات الدينية
والمطامع السياسية - نداء جيوفني فيكو - العصية الوطنية الجديدة واثرها -
مقدمة وولف الألماني - اوغست بوخ - برنولد نيبور - رانكي ونزاعته وعدالته
- مومسن والتاريخ الكلاسيكي - مدونة الوثائق التاريخية الافرنسية والعلوم
الموصلة - مرفرنسيس بالغرايف - هنري ادمس - عدم تبصر الفلاسفة - غبريال
مونو والتربية العلمية - برنهام ولانفلا وسنيويوس - نقل المتوولوجية الغربية
الى العربية لأول مرة في بيروت .
أ - ٥

الباب الاول : التقييش : اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها - تعريف
الاصول - ضرورة البدء بجمعها - التقييش - التقييش والمحدثون - وجوب جمع
كل الاصول - رأي المحدثين - حاجة العرب في نهضتهم الحديثة الى التقييش
٥ - ١

الباب الثاني : العلوم الموصلة : تعريفها ، تحديد علماء التفسير ، اهمية تعلم
اللغات ، المحاورات الرسمية ، الورق والحبر والأختام ، التبحر في العلوم الاجتماعية
العلوم القرآنية .
١١ - ٦

الباب الثالث : نقد الاصول . الفصل الأول : في التثبت من الصحة اصالة
الاصول ، الأدلة الظاهرية ، الأدلة الظاهرية الباطنية ، الأدلة الباطنية .
٢٤ - ١٢

الفصل الثاني : التعرف الى شخصية المؤلف وزمانه ومكانه : اهمية هذا البحث ، كيفية القيام به ، مثال حي على ذلك ، واجبات الباحث في حال الاخفاق .

٢٥ - ٣٢

الفصل الثالث : في تحري النص والجهيء باللفظ : موقف القاضي عياض ، اتفاق جمهور المحدثين والمؤرخين المعاصرين ، الاصول الصلة الوحيدة بالماضي ، اقسام الاصول ، نسخة بخط واضعها ، نسخة واحدة عن اصل مفقود ، نسخ متعددة عن اصل مفقود .

٣٣ - ٤١

الباب الرابع : تنظيم العمل : وجوب التنظيم وفوائده ، طرائف التنظيم ، وجوب الابتعاد عن الدفاتر ، التدوين على اوراق منشورة ، محتويات هذه الاوراق تسقيها وترتيبها .

٤٢ - ٤٥

الباب الخامس : تفسير النص : ظاهر النص والالام باللغة ومصطلحاتها في زمن المؤلف ومكانه ، باطن النص وآداب اللغة والآداب المعاصرة ، تفسير القرآن واحمد ابن تيمية .

٤٩ - ٥٨

الباب السادس : العدالة والضبط : الاصل في التاريخ الشك والاثم ، التثبت من عدل الراوي ، التثبت من ضبطه ، فضل علماء الحديث ، ابن خلدون والعدالة والضبط .

٥٩ - ٧٩

الباب السابع : اثبات الحقائق المفردة : الابتعاد عن الاعتماد على رواية واحد ، رأي بعض علماء الفقه والحديث في ذلك ، شروط قبول الرواية المفردة ، معالجة الروايات المتناقضة ، معالجة الروايات المتوافقة ، اسقاط ما يتنافى مع نوااميس الطبيعة .

٨١ - ١٠٨

الباب الثامن : الربط والتأليف : نسبة علم التاريخ الى غيره من العلوم ،

الانتقاء ، التنظيم والتأليف ، شرح طريقة سنيوبوس ، ملاحظات عامة .

١٠٩ - ١١٦

الباب التاسع : الاجتهاد : تعريف الاجتهاد وصعوبة تطبيقه ، انواع الاجتهاد
قواعد ارسطو ، ، ملاحظات عامة .

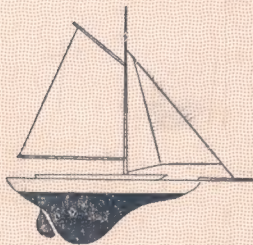
١١٧ - ١٢٢

الباب العاشر : التعليل والابضاح : حدود المؤرخ وواجباته ، نظرية ابن
خلدون ، الالتفات الى الماضي بنظرة موحدة ، التطلع بالعلوم الاجتماعية والفلسفة ،
علماء الطبيعة وفرض النظريات ، الاخلاق .

١٢٣ - ١٣١

الباب الحادي عشر : العرض : عرض لارباب الاختصاص وشروطه ، عرض
للجمهور ، العرض والاسلوب الادبي .

١٣٢ - ١٣٥



Bibliotheca Alexandrina



0597299

المطبعة العصرية للطباعة
صيدا - لبنان - تلفون ٧٢.٦٢١

الشمع ٣٥٠ ق. ل.
٤٥٠ ق. س.